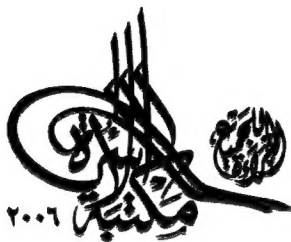


سلسلة الفكر
الحِوَارُ الثَّقَافِيُّ
مشروع التواصل والانتماء
دكتور عبد الله النطاوي



الحوار الثقافي

مشروع النواصل والانتماء



برعاية السيدة
سوزانا مبارك

الجهات المشاركة
جسدية الرعاية الشاملة المركبة
وقارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

المشرف العام
د. ناصر الأنصاري
نصيم الملاوي
د. مدحت متولي
الإشراف الطباعي
محمود عبد الحميد
إعداد الطبع
د. أيمن الحبيب

الحَوَادِثُ الثَّقَا فِي مَشْرُوعِ النُّوَاصِلِ وَالْإِنْتِئَاءِ

دكتور عبد الله النطاوي



لوحة الغلاف للصفحة جانبية سرى

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

التطاوى، عبد الله.

الحوار الثقافى: مشروع التواصل والانتماء/ عبد الله التطاوى. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

١٩٨ ص : ٢٤ سم. - (علوم إجتماعية)

تدمك ٤- ٢٩٧-٤١٩-٩٧٧.

١- الثقافة العربية

٢ - التغير الاجتماعى

١. العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٧٤١ / ٢٠٠٦

I.S.B.N 977-419-297-4

ديوى ٢٠٩٥٣ ، ٣٠١.

توطئة

انطلاقاً من شعار «مكتبة الأسرة، هذا العام: الثقافة لغة السلام، والذي طرحته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، انتقت مكتبة الأسرة حوالى ٣٠٠ عنوان، حاولت أن تقترب من الأجواء الفكرية والثقافية والإبداعية لمفهوم قيمة ثقافة السلام ودعم التسامح، وتعميق قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسؤولية المدنية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى، والتفكير النقدى، والحوار، والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى. وأخيراً إبراز تواصل الإبداع المصرى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن مكتبة الأسرة من خلال سلاسلها المتنوعة تحاول استيعاب المشهد الثقافى والفكرى والإبداعى فى مصر عاماً بعد عام. وفى هذا العام تطرح أعمالاً جديدة، وتقدم أسماء لم تنشر من قبل فى هذا المشروع الرائد، وتفتح مجالات فكرية وثقافية وأصوات إبداعية جديدة.

وسوف تدور عناوين مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ فى فلك سلاسل الأدب، والفكر، والعلوم الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون، والمثويات التى تحتفى هذا العام مع العالم كله بمرور ستمائة عام على رحيل المفكر العربى الكبير عبدالرحمن بن خلدون، الذى يعد واحداً من بُناة الحضارة العربية الإسلامية فى أوج عظمتها وازدهارها، ولأن هذه الحضارة كانت الأساس الذى قامت عليه

الحضارة الأوروبية الحديثة، فابن خلدون يعتبر نموذجًا واضحًا لأهمية حوار الحضارات وطريقة تواصلها .

سيظل هدف مكتبة الأسرة فتح نوافذ جديدة للقارئ المصرى للاطلاع على منابع الثقافة العربية والعالمية وتكوين ثقافته ومعرفته بأيسر السبل، والوقوف أمام ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة في تراثها الأدبي والثقافي والعلمي والفكري المستتير، حتى يستطيع القارئ مواجهة العنف والأصولية، والفخر بإسهامات أسلافه العرب في تشكيل مسيرة الحضارة الإنسانية.

مكتبة الأسرة

تقديم

لئن كانت الثقافة مطلبًا فطريًا واجتماعيًا ودينيًا، فإنها باتت اليوم مطلبًا حياتيًا، وأصبحت علامة من علامات الحضور الإنساني، ومؤثرًا من مؤثرات التواجد الفعال فى عصرنا الحالى، الذى صارت فيه المعرفة أداة أى تقدم، والثورة المعلوماتية أساس أية حضارة.

ولقد قامت نظرية الثقافة فى أمتنا على القراءة والتأمل والكشف والبحث والعلم منذ أن نزلت «اقرأ» وبذا كان العلم والتثقيف هو الحقيقة الخالدة للبحث عن الحقيقة ذاتها، وضمان بقاء الإنسان فى دائرة الوعي والوجود والفهم والمعرفة والإرادة. ومن هذا يصبح لزامًا علينا - نحن العرب - أن نفتح الصعوبات، ونعمل العقل من أجل تحصيل العلم والانخراط فى معترك التحدى والمنافسة، التى تقتضيها حركة التاريخ وواقع المرحلة، التى تشهد الآن ثورات تكنولوجية وتراكمات ثقافية ومنافسات علمية لا مثيل لها.

ولمؤلف هذا الكتاب د/ عبد الله التطاوى أستاذ الأدب العربى بكلية الآداب - ونائب رئيس جامعة القاهرة - العديد من الدراسات التى تهتم بواقعنا الثقافى، وتهدف إلى رقى الأمة من خلال إصلاح مناهج التعليم، أو من خلال تجديد الخطاب الثقافى، الذى تبدأ أولى خطواته بإعادة قراءة تراثنا العربى قراءة نقدية، وتحليله تحليلًا أمينًا ينتهى بنا إلى نقد الذات، مرورًا بضرورة الانفتاح على الآخر، وفتح القنوات المشتركة للحوار، والتفاعل مع الحضارات الأخرى

أخذاً وعطاءً من أجل تحقيق التواصل المنشود، الذى جعل أمتنا تشيد فى القرن الثالث الهجرى حضارة إنسانية رائدة حينما فتحت نوافذها على كل حضارات العالم ولغاته وترجمت من وإلى اللغات الأخرى كالفارسية والهندية واليونانية والسريانية إبان عهد الخليفة العباسى هارون الرشيد الذى أنشأ دار الحكمة وقلم الترجمة.

وينادى المؤلف فى هذا الكتاب بضرورة إنجاز مشروع ثقافى كبير ينطلق من اعتزازنا بتراثنا، وإعادة إحيائه وتجديده، مع الاعتراف بفكرة المشترك الثقافى كما يدعو أبناء الوطن فى نهاية المطاف إلى رفض كل محاولات الإصلاح الخادعة، التى تهدف فى واقع الأمر إلى «تغيير الثقافة» وإن كانت تتستر تحت قناع ما يطلق عليه «ثقافة التغيير».

ومن منطلق أن «ثقافة السلام» هى المحور الرئيسى لمكتبة الأسرة هذا العام، فإننا نعيد تقديم هذا الكتاب: الحوار الثقافى مشروع التواصل والانتماء، والذى صدرت طبعته الأولى فى يناير من هذا العام، لأنه يبرهن على أن ثقافتنا العربية بتجاوبها مع الحضارات الأخرى ثقافة حوارية، وليست صدامية أو صراعية، وأنها تقبل التعددية، وتتطلب من الاختلاف، وتنتهى إلى التسامح والتفاهم مع الآخر قبولاً وجدلاً من أجل بناء جسور التواصل الإنسانى.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

المحتويات

١١	مقدمة خاصة
١٣	تمهيد

أولاً: اصول

٢١	١ - رحلة الثقافة العربية : من الموسوعية إلى التخصص
٢٥	٢ - الأصل في ثقافتنا : الحوار مع الآخر
٢٧	٣ - ثقافة الاختلاف وقبول التعددية
٣٠	٤ - نحو التأصيل لمفهوم المشترك الثقافي
٣٣	٥ - حضور الثوابت في سياق
٣٦	٦ - حرية الإنسان في الثقافة العربية
٣٩	٧ - العرب وغضبة الحضارة الأوربية (صراع أم حوار ؟)
٤٥	٨ - ثقافتنا في عالم متغير

ثانياً: متغيرات

٥١	١ - ثقافتنا في مفترق الطرق
٥٥	٢ - مسئولية البناء في المشروع الثقافي العربي
٥٧	٣ - توجهات في مؤسسات الثقافة العربية
٦٠	٤ - العرب بين ثقافة التغير وتغير الثقافة
٦٣	٥ - ثقافة التغير ومداخل الإصلاح
٦٦	٦ - بين العروبية والأفريقية حوار لا ينقطع
٧١	٧ - أسئلة وإجابات مفتوحة

ثالثاً: ثقافة التغير : المشروع والواقع

٧٧	- توطئة قرائية
٧٩	١ - موقع الثقافة العربية على خريطة التغير العالمي
٨٢	٢ - من مرتكزات التغير المرتقب
٨٦	٣ - آليات التغير الثقافي
٨٩	٤ - تحديد الموقف العربي من المشترك
٩٢	٥ - امتداد التغير إلى جوهر القانون الدولي.
٩٥	٦ - مواكبة التغير بشروطنا
٩٨	٧ - التوسيع في استيعاب دوائر المشترك

رابعاً: نحو مستقبل الحوار الثقافي

- ١- في إطار المطلق والعالم ١٠٣
- ٢- وجوبية ثقافة الحوار ١٠٦
- ٣- موضوعية الحوار الثقافي والنقدى ١٠٩
- ٤- في سياق معطيات ثقافتنا العربية الإسلامية ١١٢
- ٥- الاتجاه إلى المستقبل ومستوى الرؤية ١٢٠
- ٦- تقويم ومكاشفة ١٢٣

خامساً: المنهجية والآليات

- ١- قراءة المنهج بين دوائر الصراع والحوار والمشارك ١٢٩
- ٢- منهجية الحوار ١٣٣
- ٣- السابقون إلى الحوار ١٣٥
- ٤- المشترك بين الشباب وتحديدات المرحلة ١٣٨
- ٥- مرجعية الحوار ١٤١
- ٦- مساحة الحوار بين الحرية والالتزام ١٤٤
- ٧- الشباب ولغة الحوار ١٤٧

سادساً: تداعيات الحوار الثقافي

- ١- الحوار وتحديد الخطاب ١٥٣
- ٢- الأستاذية والحوار واحترام الذات ١٥٦
- ٣- صناعة برامج الحوار الثقافي وواجب الجامعة تجاه شبابها ١٥٩
- ٤- نتائج الحوار الثقافي ١٦٢
- ٥- الحوار الدينى وتجدد الخطاب ١٦٥
- ٦- الحوار وأبواب الاجتهاد ١٧٥

سابعاً: الحوار والهوية الثقافية

- ١- التراث ومقومات الحوار والهوية ١٨٥
- ٢- بين الإنسانى والتطبيقى (قراءة حالة) ١٩٠
- ٣- الحوار وهموم المواطنة ١٩٢
- ٤- أصول الحوار في تطوير المناهج ١٩٥

كلمة الختام

١٩٨

مقدمة خاصة

حول ثقافة التثقيف

أرجو ألا ينزعج القارئ الكريم من هذا الاشتقاق المقصود، وألا يعتبره فذلّة لغوية، ولا تعقيداً في مرحلة تهاجم فيها العربية حتى من أبنائها ! ومن الأفضل أن نتقبله على الوجه الحسن، والمقصد الصحيح منه، وهو كيف نتعلم مناهج تثقيف شباب الأمة.

الأمر مرهون بعدة اعتبارات يمكن أن تنطلق منها بالفعل ثقافة التثقيف، قاصدة إلى تحقيق الصالح العام من منطوق تربوي قيمى سلوكي، بما يمكن تحديده في خمس نقاط مبدئية، يمكن أن يضاف إليها الكثير كلما زاد الاهتمام بالموضوع، وأضاف المجتهدون ما يرونه مكملًا لها :

١ - سلامة المرجعية وصحة المصادر، والبعد عن ضجيج الكتابات مجهولة المصدر، وتجاوز نبرة المزايدة، أو ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، مع احترام الاجتهاد شريطة امتلاك الأدوات، وتجاوز الأهواء والمغالطات، والاعتراف بالخطأ ومراجعة النفس أفضل من التهادى في الباطل، وتقدير رأى الآخر مع حسن الجدل وقبول الحوار؛ ومرونة العرض والاستقبال.

٢ - تجاوز الخطابية والإنشائية إلى العلمية المحددة والمنضبطة؛ فلا مبرر للاستغراق في عالم الوهم، أو الانقطاع إلى الماضوية، دون تقنين الأشياء، أو الوقوف على الحقائق في حيدة وموضوعية، مع إعادة قراءة الموروث من منظور نقدي يقوم على أسس الحوار والمراجعة والمناقشة، وينتهى إلى وجوب الإحياء والتجديد،

وقبول الإضافة والابتكار، وتيسير الغامض بما يتسق ومستوى التلقى على ما فيه من تعددية الأنماط.

٣- احترام الثوابت وقراءة المتغير من منظور علمي، بمنأى عن الانغلاق أو التعصب، وانطلاقاً من وجوب الفهم والوعي، وبناء فكر تحليلي قادر على المناقشة والحوار، بمنأى عن العنصرية والانكماش والتقوقع، وأيضاً بعيداً من النرجسية والاستعلاء، أو الاستخفاف بمنطوق الآخرين، باعتبارهم أصحاب حق في طرح رؤية وفكر وموقف وتجربة وخبرة.

٤- الاحتكام إلى الدليل والحجة والبرهان، ومراجعة الخبر التاريخي بين التواتر والإفراد، وقراءة النص بين الوثيق والاحتمال، والاستناد إلى الإقناع بعيداً عن الطلاسم، أو افتعال الغموض، أو اصطناع الضبابية لإخفاء الحقائق التي قد تتجلى معالمها - أحياناً - في كتابات الآخر.

٥- إعادة قراءة واقعنا الثقافي بدقة، تتطلب منا التحليل الآمن لكل سلبياته، وإعادة تركيبه ومناقشة إيجابياته، قصداً إلى بناء مشروع فكري متميز يميل إلى المنهجية الواجب تطبيقها بين مقومات ونتائج، ومبررات وعلل، وقرائن وأدلة، إلى آخر ما يتطلب الحوار من معايير الصدق. والبحث عن جوهر الحقيقة.

لعلنا من هذه المداخل نقرب - نسبياً - من ثقافة الثقيف التي ربما أدلينا فيها - أو غيرنا - بدلوه، أو اقتربنا من واقعها وطرحنا رؤية مستقبلية مناسبة حولها.

والله - سبحانه - ولي التوفيق.

عبدالله التطاوي

القاهرة ٢٠٠٥م

تمهيد خاص

المدخل الطبيعي إلى نظرية الثقافة

لم تعد الثقافة ترفاً ولا تزيّداً، ولا هي من دلالات الوجاهة كما كان الحال في زمن مضي، ولكنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ضرورات الحياة، وعلامة من علامات الحضور الإنساني، ومؤشراً من مؤشرات التواجد على ساحة الحدث اليومي لاسيما في عصر العولمة بكل أشكالها.

ولم تعد الثقافة مطلباً طبقيّاً، ولا حقاً خاصاً لفئة دون أخرى، فالمعرفة بالمنطق الحكمي التقدمي حق للبشر بقدر ما يتاح لهم منها، ويقدر ما يستعدون لاستيعابه من موادها ومعطياتها.

أن يملك المواطن الثروة فهذا شئ عظيم، وموقف أعظم في هذا الزمان الذي لا يعترف بالفقر ولا يحترم حقوقهم، ولم هذا الزمان؟ إنها قصة الفقير في كل الأزمان منذ سطرها الشاعر الصعلوك عروة بن الورد، مبرراً خروجه زعيماً شعبياً لرفاقه الصعاليك:

ذريني للغنى أسمى فإنني	رأيت الناس شرهم الفقير
وأدناهم وأهونهم عليهم	وإن أسمى له حسبٌ وخير
يباعده القريب وتزدريه	حليته وينهره الصغير
ويمسى ذو الغنى وله جلال	يكاد فؤاد لاقيه يطير
قليل ذنبه، والذنب جم	ولكن للغنى رب غفور

فبدأ الشاعر أمينا مع نفسه وواقعه في تعرية الصورة الحقيقية لموقع الفقير والغنى على خريطة الحياة، بلا مواراة ولا خلط للأشياء، ولا تزيف للحقائق.

وهكذا يصبح مطلب الغنى والثروة مشروعا إنسانيا طبيعيا شريطة أن يجتهد الإنسان في تحصيلها - أى الثروة - أو تحصيله - أى الغنى - بعيدا عن استغلال الآخر أو المخادعة، أو غيرها من أساليب ملتوية لا تقرها الشريعة ولا ترتضيها الفطرة القويمة.

أن يملك المواطن الحرية فهذا أعلى ما في وجوده، لأنها معيار تقدمه ونبوغه، ففي ظلال حريته الحقيقة يستطيع أن ينتج، ويكتب ويبدع ويبتكر، وينطلق فكره عبر آفاق رحبة دون استشعار الكبت أو الاضطهاد، أو الوقوع في براثن الغبن الاجتماعي، أو القهر الإنساني، فمن خلال حريته يتجاوز الإنسان منطقة التهميش والضياع، ويعلو على كل صور الفقر والحرمان، ولا يقبل بحالات الانهزامية أو الهروبية أو منطلق الاستسلام؛ فالإنسان الحر الشجاع يستثمر حريته، وينمي مساره، في منعطف التفاعل مع الآخر شريطة ألا يتعدى على حرية الآخرين، أو أن يسلبهم منها شيئا، فبين الحرية والرق مسافات يصعب التحقق منها، وبين الحريات ذاتها خيوط رفيعة ترقى بها عن حدود الفوضى.

وتظل حرية الشعوب مدخلا إلى مشاركتها في حكم أنفسها، فالحرية - بالمعيار الفردي - هي المدخل الطبيعي إلى الحياة الصحيحة، وعلى المستوى الجماهيري تظل مرتبطة بقدرة الأمة الحرة على المشاركة الفاعلة في اختيار حكامها وحكائنها ونوابها على النحو الذي يتجلى في تداول السلطات، واحترام مقدرات الشعوب وتعددية المصادر بين سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تستهدف - في مجملها - تحقيق المقاصد العليا للإنسان، وتحقيق التكامل والتصالح في علاقات البشر.

أن يملك الإنسان السلاح؛ فهذا مطلب عادل شريطة ألا يسعى استغلاله في العدوان على الآخر، أو النيل من أرضه وعرضه ودمه وإنسانيته، ولا سيما إذا كانت

الحقائق المؤلمة التي تلمسها الشعراء تجعل من الظلم سلوكاً إنسانياً يكمل طغيان الإنسان إذا امتلك القوة:

والظلم من شيم النفوس فإن ترى ذا عفة فلعلمه لا يظلم
وهو ما يزيد قبحاً حين يمتد إلى ظلم ذوى القربى، الذى تألم من جرأته الشاعر القديم استنكاراً واستهجاناً:

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند
ولذلك كان مطلب القوة لحماية النفس من الظلم أو سطوة الظالم، وجرم المعتدي، وجناية الطاغية، ولم يكن مطلوباً إلا دفاعاً عن النفس منذ سطر الشاعر رؤيته:

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه يُهدم، ومن لم لا يظلم الناس يظلم
وظلم الناس هنا ليس أمراً مطلقاً، ولكنه مقيد بالقدرة على الدفاع عن النفس، وممارسة القوة ضد الظالم فى زحام العالم الآثم بالطغيان وهيمنة القوة وسطوة الجبابة، حيث يصبح مطلب تسليح الإنسان بها أمراً مهماً ومشروعاً مباحاً وضرورياً، حتى يضع له الخصم اعتباراً وحساباً، قبل التفكير فى العدوان عليه، مما يجعل القوة مدخلاً طبيعياً إلى سلام الأقوياء.

وقد دعا الإسلام أهله لأن يكونوا أغنياء، وأن يتركوا أبناءهم كذلك حتى لا يتسولوا الناس، ولا يتكففوا العطاء، ولا يريقوا ماء وجوهمهم على أعتاب غيرهم، فكانت اليد العليا خيراً من اليد السفلى، ومن ثم كان مطلب التكافل والتقارب وارداً فى فريضة الزكاة على حد تحليل أمير الشعراء للظاهرة الاجتماعية:

أنصفت أهل الفقر من أهل الغنى فالكل فى حق الحياة سواء

كما دعا الإسلام أهله لأن يكونوا أحراراً، فأمرهم شورى بينهم، وكان المصطفى عليه السلام مدعواً إلى المشاورة فى الأمر، وألا ينفرد بالرأى واتخاذ القرار إلا إذا

جاءه الأمر وحياً إلهياً، فكانت حرية الإنسان هبة إلهية، ومنحة ربانية حيث أعطاه ربه منحة العقل، وفتح له أبواب الكون؛ ودعاه لأن يتأمل ويفكر ويتدبر، ويقف عند أسرار العالم، لاسيما أنه مكنه من أدوات العلم منذ استخلفه في الأرض، وعلم آدم الأسماء كلها، وفتح أمامه أبواب الاجتهاد بعيداً عن الشطط، الذي يجور على الحقائق والمسلمات أو احترام قضايا الغيب أو المساس بقضايا الإيمان.

ودعا الإسلام أهله لأن يكونوا أقوياء، فالؤمن القوى أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، ولكنها القوة المشروعة لضمان سلامة البشرية بعيداً عن الطغيان والعدوان، فكان القانون صريحاً " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " فكان مطلب رد العدوان بمثله، والفرق بعيد بين المبادأة بالعدوان والاكتفاء برده، المبادأة طغيان وجبروت وصلف وغطرسة وفوضى، والثانية حماية ووقاية ودفاع وأمان وسلام ورخاء.

ثم نأتى إلى بيت القصيد من مطلب الشقيف الذى يعد المدخل الحقيقى للإنسانية الإنسان، منذ نزلت " اقرأ " فنشأت نظرية الثقافة للأمة القارئة للواقع ولنفسها، الباحثة عن الحقيقة، والكاشفة عن أسرار الكون، فكان العلم طريقها إلى التقدم والبقاء، وكان الجهل كارثة الآخر فى الاستسلام لمعايشة القهر وارتياك الظلام، وكانت " اقرأ " هى مفتاح البشرية منذ كرم الله الإنسان بأن سخر له كل المخلوقات لأنها لا تقرأ، وفتح له أبواب الخير لأنه يتعلم ويعلم، ويأخذ بالأسباب ويختار السبل، ويميز الوسائل، ويتبين الخطوط الفاصلة بين الفضائل والردائل، بين ما هو خير وما هو شر، ويقف عند الكون مفلساً رؤاه وحقائقه، محلاً لظواهره وأسراره؛ فكانت مبرراته التفضيل للمؤمن العالم عمن سواه، وكان تكريم الله للعلماء، وكان تعزيزه للذين يعلمون على من لا يعلمون، وكانت الإشارة إلى سؤال أهل العلم والذكر باعتبار علو منازلهم.

والعلم هو الأصل فى الثقافة إذا أخذناها بمفهومها الموسع الشامل لكل ما يفكر فيه الإنسان، وما يبدعه، وما يحلم به، فكان العلم أصلاً فى تكريم الإنسان،

ولذلك طوّل به فريضة على المسلم والمسلمة على حد سواء، فكان فرضًا واجبًا، ولم يكن فرض كفاية، ومن ثم كان مطلوبًا أن يسعى الإنسان إليه زمانًا من المهد إلى اللحد، ومكانًا ولو في الصين في أقصى جنبات الأرض. من هنا كان تحضر الإسلام وصلاحيته لكل الأزمان والأماكن؛ إذ إنه دين العلم والعلماء، ومطلب التثقيف فيه واجب لأولى النهى وأولى الألباب، وكان تكريم الحكماء والعقلاء على السفلة والجهلاء مكملًا لنفس النسق.

فالتثقيف - بهذه المعايير - مطلب حياتي وفطري واجتماعي وديني، يبصر الإنسان بحقائق المعرفة، ويكشف عن واقعه ستار الغموض أو الزيف، وينهى فصلا من صراعه مع قوى الطبيعة والكون لصالحه في كل الأحوال.

والتثقيف - بهذه المعايير أيضًا - أمر مطلوب لضمان البقاء من خلال امتلاك أدوات القدرة عليه من واقع الفهم والإدراك والوعى والتأمل والتفكير والتحليل والتساؤل؛ الأمر الذى ينمو ويزدهر من خلال قراءة الآخر، لاسيما إذا كان العلم الخلق الداعى إلى سلام الإنسان مع نفسه ومع من حوله:

والعلم إن لم تكتفه شمائل . للقوم كان مطية الإخفاق
ورحم الله شاعر النيل :

بالعلم والمال يبنى الناس ملكهم لم يبن ملك على جهل وإقلال
ورحم الله أمير الشعراء حين جمع معطيات تفوق الأمة من خلال قيمها
وثوابتها:

الدين يسر ، والخلافة بيعة والأمر شورى ، والحقوق قضاء

فالعلم والتثقيف هو الحقيقة الخالدة للبحث عن الحقيقة ذاتها، وضمان بقاء الإنسان في دائرة الوعى والوجود والفهم والمعرفة والإرادة، فما بالنا به - أى

الإنسان- فى عصر التحديات المعرفية والثورات التكنولوجية والتراكم الثقافى، والتنافس العلمى والزحام المعرفى إلا أن يأخذ بالأسباب ويقتحم الصعوبات تحصيلًا للعلم، وتأمينًا للعقل وإعمالًا للفكر وصولًا إلى قائمة الأقوياء بما يدعو إلى تحية المثقف ودعوته دائمًا إلى المزيد من التثقيف والارتقاء، ومواكبة أحدث ثورات العلم استعدادًا للانخراط فى معترك التحدى والمنافسة، التى تقتضيها حركة التاريخ وواقع المرحلة.

أولاً : أصول

- ١ - رحلة الثقافة العربية : من الموسوعية إلى التخصص
- ٢ - الأصل في ثقافتنا : الحوار مع الآخر
- ٣ - ثقافة الاختلاف وقبول التعددية
- ٤ - نحو التأصيل لمفهوم المشترك الثقافي
- ٥ - حضور الثوابت في سياق المتغير
- ٦ - حرية الإنسان في الثقافة العربية
- ٧ - العرب ونهضة الحضارة الأوربية (حوار أم صراع)
- ٨ - ثقافتنا في عالم متغير

رحلة الثقافة العربية من الموسوعية إلى التخصص

من الملامح البارزة المميزة للثقافة العربية طول رحلتها التاريخية، التي تعكس أصالتها وعمقها وإنسانيتها وقدرتها على التواصل والبقاء بعيداً عن الانقطاع المعرفي، أو التراجع الفكري بين أبنائها إلا من خلال فترات تمثل جملاً اعتراضية في تاريخها بحكم الهجمات الاستعمارية الشرسة، وما تحمله بين جنباتها من روح المؤامرة التي تستهدف - غالباً - التخلص من كل ما هو إنساني وأصيل وعريق من منطلق الكراهية حيناً، والحقق في معظم الأحوال.

ومنذ أنشأ هارون الرشيد دار الحكمة في بغداد عاصمة الخلافة ودار السلام ازدهرت ثقافتنا العربية عبر كل مسارات الفكر ومساقات العلوم التي قام على تأسيسها علماء أفذاذ ألفوا وصنفوا وجمعوا وشرحوا وحلّلوا وفسروا، ونقدوا وترجموا، وأضافوا وابتكروا، وجددوا وشاركوا وأبدعوا، فكان لهم فضل عظيم في سياق التحضر والتقدم العلمي حيث علموا الدنيا من حولهم أصول الفكر، ومناهج الابتكار والاختراع، وسبل الإبداع والتفوق على الذات، والتشاقف مع الآخر.

ولا يقول قائل إن في هذا المبالغة أو ادعاء أو مبالاة أو انهياراً أو افتعالاً، أو تزيداً، فالحقيقة التاريخية شاهد أمين على صدق ما نردده حول تميز الثقافة العربية برحابتها وقيمها الإنسانية الرفيعة، التي فتحت نوافذها على العالم لتلتقي كل

المشاركات الفاعلة بعيدًا عن منطق التعصب أو العزلة أو الإغلاق أو التوقع وأو
الترجسية.

وبعيدًا عن باب المدح والثناء والإعجاب بثقافتنا - وإن ظل هذا حقًا لنا
وواجبًا علينا - تظل شواهد التاريخ دالة بذاتها على منهجية رحلتها عبر الموسوعية
التي تميز بها علماءنا الكبار، صحيح أننا نردد من الأساء ما اقترن بالتخصصات
العلمية المحددة، ولكن الطابع الموسوعي كان أصلًا لحركة الفكر بوجه عام، وإلا
فكيف نصنف الجاحظ مؤرخًا من خلال مؤلفاته للعصر العباسي فيعرف مواقع
خلفائه ووزرائه وكتابه وشعرائه معرفته ببيخلائه وسفهاه وقيانه وجواربه، ثم
معرفته ببلاغته وبيانه ونقده وعلمائه وعلومه وفكره وشعرائه ومبديه، ويمتد الأمر
إلى التعرف على حيوانه وحشرات وصحرائه، ومجالسه ومناظراته، ومساجلاته
ومطارحاته، وخصوماته، ومعظم مشكلاته. فماذا لو كان الجاحظ ينطلق من منظور
التخصص فهل كان من الممكن أن نتلقى بيانه وتبينه تلقينا لرسالة القيان أو
البخلاء أو الحيوان أو غيرها من مصنفاته المعروفة.

ولم يكن الجاحظ بدعًا في هذا بقدر ما كان نمطًا سائدًا وسائغًا، فحين نذكر
الشيخ الرئيس ابن سينا لا يسهل علينا تصنيفه فيلسوفًا، كان أم شاعرًا أم مؤرخًا أم
ناقدًا أم طبيبًا أم عالم قانون إلا أن يكون جامعًا كل هذه، وتلك في مناسط إنسانية
غاية في الرقى والوعى، فإذا به يضع في الطب كتابه "القانون" ويؤلف في القانون
كتابه "الشفاء"، وبينهما من الدلالات الكثير على تلاقي فروع المعرفة وتكامل
أبوابها، بعيدًا عن الانحسار في دائرة التخصص التي قد تفقد المثقف أشياء كثيرة إذا
لم نتعامل معها بحذر ودقة منهجية.

هكذا كانت العقلية العربية باتساع آفاقها الرحبة قادرة على تحقيق المشروع
الثقافي العربي المتكامل بشكل تلقائي وعفوى دون تعقيد أو إملاءات أو توجيهات
أو افتراضات، فكان المسار طبيعيًا لمنظومة الفكر العليا بهذا التجانس، وذلك
التلاقي والتوحد الذي يعكسه المثالان اللذان أردنا منها فقط إثبات الموقف،
والأشبه كثيرة ومتعددة فروع تلك الثقافة.

وتزداد سعة الأفق العربى حين يفتح على الآخر من خلال قلم الترجمة الذى شهدته دار الحكمة بجوار علوم الأوائل، حيث شهدت بغداد والكوفة والبصرة شوامخ الرواة والعلماء ينزلون إلى البادية لجمع المادة الإبداعية من أفواه أبنائها، أو يستقبلون من يرحل من البادية إلى المدن ليدونوا ما حفظته الذاكرة يحفظه في أمهات الكتب في عصر التدوين، وإلى جوار كل هؤلاء كانت مدارس الترجمة من العربية وإليها عبر اليونانية والسريانية والفارسية والهندية. ولولا هذا الانفتاح والقبول للآخر لأصيبت هذه الثقافة بالجمود والعقم والشلل، ولفقدت إبهارها الذى ملأ الدنيا القديمة شرقاً وغرباً في إشراقات فكرية رائعة.

أما وقد تميزت ثقافتنا بكل هذه الملامح وأشباهها، فقد طالت رحلتها واستمرت على الرغم من العقبات والصعوبات التى واجهتها فمثلت خطوباً وكوارث كبرى، ولكنها تجاوزتها، وظلت بشموخها قادرة على البقاء، حتى في أشرس مراحل المد الاستعماري في الأرض العربية التى انتصرت بإرادة شعوبها وقادتها.

واستكمالاً لمرونتها وحيويتها استطاعت أن تواكب ثقافات العالم الجديد في توجيهها إلى التخصص العلمي، وهو مطلب حتمى في عصر الثورات العلمية وتراكم المعرفة؛ الأمر الذى يحتاج - بدوره - قدرة واعية على المنافسة والإجادة والاستيعاب مع المشاركة والابتكار، من هنا كان التوجه إلى التخصص العلمى الدقيق موقفاً عصرياً حضارياً، لعلنا نستطيع من خلاله الوصول إلى الصيغة المثلى في وجود الطبيب الممتاز والمهندس المتمكن والفنى الواعى بدقائق حرفته، والعالم المفكر الملم بجوانب تخصصه وهو مطلب عصرى وواقعى فى غاية الأهمية، ولكنه يظل في حاجة إلى الشاغل والتلاقى مع الموسوعية في توظيف العلوم المساعدة.

وحتى تقرب المسافة بين فضل القدماء ومطلب المعاصرة، تظل العلوم البينية والقراءات المساعدة مدخلاً مهماً وضرورياً وعصرياً أيضاً في بنية المثقف العربى

وتشكيله بصورة صحيحة، فمن الطبيعى أن يتهيأ له من المادة القرائية الثقيفية ما يساعده على اصطناع مزاجية أمينة وصادقة فى الإمام بتاريخ العلم (المتخصص) وفلسفته وأهدافه وبرامجه وإنجازاته، وبين دائرة أو حتى - دوائر - التثقيف العام الذى يظل - أو ينبغى - مطلباً حتمياً لاستكمال المشهد الثقافى الصحيح، وإلا فمن غير المنطقى أن نجد طبيباً يتلعم فى لغته، أو لا يستطيع توصيل الفكرة، أو النظرية أو المعلومة، أو نجد طبيباً لا يهمه - مثلاً - معرفة دور الرازى وابن سينا وابن الهيثم وابن النفيس فى تاريخ الطب، وهكذا تكون المادة القرائية المتاحة قادرة على التأصيل لمثقف موسوعى لا على طريقة القدماء، فهذا مطلب صعب المنال، ولكن - على الأقل - قريباً منهم احتراماً لدائرة التخصص من جانب، وإيماناً بتداخل العلوم وتكامل انسجتها وبنائها الإنسانى من جانب آخر، فالثقافة كل لا يتجزأ، ولكن مطلب التخصص يظل وارداً مع اتساع دائرة المثقف إلى ما سواه من اهتمامات، تظل مكوناً أساسياً من مكوناته دون انفصام أو قصور.

الأصل : فى ثقافتنا " الحوار مع الآخر "

يبدأ المنطلق الثقافى الآمن من درجة الانفتاح على الآخر، واحترام الرأى المضاد، وفتح قنوات مشتركة للحوار، أخذًا وعطاءً، بعيدًا عن التعصّب والانغلاق، وبمنأى عن النرجسية أو الهيمنة والتسلط.

والحق أن المسافة بعيدة بين قضية الصراع ومستويات الحوار، وهو ما تشهد به ثقافتنا العربية دون انحياز لها، أو ادعاء حولها، أو مزايده عليها، فحين نحتكم إلى التاريخ عبر رواياته وأخباره وشواهده ونصوصه يزداد الأمر جلاء وإبهامًا إزاء عدة معالم، نقرأ منها مبدئيًا :

أولها : أنها ثقافة حوارية من الطراز الجيد تقبل التعددية، وتنطلق من الاختلاف، وتنتهى إلى التسامح والتفاهم مع الآخر قبولًا أو جدلًا، دليل ذلك تعددية المدارس التى كانت الأصل الذى نهضت على أساسه ثقافتنا فى كل فروع العلم وساحات المعرفة، بين مدارس المحافظين والمجددين، مدارس اللغويين والفلاسفة، أهل النص وأهل الرأى، مدارس المتن ومدارس السند، علوم الأوائل والعلوم المترجمة، قضايا القدم والحداثة، الوساطة والموازانات، والأشباه والنظائر، وكذلك كانت حوارات النقد، الزهاد والزنادقة .. إلخ.

صحيح أن صراعًا ما قد نشب بين بعض تلك المدارس، وتجلت بعض صوره فى منطق الهجوم أو الدفاع، ولكن المؤكد - أيضًا - أن ثمة مصالحه معرفية قد

قبلت تعايش المدارس المتنافسة، فوصلنا تراثها وفكرها فكان حوارياً قبل أى اعتبار آخر ولا أدل على ذلك من تجاوز قلم الترجمة في دار الحكمة التي أسسها الرشيد في دار السلام (بغداد) مع علوم الأوائل، التي مال علماء العربية إلى تدوينها في تلك الفترة.

ثانيها : أنها ثقافة إنسانية بدأت من الإنسان وانتهت إليه، فلم تعرف الانشغال بالأجناس، أو مولد العلماء، قدر انشغالها بثقافتهم، ونشأة الفكر لديهم، ودليل هذا ما تمتع به علماء العصر العباسي - مثلاً - ومبدعوه من جمع رائع بين موروث البادية العربية في صفاتها ونقاها وبين ضجيج الحضارة العباسية في صخبها الحضارى موزعاً بين عناصر عربية، ومشاركات فارسية ويونانية وهندية وغيرها، لينتهي الأمر لصالح البعد الإنسانى في ثقافتنا، لأنها ثقافة الحوار مع الآخر، فكان معظم أقطابها من غير العرب مولدًا، وهم عرب بلغتهم وتكوينهم ومصادر فكرهم، ظهر منهم حماة العروبة، والمدافعون عن تاريخ العرب على طريقة الجاحظ وابن قتيبة وغيرهما. أما العلماء فالحديث حولهم طويل يجب على الناشئة والشباب معاودة قراءته، ليعرفوا جوهر الأدوار العلمية في ثوبها الإنسانى الراقراق من لدن موسوعية ابن سينا، إلى الخوارزمي، والرازي، والجرجاني، والبخاري، وابن حيان وابن الهيثم، وابن النفيس، والكندي، والفارابى وغيرهم .

فلو كانت ثقافة صراع أو تعصب لشغلت بمعارك فرعية، ولم تقدم للإنسانية هديتها الكبرى بمعزل عن فكرة الأجناس والانتماءات والأديان والمذاهب حين تكلم العلم بالعربية على مدار ثمانية قرون من عمر الزمان، علّم فيها الإنسان كيف يكون إنساناً.

ثقافة الاختلاف وقبول التعددية

منطق الأشياء بذاته وفطرته يبدأ من الاختلاف لينتهى إليه؛ ذلك أن التعددية تظل أصلاً للأشياء، وجزءاً من حكمة نظام الكون الذى أعده إله واحد، ثم قضى بانعدام الوحدةانية إلا له، وما عده - سبحانه - فهو تعدد بتعدد الموجودات، بين خير وشر، فضيلة ورذيلة، حق وباطل، جمال وقبح، نور وظلام، ليل ونهار، رجال ونساء، ذكور وإناث فى بقية الكائنات، أحياء ومجادات ... إلخ.

وظلت التعددية المدخل الطبيعى لمسيرة الكون، وبقي الاختلاف لغة معيارية ترفض الجمود والانعزالية والتوقع والانطوائية، بل بقى الاختلاف أصلاً للحوار ومدخلا إلى تقدير الآخر، وتعزيزاً للمستويات الصراع وأطرافه؛ ذلك الصراع الذى ظل حاكماً لمقاصد الحياة البشرية على مدار حركة التاريخ، وهو مطروح أصلاً من منظور الاختلاف والتضاد بين الأشياء، منذ صراع الخير والشر ماثلين فى مقتل "هابيل" على يد أخيه قابيل، إلى تواصل أشكاله وأطرافه فى الصراع الطبقي، بين الغنى والفقر، بين القيم والانحلال، بين الحرية والاستعباد، بين المطلق والنسبي، بين العام والخاص، وهو ذاته الصراع بين الحياة والموت، بين الفناء والخلود، بين الواقع والوهم، بين العاطفة والعقل، إلى غيرها من مرتكزات المكوّن الإنسانى المكون فى منظومة الوجود، والضامن لاستمرارية معترك الحياة.

من هنا تبدون ثقافة الاختلاف دافعاً قوياً لاحترام سنة الوجود، وضامناً أساسياً لسيرورة الأشياء منذ دفع الله الناس بعضهم ببعض، وخلقهم شعوباً وقبائل

ليتعارفوا، ومنذ آقرّ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بالرحمة في اختلاف أئمة الأمة، ومنذ فتح الإسلام باب الاجتهاد فأثاب من أصاب بأجرَيْن، ومن أخطأ بأجر، مؤكداً بذلك تقدير منزلة العقل البشري، واحترام الفروق الفردية في رؤية الأشياء.

من هذه المبادئ والمنطلقات يتوجب قبول التعددية والاختلاف، بعيداً عن التشنجات والحصار العقلي، أو المصادرة الفكرية على منطق الآخر أو المزايدة عليه، حيث يجب السماع والوعى، ثم تحليل القول قبل إصدار الأحكام، وكذا قبل التثبت بالرأى الذى قد يفرضه تضخم الأنا أو يطرحه وتوهج الذات، أو يهيمن عليه منطق الاستعلاء.. وبقياس إبداعى بسيط اشتد الصراع واتسعت دوائره بين المدافعين عن قصيدة النثر الحديثة وبين حماة التراث الذين يذودون عنه من باب الإحياء والتجديد والإضافة والابتكار، وهو صراع يمكن أن يبدأ انطلاقاً من قراءة فصول التاريخ في تعايش الأنواع الأدبية في مصالحة وهدوء على ما فيها من التعددية، بين الملحمة والشعر والمسرحية والأسطورة، ثم القصة والرواية والأقصوصة، وهى التعددية الواردة حتى في شعرنا القديم ذاته، بل حتى في أخص ملامحه التى انطلق فيها من ستة عشر وزناً، تمخض عنها إبداع الشعراء قبل مسعى الخليل إلى جمعها وتصنيفها، وقبل استكمال الأخفش لها بالبحر السادس عشر.

وحتى في تصانيف الأوزان ظهر فيها التمام والاجتزاء من خلال المجزئات والمشطورات، وكان من قبله الاختلاف بين القصائد والمقطعات، وبين الفصح والزلجل، وبين القصائد النمطية والموشحات.. إلخ.

هى التعددية ذاتها الواردة في حركة الفنون مع تعدّد الأدوات، وتنوّع صيغ التشكيل الجمالى بين فن الكلمة مدخلاً للإبداع المكتوب، وفن الصوت في الموسيقى، وفن اللون فيما تجود به ريشة الرسام.

انطلاقاً من هذه المزاوجات والثنائيات- وتأسيساً عليها- أيضاً - يظل

الاختلاف مدخلاً آمناً لاستمرار الحياة، وجزءاً لا يكاد يتجزأ من مقوماتها، حيث تعايشت مدارس التجديد مع مدارس المحافظين، وتلاقت مدارس النقد مع مدارس الشعراء سلباً أو إيجاباً، وكان هذا هو المدخل الفاعل لقبول الآخر، حيث يبقى منه الصالح، وينتهى غيره، طبقاً للقياس الكوني للصالح والبقاء حول الزبد الذي يذهب جفاء، ليبقى ما ينفع الناس ماكثاً في الأرض.. وهكذا تأتي الأصوات الجوفاء التي طالما طرقت واستهلكت في معترك مقتتل حول رغبة خصوم اللغة في النيل منها، فانتهدت الأصوات وتلاشت النداءات، وعاشت اللغة عبر الأجيال، لاسيما حين ذاد عنها حُماؤها وحراس مناهجها دون إفراط أو تفريط، ودون انغلاق أو جمود.

نحو التأصيل لمفهوم المشترك الثقافي

لم يعد الوقت ولا المرحلة تسمح باجترار مفردات الصراع الحضارى التى ثبت فيها التجاوز للحقائق، ولا حتى مفردات الحوار باعتبارها النموذج الأفضل للتشاقف ولقاء الأفكار، وتجانس المواقف؛ ذلك أن البحث فى دائرة المشترك الإنسانى قد تبدو أكثر فائدة من قبيل التأصيل لكل ما هو إنسانى جامع بين البشر بعيداً عن التقسيمات المصطنعة بين الأجناس، وأهل الأديان، وعبر الزمان والمكان.

يبدو المنطلق الأساسى فى المشترك مسجلاً فى النص القرآنى الكريم فى قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا" صدق الله العظيم؛ حيث إن التلاقى فى الأصل واحد ووارد فى وحدة الخلق، ثم جاءت التعددية مدخلاً ضامناً للعودة إلى المشترك فى باب التعارف، وتوظيف لام التعليل (لتعارفوا).

ويمتد المنطلق عبر جوامع الكلم فى جمل موجزة، حدث بها الرسول ﷺ الناس جميعاً فى حجة الوداع، حين خاطبهم قائلاً:

أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لأدم، وأدم من تراب، ليس لعربى فضل على أعجمى إلا بالتقوى، أكرمكم عند الله أتقاكم.

فهى إذاً وحدة المعبود الخالق، ثم وحدة الأصل والنشأة، ثم وحدة المصير والمطاف وبينهما رحلة التعددية المنتهية إلى منطق (الكل فى واحد).

ولنسمح لأنفسنا - مؤقتًا - أن نستعير من توفيق الحكيم شعاره في "عودة الروح"، التي طبقها على المصرى القديم والمعاصر من حيث البحث عن الرمز والمعبود للالتفاف حوله تحت هذا الوازع النفسي، حتى وجدنا الظاهرة تمتد إلى الإنسان باعتباره إنسانًا، له فكره وملكانه وقدراته وإبداعه، وله أيضًا تفرُّده وتميزه ومواهبه التي يكمل بها عطاء الآخر؛ فهذه التكاملية تظل شاخصة في منطق الأشياء منذ نبه أفلاطون إلى روح الوطن وجسده بين الفلاسفة وأصحاب الحرف اليدوية، وهي التكاملية ذاتها التي تحكى فصولا من قصة الإنسان عبر صراعه مع الكون والطبيعة، وحتى مع نفسه ومع أخيه الإنسان، لينتهى بإرادته - أو حتى دونها - إلى صناعة هذا التكامل، أو الخضوع لذلك المشترك بمساحاته بكل روافده الحضارية والثقافية والدينية، مع تواصل خبرات الشعوب، وتبادل القيم والمنافع، وتبادل صيغ الدفع والوعى الإنسانى بكل ما يتطلبه من نبذ الخلاف، والاندفاع إلى منطق التلاقى والتقارب.

من هنا تتحول فرضية المشترك الثقافى إلى واقع وتجربة، يجب التوجُّه إليها والأخذ بها من قبيل الدرس الموضوعى القراءة المنهجية، والتوصيف الصحيح للحقائق، بعيدًا عن الانحياز لفكرة مسبقة، أو الانقياد خلف منطق التعصب، والعنصرية لمن يرون في أنفسهم نمطًا وبقية البشر من نمط آخر.

لعل البحث في هذا السياق يأتى مدعومًا من طبيعة الفكر الدينى ذاته عبر منطلقاته الكبرى الأصلية من وحدة المصدر، وتوحيد الإله الواحد الأحد في كل الديانات الساوية إلا ما ورد من باب التجاوز أو الافتراءات، وهذه لها شأن آخر، وسياق مختلف على غرار ماورد في المذاهب -وليس الأديان- من باب الثنوية، أو الشرك في الألوهية المطلقة، تلك التى انتهت إليها الفطرة السليمة للبشر في عبادة الخالق وليس المخلوق، الذى لا طاعة له في معصية الخالق الأعظم جل شأنه.^٢

في عبادة الإسلام دعوة صريحة إلى وجوب الإيمان بكل الرسل والرسالات " لا نفرِّق بين أحد من رسله "، وهو استكمال الإيمان بالله وكتبه ورسالاته؛ الأمر

الذى يجعل الإسلام باباً واسعاً لطرح قضية المشترك الثقافى فى دعوته للإصلاح والأخوة والمساواة، والتكافل، والتكامل، والشورى... إلخ.

وفى عباءة الثقافة الإسلامية، كان هذا المشترك الذى اندمج فيه العربى مع أخيه الخوزى مع البخارى مع الخوارزمى مع الجرجانى دون تفرقة، ولا اعتراف بحدود الإقليم والمكان، ولا حد النشأة والميلاد، فكانت الثقافة هى البوتقة الجامعة بين العرب وكبار مثقفى الأمم المشاركة فى بنية منظومة حضارتهم على غرار ابن سينا والرازى والإدريسى وابن الهيثم وابن النفيس وابن حيان وابن رشد والكندى والفارابى وابن خلدون وحازم القرطاجنى وغيرهم من أساطين الفكر الكبار، الذين صنعوا المشترك إنتاجاً وإبداعاً، ثم قاموا على بشره وتوزيعه تأثيراً وتأثيراً فى ظل منظومة حركة الترجمة، وتدوين علوم الأوائل، وقد تجاوزوا فى دار الحكمة منذ أنشأها الرشيد، ونهاها من بعده المأمون فالتقى العربى والهندي والفارسى واليونانى والسريانى فى سياق المشترك الإنسانى فى أدق صوره.

إذا كان المشترك يمثل المسعى الحقيقى لتبادل الوعى الإنسانى وتجارب الشعوب والأمم فهو المنطلق الذى دفع عالماً مثل الجاحظ -مثلاً- إلى البحث فى درجة التميز بالفصاحة لدى العرب، والسياسة لدى الفرس، والحكمة لدى الهنود، فكان لقاءهم مدخلاً إلى صناعة التواصل وتكامل الخبرات فى سياق المشترك العقلى والوجدانى، قبل أى تصور آخر للتصادم أو الصراع، أو محاولات القهر والظلم والاستبداد، فالأصل فى الأشياء هو ذلك الواقع الإنسانى الذى لا يعرف ضفافاً إلا من خلال تلك الشراكة الفاعلة بين قدرات البشر، وما يصدر عنهم من فكر وعلم وثقافة وإبداع، وحتى الحلم المستقبلى يدخل فى هذه الدائرة الواسعة وعمق وذلك السياق الإنسانى، فهل أن لنا أن ندرسه بوعى، وأن نمتلك من الآليات والجهد ما يقدم فيه الجديد المتناغم مع متطلبات الفترة وإيقاع المرحلة!.

حضور الثوابت فى سياق المتغير

ليس موضعًا للجدل ولا للشك أن نعرف بتدفع رياح التغيير على مستوى العالم كله فى منعطفات الفكر والمعرفة، والثورات العلمية، إلى جانب الأبعاد الاجتماعية، والسلوكية، والأخلاقية، والقيمية، والتربوية، والإنسانية، والمنهجية بوجه عام.

ولكن موضع الجدل أن تظل الأمم راسخة وقوية حين تستوعب عواصف التحول بهدوء ورؤية وتأن؛ حتى لا تضحي بتاريخها، ولا تفقد كياناتها، ولا تنقص من الثقة بفكرها وقدراتها، ولا تنتهى إلى السقوط تحت أى من ضغوط التهميش، أو مقاصد التسطيح، أو محاولات فقد الهوية، أو الرضا بالتبعية والاستسلام، أو بالتنازل والانكماش، أو ادعاء القناعة أو حتى الاستعلاء، أو تصور إمكانية الانعزال عن الآخر، أو التوقف عن مواكبة إيقاع المرحلة ومسايرة متطلب الفترة.

هناك تبدأ الأمة فى التعرف على حقيقة الخطئ، بعيدًا عن ضبابية الرؤية، أو غموض الطريق، أو الاكتفاء بالانبهار أو الدهشة أمام تحولات المشهد الحضاري؛ الأمر الذى يרתن - فى الحقيقة - بدوافع التغيير ومنطلقاته الحقيقية قبل أى اعتبار آخر، مما يمكن أن نقرأه من خلال عدة دوافع واعتبارات :

الدافع الأول : يأتى من عمق الدوافع الذاتية الداخلية الأصيلة لصناعة المتغير، دون قهر أو استبداد، أو تبعية، أو ضغوط من قبل الآخر؛ وهنا تنطلق الشعوب والحكومات قاصدة تحقيق الإنجاز العصري، تحت مظلة التحديث والتطوير الفعلى باعتباره ضرورة وطنية وقومية، مع تجاوز النمطية والجمود، والعبور إلى جسر

التقدم فى اللحاق بعصر المعرفة وإنتاج العلم، ومتابعة ثوراته المتلاحقة، وتجاوز حدود الانكفاء على الذات، أو الاكتفاء بدور المتفرج حين يستورد ويستهلك فحسب.

والدافع الثانى : يطرحة وضوح الرؤية المجتمعية حين ترقى من خلال الوعى العام مع استشعار جوهر الانتباء، والاندفاع من الحرص الأساسى على الصالح العام، أو تجاهل الانقسام على الذات، أو الوقوع فى أى من دوائر الانقسام بين القول والإنجاز، بين النظام والفوضى، ومن ثم تقرير قيمة الخيوط الرفيعة الفاصلة بين دقائق الأشياء.

والدافع الثالث : تحكمه جدية الرغبة فى التغيير، سعيًا إلى الخروج من شرقة السالب إلى ساحات الموجب، مع ترجمة النظرى إلى حيز التطبيق، وتحويل المتوقع إلى واقع، والطموح إلى نمط متجدد أساسه حسن النوايا، وسلامة المقاصد، ومعياره المرونة والفهم، واحترام الآخر، وتعزيز مستويات الحوار وتعددية أطرافه، وتعظيم الوعى المعرفى الدافع إلى توليد القدرة على خلق التنافسية، ومواجهة التحدى بمعيارية الإجابة، وتقدير المسألة والمراجعة مع احترام نقد الذات، وتعدد قراءة الواقع من خلال إدراك حقائق ما قبل الانطلاق إلى آفاق المستقبل، إلا عن وعى حقيقى بآليات الاقتراب منه.

والدافع الرابع : يظل مرهونًا بحضور بالثواب واستقرارها بدءًا من احترامها، دون جنابة أو رفض، أو استهانة، أو تحقير، أو استخفاف، أو تسفيه، بل تقدير منزلتها جزءًا من أصالة الأمة وعلاقتها بأعرافها وقيمها وأصولها التى تنتهى - بالضرورة - إلى احترام المقدسات، مع تقدير التواصل والاستمرارية، والاعتراف بتجدد التاريخ، واحترام الرواد والشوامخ وتقدير المبادرات الجادة، تلك التى تظل داعية إلى القوة والتماسك بعيدًا عن التشرذم أو الانشطار، وبمنأى عن فكر الجزر المتباعدة، أو القسمة العشوائية، أو حتى المنظمة التى ربما تستهدف أمة، فتنال من وحدتها لأى من الأسباب.

والدافع الخامس : تعكسه القدرة على اصطناع مزاجية هادئة وعملية بين ما يبدو متناقضًا في ظاهره، أصيلًا في جوهره، وهو التلاقى ذاته بين الذاتى والجمعي، بين الموروث والمعاصر، بين الثابت والمتغير، بين القول والعمل، بين المعلن والخفي، بين المرسل والمتلقي، بين المبدع والعالم، بين كل ما يترأى أمامنا - من حيث الظاهر - متباعدًا، والحق أنه يحتاج إلى إعادة آليات الصقل المعرفى والضبط المنهجى القائم على الاستقرار والاستقصاء، مع تأكيد الإيمان بالبحث العلمى مدخلًا حتميًا إلى معاشة الفترة، بمنأى عن ظواهر التخلف ومساحاته التى لا بد من إدارة ظهورنا لها.

وبذا تظل الحقيقة المؤكدة أن الثوابت تظل قوية فى منعطف التغير، إذا ما قويت تلك الدوافع التى تبدأ من أصالة الانتماء، لتنتهى إليه بكل قوة وبكل ما تعكسه من الثقة والتمكن، وسلامة التوجهات. وهذا يكفى لتحقيق كل الاعتبارات القومية المرتبطة بأصالة الشعوب دون افتئات على تاريخها، أو مزايدات على واقعها، أو استخفاف بقدرتها، أو امتهان لشأنها وكياناتها تحت أى من الظروف التى ربما تعوق مسيرة التقدم - مؤقتًا - ولكنها لا تعنى - بحال - تعطيل سياق المتغير.

حرية الإنسان في الثقافة العربية

لا ينفى على الباحث الموضوعى ما تمتع به أقطاب الثقافة العربية من حرية الفكر منذ فتح الإسلام أمامهم باب الاجتهاد، فمنح لمن أصاب منهم أجرين؛ الأول لاجتهاده والثاني لنجاح اجتهاده، وأعطى للمخطئ أجرًا واحدًا جراء اجتهاده، بصرف النظر عن نتائج خطئه.

الحكمة هنا رفيعة المستوى، ومؤشر الدلالة من مؤشرات الحرية الحقيقية الدافعة إلى إعمال وانفتاح الفكر، انطلاقًا من الإيمان بالمشارك الإنساني الذى زكّته الثقافة العربية بما تميزت به من الرحابة والموسوعية، مع المرونة والقابلية للأخذ والعطاء تأثيرًا وتأثيرًا، وعيًا بما تقدمه للآخر، أو تأخذه منه بعيدًا عن التصادمية والصراع، وصدورًا عن الحوار والتشاقف، فبدت ثقافة إنسانية بكل المعايير.

وانطلاقًا من حرية الإنسان فى اختيار معتقده ودينه، امتد المفهوم إلى طبائع منظومة القيم الأخلاقية والإنسانية التى يصدر عنها تحت شعار (لا ضرر ولا ضرار)، وتحقيقاً لمبادئ التكافل والتكامل بما يحتاج تبادل الاحترام بين كل الديانات من خلال أصحابها، وكذا يأتى احترام الانتهاءات دون الافتئات على أى من حقوق الإنسان، أو التقصير فى مساءلة التجارب الناجحة والفاشلة على السواء.

ومع انطلاقة هذه الحرية ووجوب قراءتها وتحليل مصادرها وأبعادها وحقائقها، يظل الباب مفتوحا للمشاركة فى إعادة المفهوم القومى لهذه الأمة التى حققت للبشرية أفضل إنجاز حضاري، أزاح ظلام العصور الوسطى حين نقلت العلم

والمعرفة إلى الآخر عبر جسور الترجمة ومعابر الثقافة من شرق على غرب، ويظل المطلب مشروعًا في إمكانية تبني مشروع المشترك العربي متعدد الفروع والأبعاد، بين لغة وفكر وأداب وتاريخ ومصير .

قراءة الواقع تدعو إلى البحث عن جوهر الحق العربي في التعريف بصور الظلم والطغيان الذي أصابت من أرضه ووطنه ما أصابت مما ما يستحق المراجعة والتأمل؛ لاسيما إذا بدت القضية واضحة حول حقوق الإنسان في الدفاع عن نفسه وعرضه وأرضه ووطنه، وحقه في مواجهة التحديات ومتابعة إيقاع المرحلة، والاستجابة لمطلب الفترة بما يمتلكه من آليات وأدوات وفكر.

لم تعد العزلة عن الآخر عملاً مقبولاً ولا مطلوباً، ولم يعد منطق الصباح أو الشكوى كافياً لنيل الحقوق في ظل تداعيات الظلم المصري، وتوالى الهزائم النفسية للمستضعفين في الأرض، ممن ينتظرون الإنصاف إذا صدقت نوايا الإصلاح في بناء رؤية قومية قوية تحت مظلة قانون عادل، أو مظلة تحترم في الإنسان إنسانيته !

من منطلق حرية الفكر يبدأ التغيير الحقيقي في منطلقات العمل الثقافي العربي حيث يمكن للأجيال أن تجتهد في صناعة مزاجات هادئة بين الموروث والمستحدث دون انشطار ذاتي أو انقسام على النفس، وفي إطار التفاعل مع المتغير العالمي حيث تتسع دوائر الثقافة العربية بعيدا عن الجمود أو التخبط، وبمنأى عن الاستسلام لهيمنة المشهد الإنساني الدافع أحيانا إلى الخمول وصناعة التبلد، أو سقوط الجريمة بالتقادم؛ حتى لا تتحول جراح الأمة إلى جراح مزمنة يصعب علاجها، أو الخروج من محتها.

من منطلق حرية الفكر يجب أن يصدع الرأي العربي بوجوب التفاعل الثقافي من منطلق الندية والتكافؤ، بعيدا عن الاستعلاء أو الاحتقار، وبمنأى عن التباهي بياضي الأنا، أو التهاوى في الآخر دهشةً أو انبهارًا، ففي كلا الأمرين ما يدعو إلى

التعاس والتكاسل، وما يوقف فاعلية الإنجاز المبني على حرية الإنسان في صورتها الحقيقية.

لم يعد تسطيع مشكلاتنا المجتمعية أو الثقافية أو القومية أمراً مقبولاً، فربما ينتهي إلى الانهزامية وإماتة القضايا، أو تجميع المواقف، بما لا يتماشى مع تاريخ أمة علّمت الإنسان في أنحاء الأرض كيف يكون إنساناً، باحترام حقوقه وواجباته وموائيقه وفكره وإبداعه.

فهل آن لنا إعادة قراءة تداعيات حرية الإنسان في منظومة فكرنا العربي انطلاقاً من اجتهادات أساطين العلم العربي، الذي أجاد التكلم بالعربية على مدار ثمانية قرون من عمر الزمان، فبات واجباً أن نفى له بحق الانتفاء والمراجعة والتواصل بما يضمن صحة المسار وجدية التوجهات، ومصداقية الأداء؟!

العرب ونهضة الحضارة الأوربية

(حوار أم صراع)

بدأ عصر النهضة في أوربا مع تقدم الصناعة، وظهور الآلة، ومعها ظهرت الطبقة الوسطى (البرجوازية)، التي احترمت في الإنسان فرديته وطاقاته وقدراته، بدءاً من تحريك عجلة الإنتاج، إلى حريته في السوق إلى حريته في ساحات الفكر والإبداع.

هذه النهضة توازى ما شهدته الثقافة العربية في عصور ازدهارها منذ القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) وعلى مدى ثمانية قرون من عمر الزمان، حتى لنستطيع القول - بلا مزايدة ولا تعصب ولا مغالطة تاريخية - أن عصر النهضة لدينا كانت له أصول ومقومات، يمكن طرحها من خلال عدة اعتبارات وحقائق :

أولاً: منذ أنشأ هارون الرشيد الخليفة العباسي المرموق دار الحكمة، والتي نهض ابنه المأمون على توسيعها وتعظيم دورها في الثقافة العربية وغير العربية، أسس فيها الرشيد قُلماً للترجمة إلى جانب علوم الأوائل من دينية وبلاغية ولغوية ونقدية وتاريخية، فتحوّلت إلى حضارة إنسانية واسعة ورحبة، لا تعرف الحواجز ولا تعترف بالحدود، ولا تتعصب لدين أو عنصر أو جنس، بل فتحت نوافذها على كل حضارات العالم القديم ولغاته، منذ ترجمت من وإلى الهندية والفارسية واليونانية والسريانية، ومنذ اعترفت بالآخر بدليل ما نقلته إليه، أو نقلته منه بمعيارية التسامح، والانفتاح، المطلق بلا حدود.

ثانيًا: أنها بدت حضارة وثقافة حوارية من الطراز الأول، لم تقم على التصادم، ولا الصراع؛ دليل ذلك أنها عرفت امتدادًا واسعًا من غرب الدنيا في إسبانيا القديمة (الأندلس) إلى أسوار الصين شرقًا، مع وصول قوافل التجارة والتبادل الاقتصادي، فكانت صانعة حوار متعدد الأركان، يدعو إلى التكامل والتلاقي. ويتجاوز الانقطاع أو الانفصام أو العزلة، ودليل صدق حوارها أنها لم تفرق بين المسلم والمسيحي واليهودي، بقدر ما أخذت من علم كل هؤلاء بصرف النظر عن المعتقد والدين؛ فالإسلام يحترم كل الأديان، ويترك للبشر حرية العقيدة، ولا يفرق بين الأجناس، فكل البشر عند الله سواء تحت راية للبشر حرية الروحية وحسن الخلق وطبيعة المعاملة، واحترام الثوابت والمقدسات، وتقدير علاقة الإنسان بربه باعتبارها علاقة خاصة، مع الاعتراف بتعددية الصيغ الاجتماعية في علاقات البشر بعيدًا عن القهر والإذلال والاستعباد، ورفضًا لاحتلال للأرض، أو العدوان على الآخر، أو المساس بدمه أو عرضه أو شرفه أو وطنه، فالكل في حق الحياة سواء في ظل ساحة العقيدة ورحابة الدين.

ثالثًا: أنها ثقافة موسوعية؛ انطلقت بين ساحات الفكر والإبداع معًا، حيث يخطئ من يظن أن ثقافتنا العربية وقفت عند حدود الشعر والإبداع؛ نعم كانت كذلك في العصور الأولى قبل التدوين عبر المرحلة الشفاهية، وقبل حالة الاندماج والتفاعل الحضاري التي بدأت مع عصر الكتابة المنهجية والتدوين المنظم، وظهرت المكتبات وتبادل المؤلفات، والاندفاع إلى الجمع والتصنيف والشرح والتحليل والتعليق، حيث دخلت مرحلة مهمة في ضمان تواصلها عبر الأجيال فكانت ثقافة فاعلة قادرة على الاستمرارية والبقاء من جانب، والاندماج الفاعل في فكر الآخر من جانب ثان.

وفي مرحلة التدوين، تحولت إلى ثقافة علمية تنهض على التعددية وتقوم على المنهج التجريبي والاستقرائي؛ على النحو الذي سجلته ريادة ابن سينا - مثلاً - في

الطب والقانون والإبداع الشعري والفلسفى والتاريخ، فنستطيع أن نقرأ فيه موسوعية الطبيب الفيلسوف الشاعر المبدع الناقد والمؤرخ. وهو ما أوجزه الجاحظ - مثلاً - فى حوار ه حول طبيعة المثقف العربى، الذى يجمع من كل علم بطرف دون انخراط فى تخصص دقيق قد يعزله عن بقية المعارف والعلوم، بقدر ما يحيط به منها، وما يستوعبه من مقوماتها.

وكانت موسوعية عالم مثل ابن سينا وأديب من نوعية الجاحظ نماذج عليها تحققت لها نظائر لدى كثير من الأعلام فى الرياضة والطب والفلك والهندسة والكيمياء والفلسفة، على غرار ما نعرفه من أسماء أبى موسى الخوارزمى فى الرياضة، أبى بكر الرازى فى الطب، الحسن بن الهيثم فى طب العيون، ابن النفيس فى الدورة الدموية، جابر بن حيان فى الكيمياء، والفارابى والكندى وابن رشد وغيرهم من أقطاب الفكر الفلسفى، إلى جانب ارتقاء حركة العلم وتزايد أصحاب النظريات والتجارب العلمية الرائدة.

رابعاً: أنها ثقافة المنهج والوعى والإدراك والبحث فى جوهر الأشياء وحقائقها، فقد تحولت من مجرد معارف وأفكار، ومن تجارب أساسها التكرار بين الصواب والخطأ إلى ثقافة علمية جادة يحكمها المنهج من خلال السعى إلى الإضافة والتجديد والابتكار؛ عبر حركة الترجمة التى فتحت آفاق الذاكرة العربية على ما يدور فى ذهن الآخر، وما تطرحه ذاكرته واجتهاداته، فأدركت ما وراء المشترك الثقافى من علاقات وأبعاد، فأصبحت ثقافة علمية تحترم ذلك الآخر، وتقدر دور الاجتهاد، وتعظم الإضافة والمشاركة فى كل ما تأخذه من قبيل التحديث والتجديد، فبدت - بهذا المعيار - ثقافة التعددية والوحدة معاً، وحدتها إنسانية، وتعدديتها تقدر الفروق بين الأفراد، وكذلك الفروق بين الأمم على نهج الجاحظ منذ سجل للعرب نبوغهم وتفوقهم على أمم الأرض فى الفصاحة والبيان.

كما سجل لليونان تفوقهم فى المنطق والفلسفة، وللفرس تميزهم فى السياسة وفن

الحرب وأساليب القتال، وللهنود نبوغهم في الرياضة والفلك والحكمة؛ الأمر الذى يدعو إلى تأمل هذا التكامل الإنسانى الرائع في قراءة الأشياء دون قطيعة أو انفصام من خلال تقدير أهمية المشترك الإنسانى في صناعة التكامل المعرفى والتلاقى العلمى الذى لعبت فيه الترجمة دورًا بارزًا، ولعبت فيه أيضا المعابر الثقافية الكبرى أخطر الأدوار، على نحو ما كان من دور صقلية كمعبر ثقافى عربى إلى الأندلس، وهو ما تجلّى في خريطة الآداب العربية والغربية، التى لمع فيها تأثر دانتي الايطالى في الكوميديا الالهية - مثلاً - برسالة الغفران للمعري، أو رسالة التوابع والزوابع لابن شهيد الأندلس؛ مما يؤكد فكرة الأخذ والعطاء، وأهمية التأثر والتأثير دون انغلاق أو تعصب أو انطواء على الذات على الإطلاق.

خامسًا: تعددية الحركة العقلية لدى العرب أنفسهم منذ لعبوا دور الفاتحين، ومع هذا تجلّى منهم الحرص على الاستفادة من ثقافات الشعوب المفتوحة وحضاراتها، فأنشأوا مدارس التعريب التى سعى إليها القوم يتعلمون العربية ويُعلمون بها، ولا أدل على ذلك من إسهاماتهم الرائعة في تنمية الثقافة العربية ونضوجها من خلال ممارسات أصيلة يحكى الجاحظ - مثلاً - بعض جوانبها فيما يراه من فصاحة أبى موسى الأسوارى بالفارسية والعربية من مجلسه بين القوم مفسرًا لآيات القرآن الكريم حيث يفسر الآية بالعربية للعرب عن يمينه، ثم للفرس بالفارسية عن يساره فلا يُدري بأى اللسانين هو أَيْن.

وهو القياس الذى تعكسه مشاركات غير العرب في بنية الثقافة العربية بعمق، وإلا فآين نضع - مثلاً - جهود البخارى في صحيح الحديث النبوى الشريف، وآين نضع الجهود الرائعة لعبد القاهر الجرحانى في دراسة أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز؛ حتى ما كان من سيبويه نفسه حين ألّف الكتاب في النحو العربى، إضافة إلى دور أولئك العلماء الكبار في صيغ الدفاع عن العروبة ضد تيار الشعوبية الذى علا صوته لدى بعض الفرس من الشعراء والكتاب على طريقة بشار وأبى نواس والهيثم بن عدى وغيرهم، فإذا بالجاحظ يتصدى لهم، وكذلك ابن قتيبة وغيره ممن

أعادوا إلى الثقافة العربية اعتبارها من باب الاعتراف بفضلها في تكوينهم، وتأسيس أصول فكرهم وعلومهم ومناهجهم.

سادسًا: أنها ثقافة المدارس العلمية الكبرى، وكذلك كانت في مهدها منذ تأسست مدرسة الصنعة الجاهلية (عبد الشعر) إلى مدرسة البديع العباسية لدى مسلم بن الوليد، ثم أبي تمام ثم ابن المعتز، إلى مدرسة روميات الشعراء من مسلم بن الوليد إلى البحتري وأبي تمام وابن الرومي إلى المتنبي وأبي نواس والشريف الرضي وغيرهم من كبار شعراء العصر العباسية. وهى المدارس العلمية ذاتها التى أسس لها - مثلًا - ابن حيان فى تقدم علم الكيمياء على يديه عبر النظريات والتجارب والنتائج، وما كان من كتابة أكثر من مائة رسالة ترجمت إلى اللاتينية، ومثل كذلك كان كتاب الحيوان لأرسطو والذى ألف على أساس منه " الجاحظ " كتابه الحيوان أيضًا. فلم يكن دور ابن حيان أقل منزلة فى صناعة المدرسة الكيميائية عن دور أرسطو فى المنطق، ولم تكن رؤيته للمنهج العلمى بمعزل عن تأثير أستاذه فى أفكار جاليليو وفرانيس بيكون ونيوتن وغيرهم. كانت جهود طب جالينوس مؤثرة بالتأكيد فى طب يوحنا ابن ماسويه فى علم التشريح، فى مقابل ما تركه الرازى من كتب ترجمت إلى اللاتينية منها كتاب الحاوى والمنصورى وكتاب الجدرى والحصبة وغيرها.

وكذا كان ما تردد حول الجاذبية عند ثابت بن قره وموسى بن شاكر وغيرهما، ومثله كانت تجارب البيرونى فى الحيل وعلم السوائل فى مقابل ما نقله العرب عن أرسطو فى الفيزياء وكتاب الحيل الروحانية وغيره.

سابعًا: أن الثقافة العربية بهذه المعيارية تحولت إلى حلقة وصل ضامنة للتواصل الإنسانى المعرفى بين شرق وغرب، بدليل ما قدمته للبشرية من عطاءات ينبغى أن تسجل لها منذ ترجم العرب كتابى أرسطو فى الخطابة والشعر، وبنوا عليها كثيرًا من الأفكار والتعليقات والآراء، إلى ما نقلوه من أدب ابن المقفع وفكره، إلى ما طوره المعلم الثانى "الفارابى" عن الفكر الأرسطى والأفلاطونى..

النماذج كثيرة ودالة على أصالة المشترك الثقافي بين العرب وبقية الأمم التي نقلوا عنها، وطوروا، وأضافوا، فاحتفظوا بتلك العلوم وجددوا فيها حتى تم نقلها عنهم عبر عصور الظلام إلى الغرب الأوروبي، الذي لعب دوراً رائعا في تحديثها وتجديدها والإضافة إليها، لاسيما حين وقعت الأمة ضحية حملات استعمارية شرسة صرفتها عن التقدم العلمي، وعن الاستمرار في البحث عن المعرفة والتنمية البشرية، إلى محولة الدفاع عن الأرض وطرد المستعمر الأجنبي منها، لاسيما أن بعض موجات الاستعمار أثرت نهب الكتب والمخطوطات، ونقلتها إلى مكتبات الغرب، إلى جانب صور أخرى من الفوضى الاستعمارية التي أحرقت كثيراً من الكتب، واتخذتها معابر للخيول عبر نهري دجلة والفرات. ومع هذا ظلت الثقافة العربية متماسكة وقوية، وبنى عليها الآخر جسور التطوير والتحديث إلى أن قامت حركات التحرر العربية، وبدأت تنتفس الصعداء مرة أخرى لتستعيد تراثها ومخطوطاتها من مكتبات الغرب، وتقيم عليها دراسات عصرية تتسق وإيقاع اللحظة، وطبيعة المرحلة على المستوى الفكري والمنهجي.

وبعد، فهذه مجرد لمحات وفصول من مداخل ثقافتنا العربية، وبيان لبعض دورها في عطاءات عصر النهضة الأوروبية، إلى جانب ما تتمتع به من ازدواجية احترام الموروث والقدرة على استقطاب الجديد، مع تجديد العطاء والاستعداد للمشاركة والمتابعة والمراجعة، مما جعلها ثقافة حوارية من الطراز الأول .. أما عن واقع الثقافة العربية، فإنه يحتاج صراحة أخرى جديدة، نعيد إليها تراثنا لتتجاوز معه تجديداً وابتكاراً وإضافة، ونهتم بمخطوطاتنا العربية، لا للإبقاء على الماضي أو التفاخر به، ولكن من أجل تسجيله ودراسته واتخاذ مدخلاً إلى إعادة قراءة الواقع والاندفاع إلى المستقبل، مع تعظيم المادة القرائية التراثية من نفس المنظور، وتعميق الدراسات المهمة بمشكلات الثقافة العربية والغربية، وصولاً إلى الأمل المتوقع في إنتاج العلم وتوطين المعرفة تجاوزاً لمرحلة الاستهلاك والاستيراد التي لا بد من تجاوزها في ظل مواجهة التحديات المعاصرة بكل أبعادها وملاعها.



ثقافتنا في عالم متغير

من المؤكد أننا نستشعر - بصدق - خطر التيارات الفكرية المتدافعة من حولنا في كل اتجاه، بما تحمله من دلالات ومؤشرات، وما تحكيه من فصول التحديات؛ الأمر الذي يستوجب منا الصحو، ويتطلب اليقظة دون تردد أو تراجع أو تكاسل.

وتتطلق البداية من الاعتراف بوجود المتغير في صورته العصرية، بما تعكسه المشاهد من سرعة الإيقاع، حيث انتهت عصور السلحفاة، وبدأت مراحل الثورات العلمية تتوالى وتلاحق بغير انقطاع وبدأت طرائق المعرفة تتجدي، وتراكمتا تتزايد وتتوالد، وبدأت لحظة الحساب بقدر الملكات والقدرات والمهارات، وبقدر ما يمتلكه الفرد من استعداد للانخراط في معسكر المجتهدين في مقاومة تيارات الانهزامية والانكسار من جانب، والخلاص من تيارات الفساد والإفساد من جانب آخر.

ويدا المسكوت عنه في الظهور والتجلى من خلال القراءة الشفافة للواقع ونقد الذات، وظهر أخطر ما في عيوبنا في تحقيق الرسالة الثقافية في صورتها الجادة، لاسيما إذا ازدحمت المرحلة - وهي مزدهمة بالفعل - بتدفقات سموم السماوات المفتوحة عبر الفضائيات، فأصبح المرسل إليه ضحية لما يتلقاه، وبات عاجزاً حتى عن مجرد الخروج من عباءة ما يُملَى عليها منها، إلا في حالة واحدة إذا وجد من الحصانة والتعقيم من خلال الانفتاح على ثقافته القومية اعترافاً بها، وتعرفاً عليها، وفهماً لها، ووعياً بتحولاتها ومنطلقاتها.

والحقيقة أن ثقافتنا العربية قد تميزت في عصر ازدهارها الوسيط بأعلى درجات الإنسانية، حيث صدرت عن منظومة قيم ومثل عليا، تحترم في الإنسان إنسانيته، وتعترف بقيمة المشترك الثقافي، وتنطلق إلى التأسيس لكل حقوق الإنسان بصرف النظر عن انتمائه العنصري، أو المذهبي، أو العقدي، أو السياسي، فبدت ثقافة مفتوحة على الآخر، احتراماً واستيعاباً، بعيداً عن النرجسية والاستعلاء من جانب؛ وبمنأى عن الاستسلام والتراجع والتبعية من جانب ثان، وبعيداً أيضاً عن الانبهار والدهشة من جانب ثالث.

ومع إنسانيتها بدت ثقافتنا موسوعية، تحترم مقومات التخصص العلمي، وتنطلق عبر آفاقه إلى رحاب الأعماق البيئية، التي تأخذ من كل العلوم باعتبار الوحدة والتنوع معاً؛ وحدة المصدر من الفكر والوجدان البشري، وتنوع العطاء عبر كل العلوم وساحات الإبداع.

فهل آن لثقافتنا العربية - بكل هذه المقومات - أن تستعيد من ماضيها ما يضمن لها البقاء والتحديث أمام زحام موجات المتغير العالمي الهادف إلى تهميش القوميات، أو التهريج الرخيص على حساب أصالة الحضارات وكيانات الأمم والشعوب؟

وهل آن لها أن تأخذ من موجة المتغير أفضل ما فيه من صيغ المعاصرة، مع المحافظة على ثوابتها ومقدساتها، التي تظل جزءاً لا يتجزأ - بحال - من كيانها وشخصيتها؟.

كل هذا ممكن إذا استيقظ أبنائها فتنبهوا إلى وجوب الإصلاح والتغيير من الداخل، باعتباره جزءاً من طبيعة الأشياء؛ دون انتظار لأي طرح خارجي، أو الوقوع في تبعية مفروضة تحت أي من المسميات.

من هنا يتجدد الخطاب الثقافي حين ينطلق من استشعار المسؤولية القومية، وتعزيز منطق الانتشاء، دون فقد صيغ الواصل، وآليات الاندماج مع الآخر؛ لاسيما إذا كان لثقافتنا مالها من فضل في إكساب ذلك الآخر كل مقومات الفكر في ظل

احترام منظومة القيم العليا التي صاغتها، وانطلقت منها بين مشرق الأرض ومغربها.

كل هذا ممكن بشروطنا إذا أحسنّا فهم أنفسنا، وتوجهنا إلى نقد ذواتنا دون ادعاء جلدها، وهو الممكن إذا ما خلصت النوايا، وصدقت التوجّهات في خلق بنية ثقافية قوية تعرف موقعها الحقيقي على خريطة العالم، كما عرفت في عصور تقدمها وازدهارها قبل تحول عجلة التاريخ في سياق الحملات الاستعمارية الشرسة، التي قضت عليها حركات التحرر الوطني فاستطاعت أن تنقذ من تراثها وفكرها ولغتها وثقافتها أفضل ما فيها، وبات مطلوباً منها أن تستكمل المسيرة بالقوة نفسها في استيعاب تيارات التحديث والمعاصرة؛ حتى تظل محتفظة بموقعها المتميز على خريطة العالم المعاصر.

ثانيًا : متغيرات

- ١- ثقافتنا العربية في مفترق الطرق
- ٢- مسئولية البناء في المشروع الثقافي العربي
- ٣- توجهات في مؤسسات الثقافة العربية
- ٤- العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة
- ٥- ثقافة التغيير ومداخل الإصلاح
- ٦- بين العروبية والأفريقية حوار لا ينقطع
- ٧- أسئلة حائرة.. وما زالت الإجابات مفتوحة!

ثقافتنا العربية فى مفترق الطرق

فى مؤتمر أقل ما يوصف به أنه تاريخى واقعى ينطلق من الحيدة والموضوعية انطلاقه من الجدلية والتعددية، ومع القراءة الأمنية للواقع العربى، بعيداً عن التهويل والمبالغة، أو الغفلة والتهوين كانت حوارات مؤتمر العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة بمراكش من خلال مؤسسة الفكر العربى؛ حيث التقى المفكرون من كل الاتجاهات العربية، والأجنبية، الوطنية، والقومية، الدينية والإعلامية لتقول كلمتها فى أخطر فترات التحول التاريخى للأمة، قصداً إلى الإفادة من كل الاجتهادات فى تحليل واقع الأمة، وتأمل ما يحيط بها من متغيرات، وما يحتمل أن تنهض به فى سبيل النهوض من كبوتها العارضة.

التقى المثقفون حول تشخيص نقائص الواقع العربى وكشف تناقضاته، ومحاولين البحث عن حلول جذرية لمشكلاته، تبدأ من الاعتراف بالأخطاء ونقد الذات، وتنتهى عند نُبل المقاصد وسلامة النوايا الدافعة إلى تواصل البحث عن الحلول بعيداً عن الانهزامية أو الاستكانة، ويمتنأى عن السلبية أو الانقسام على الذات، واندفاعاً إلى إعادة بناء الثقة فى ثقافتنا العربية، مع احترام جسور الفكر والوعى فى علاقتها بالآخر أخذاً وعطاء، تأثراً بما اكتسبته من قيم الإنسانية والعمق والرحابة والموسوعية على مدار حقب التاريخ، وتصحيحاً لمنهج الفكر فى معالجة القضايا الفكرية المعاصرة دون جنائية على الثقافة القومية.

اتسم المؤتمر بجديّة الملاحظات، مع جدية البحث عن الحلول، حيث تم طرح

عديد من المشروعات البناءة، بما لها من بُعد مجتمعي، وآخر قومي، وثالث تراثي، ورابع مستقبلي، وخامس حول دراسة المشترك الإنساني؛ وجميعها تضع الثقافة العربية موضع المسألة الجادة، والمراجعة الدقيقة، كما تضعها في موقع التحدي من خلال وجوب تجديد الخطاب التربوي لأبنائها في سياق وجوب الاندفاع إلى التنافسية والتحديث، ثم ضرورة الانخراط في خضم مشكلات المرحلة، بما تتطلبه منهم من التفوق والابتكار، والتميز، مع التحول الجاد والمرحلي إلى إنتاج المعرفة والفكر، وإيقاف تيار التواكل والاستيراد والاستهلاك الذي أثقل كاهل شعوب الأمة، وجنى على مستوى الوعي القومي لدى أجيالها.

وضع المؤتمر التصورات والرؤى العلمية لطبيعة الخطاب الثقافي متعدد الأبعاد من خلال برنامج عملي، يتحول به إلى خطاب الفعل والإنجاز، بدلا من القول والزعم والشعار والتوقع، كما تحول بالخطاب الفكري عبر شعباه وأوديته المتنوعة بين التربوي والتعليمي إلى الشبابي والاعلامي والديني والقيمي، إلى دراسة مرجعيات الفكر، ومستويات التغيير، مع احترام المقدسات والثوابت، إلى تأمل جوهر المشروع القومي الواعد؛ لإعادة قراءة التراث تحليلاً وتفسيرا ونقدا ومراجعة وحواراً وجدلاً، إلى محاولة ترجمته للأجيال الجديدة تبسيطاً وتيسيراً لا تسطيحاً ولا تهميشاً، ثم محاولة التوسع في سياق حركة الترجمة ذاتها من العربية وإليها، لعلها تستعيد تاريخ تراثها الأصيل من لدن دار الحكمة وانفتاح العقل العربي لدى الرشيد والمأمون.

اندفع حوار المؤتمر في اتجاه موضوعي يعكس كثيراً من صيغ التخوف في ظل الأناة في طرح صيغ المبادرة، مع الجسارة في اقتراح الحلول، وبين التخوف والجسارة مساحات متباينة من التفكير الجمعي المحكوم - أحياناً - بسلامة المقاصد وحسن النوايا وأخرى بغير ذلك؛ الأمر الذي يدفعنا دفعا إلى طرح طموح أكبر في نشر خلاصة حصاد المؤتمر عبر المؤسسات العلمية العربية والدولية من الجامعات والهيئات الثقافية، إلى تزوير مكاتبنا في الخارج بكل تخصصاتها الثقافية والإعلامية، إلى وجوب مد جسور التعاون

والتلاقى والتنسيق بين عطاء المؤسسة الفنية، التي استطاعت خلال ثلاث سنوات من عطائها الجاد أن تضع الأصول، وتؤسس القواعد لبناء خطة قومية واعية وواعدة، معيارها احترام دوافع التغيير والإصلاح من الداخل، مع ضرورة شموليته للإيقاع المجتمعي، واحترام مرجعيات التغيير، ودعم الهاجس الوطني نحو مناهج الحوار والتفكير، وتحديد صيغ الخطاب وتحديد المصطلح والمفاهيم، إلى احترام مكونات الحياة العربية بين رصد واقعها وتسجيل طموحاتها ورؤاها، بعيداً عن التبعية أو الانشطار على الذات، واتجاهاً إلى تحقيق التكامل المرتقب من خلال المقتدر العربي وتضافر جهوده مع المستضعف العربي والوفاء باحتياجاته؛ الأمر الذى يمكن أن يقود إلى طرح جديد يدفع الغرب إلى احترامنا؛ خاصة إذا تذكرنا من حين إلى آخر دور الحضارة العربية في تطور الحضارة الأوربية في عصر النهضة، لا من قبيل المباهاة ولا النرجسية أو الاستعلاء، بل من حيث القصد إلى تعميق الثقة في الذات، وتجاوز الإحياء بالقصور أو العجز عن الإصلاح، وهو الإحياء الداعى ذاته إلى الإفادة من تجارب الشعوب المتقدمة على طريقة اليابان والصين وغيرهما ممن انتصروا على صدمة الحداثة، فاستطاعوا تغيير الواقع، وتحقيق التقدم، دون انزعاج من منطق التغيير وصور التطوير والتحديث، مما نفترضه أعباء الفترة، وتطرحه متطلبات المرحلة من بناء ثقافة الشجاعة والشفافية مقابل ثقافة الخوف والالتواء والغموض، وبناء فلسفة التوازن بين الحقوق والواجبات، وتحليل طبائع مفاهيم المواطنة ورموز الانتفاء، وتجاوز ثقافة التبرجيل والتمجيد إلى احترام الذات والآخر بقياس التوازن والتكافؤ والندية.

إن الإفادة من جهود المؤتمر تمتد - حقيقة - إلى وجوب رسم خطط مستقبلية تشارك في طرح الرؤية حول ظروف الأمة وأعبائها، ولعل من موضوعات المرحلة - أيضاً - قضية التراث العربى ومشكلة اللغة بما يستحقه الأمر من تنسيق الجهود بين هذه المؤسسة وبين بقية الهيئات الثقافية من المجالس القومية المتخصصة، إلى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والمجلس الأعلى للثقافة، إلى جمعية لسان العرب، وجمعية حماة العربية، إلى جهود رابطة الجامعات الإسلامية، وجمعية الدعوة

الإسلامية العالمية، وغيرها من الأقسام العلمية المتخصصة والكليات والمعاهد المعنية بقضايا الأمة والوطن واللغة والهوية والتكامل العربي.

وهكذا تتكامل جهود الجهات القادرة على الإصلاح بشكل لا يقبل التراجع ولا التردد من أمة كانت قوية، إذ طالما قهرت الاستعمار على مدار توالي حقبة التاريخ، وما زال فيها الخير إلى يوم القيامة ما وُجد من أبنائها من يوظف أمواله في خدمة قضايا الفكر والثقافة، فإذا به يحمل رسالة قومية خالصة لا ينتظر عليها جزاء ولا شكورًا، إلا ما يبقى من حقه من وجوب امتداد العدوى عبر محاولات بقية المؤسسات في أن تنهج نهجه حيث تتجانس الأفكار والرؤى.. لعلنا ننطلق من مشروع قومي كبير ينتصف للأمة، فيمنحها حقها التاريخي المشروع، ويسهم في صناعة طوق النجاة على أيدي أبنائها الأوفياء، وعندئذ تحدد الثقافة العربية طريقها إلى الخروج من التيه إلى مسار النهضة.

مسئولية البناء في المشروع الثقافي العربي

من المؤكد أن المسافة بين البناء والهدم تتباعد بقدر تباعد الفواصل بين الشمال والجنوب، واتساع المساحة بين التقدم والتخلف؛ الأمر الذي يتطلب نمطاً خاصاً من معالجة القضايا الفكرية بقدر من الشفافية والجرأة، وبمناى عن الزيادة والمغالطة.

ولعل الشاهد على ذلك ما شهدته مدينة مراكش المغربية من اجتماع أقطاب الفكر والثقافة من المفكرين العرب والأجانب، لمناقشة قضية العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة، حيث تعددت الأصوات، وبرزت كل الاتجاهات دون حجر على حرية، أو فكر، ودون إيقاف لأى من تياراته أيما كانت درجة الصخب أو الضجيج، أو افتعال معارك في غير معترك في بعض الأحيان.

من هنا تعددت مستويات البناء وتجددت أسسه في شكل المؤتمر، وفي مضامينه الكبرى، مما يمكن الإشارة إلى جوانب منه في ظل مجموعة اعتبارات وخواطر، منها:

١- أن المؤتمر طرح بُعداً تراثياً أصيلاً حول وجوب إحياء ثقافتنا وتراثنا العربي بشكل منهجي عصرى متوازن ومتجدد، بما يحفظ له دوره التاريخي في بناء النهضة الأوربية، ولعله يسترد بذلك بعضاً من الدين الذى منحه للآخر قبل عصور الاستعمار واحتلال الأرض.

٢- وجوب الاعتراف بحق الاعتزاز برموزنا الثقافية، التى شهدتها حقبة

التاريخ، بدءاً من هارون الرشيد والمأمون، ودار الحكمة، وحركة الترجمة والتأليف، إلى التواصل التاريخي الذي أسس لمناهج التجديد والابتكار، دون توقف أو انحسار من لدن الغزالي في فترة التأزم الفكري التي انطلقت فيها يصدع بإحياء علوم الدين، إلى علماء الاستنارة في القرنين التاسع عشر والعشرين من أصوات أقطاب الفكر على طريقة الأفغانى ورشيد رضا ومحمد عبده وتلاميذهم الأوفياء.

استمر مشهد البناء قائماً في تجديد الفكر العربي، ودخلت المؤسسات المدنية والمجتمع المدني بكل ثقله في المعترك القومي والإنساني دفاعاً عن حقه في الاستمرارية، والمشاركة، أملاً في بناء مشروع قومي يحقق الهاجس المستقبلي لفكر الأمة، ويضمن نجاح الرهان على تجديد دورها عبر ثقافة الفعل والإنجاز، وتعزيز دراسة المشترك الإنساني مدخلاً إلى الحوار دون صدام أو صراع.

كان تعزيز ثقافة الاعتراف، ورفض ثقافة الجحود مدخلاً جاداً لضمان الانفتاح والتواصل، انطلاقاً من تعدد القراءات بين ليبرالية وإسلامية وقومية ووطنية دون وقوع في دائرة الفوضى الذهنية، ودون اقتصار على الثقافة النخبوية بقدر الانطلاق إلى تأسيس الثقافة المجتمعية الهادفة إلى إدراك مفاهيم الديمقراطية والتنمية والعدالة وتعزيز منظومة الجدل بين معطيات التجديد الحضارى وإحياء الموروث العربى بعيداً عن السيطرة والهيمنة، وبمنأى عن التباهى والاستعلاء من جانب، أو التهاوى فى الآخر بين دهشة وانبهار من جانب ثان.

بدا الإفراز الثقافى جيداً وشفافاً حيث خرج عن دائرة التوصيات والتصرّيات إلى منطق التأصيل للفكر الجمعى فى طرح المسألة والبحث عن الإجابات، وفى دعم ظواهر التحليل والنقد وتجاوز الجمود والقصور والاسترخاء الفكرى، فبدأ التوجه صحيحاً وجاداً فى تجاوز مسألة الجزر المتباعدة والمصطنعة فى الحياة العربية إلى إقامة جسور التعاون والتكامل، اتساقاً بما تشهده الساحة العالمية من تكتلات، آتت ثمارها الطيبة فى تحقيق التقدم لشعوبها؛ الأمر الذى يستدعى الاستفادة من تجارب الآخر وتجاربنا معه على مدار حركة التاريخ ومتطلب المعاصرة على حد سواء.

توجهات فى مؤسسات الثقافة العربية

من الظواهر الطيبة ما يظهر - أحيانًا - فى تلاقى العلم مع المال فى وطننا العربى، شاخصًا - أحيانًا - فى تشجيع البحث العلمى، ودفع العلماء إلى التنافسية والإجادة، وهو مطلب عصرى مهم وضرورى فى سبيل تحقيق نهضة حقيقية للثقافة العربية.

ولكن الأهم والأخطر فى هذا السياق، أن نجد مؤسسة للفكر العربى تتبنى قراءة واقعه، ودراسة همومه ومشكلاته، وتناقش أبعاده وفلسفاته، وتحاول استجلاء حقائقه تاريخيًا وحاضرًا ومستقبلًا، وتطرح الرؤى والمعالجات للبعد المستقبلى من خلال تعددية فكرية ملموسة بين كل المدارس والاتجاهات من وسطية ويمين ويسار، دون حجر على رأي، أو مؤاخذه على رؤية، أو تعطيل لاتجاه، أو تحيُّز لنمط، فبدت المؤسسة أشبه ما تكون بدار الحكمة، التى أسسها الرشيد فى بغداد (دار السلام) وطوّرها ابنه المأمون فدفعت بالحضارة العربية إلى أرقى درجات التطور عبر تدوين علوم الأوائل جمعًا وتصنيفًا، وتأليفًا، وشرحًا، وتحليلًا، وإلى جوارها كان قلم الترجمة من العربية وإليها عبر اللغات الهندية واليونانية والفارسية والسريانية.

هذه الازدواجية التى تنم عن طبيعة ثقافتنا العربية من حيث احترام المشترك الثقافى بين شعوب الأرض، واحترام المشترك الإنسانى بين البشر إيمانًا منها بتلاقى الوحدة والتنوع دون تناقضات، ومن ثم كان انتشارها بين المشرق والمغرب من

خلال التعرب الفكرى الذى تجاهل طبيعة الانتهات العنصرية بين عربى وغيره تجاهله لأية انتهات دينية أو مذهبية؛ فكانت الثقافة رحية واسعة الآفاق، فتحت النوافذ والأبواب دون حجر أو استعلاء، وقبلت التعددية دون احتكار أو احتقار؛ ومن ثم بدت - فى أبرز خصائصها - موسوعية عميقة متدفقة قادرة على تحقيق التواصل والبقاء، على الرغم من المحن التى حاولت النيل منها عبر حملات الاستعمار والاحتلال منذ جحافل التتار، إلى دعاة الصليبية ثم الاستعمار الغربى فى القرنين الماضيين.

يبدو إنجاز مؤسسة الفكر العربى دافعاً لاستدعاء كل هذه التداعيات حين يلتقى فى إطارها أكثر من مائتى عضو لحضور مؤتمر يناقش قضية العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة؛ حيث استشعرت المؤسسة خطر المرحلة فحرصت على تبنى قضية الفكر العربى الذى اتخذته شعاراً لها، لتطرح ما يمكن معالجته من قضايا الأمة ومشكلاتها، بدءاً من طرح السؤال البدهى لماذا ثقافة التغيير؟ وانتقالاً إلى مشاهد الإصلاح المتوقع سياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وإعلامياً وقيماً، من خلال جلسات وحوارات ومداخلات ومناقشات كان للوفد المصرى فيها أثر واضح من خلال حضور متميز للسيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، والدكتور بطرس بطرس غالى، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، والسيد أحمد ماهر، والسيد على ماهر، والسفير أشرف زعزع إلى جانب حضور مواكب العلماء والمفكرين من أمثال فهمى هويدى وحسن نافعة وأحمد أبو زيد وحسن وجيه والإعلاميين من أمثال سناء البيسى وجمال الشاعر.

كانت الحوارات مثمرة وبناءة؛ سواء منها أوراق العمل المقدمة، أو ما بُنى عليها من مناقشات تميّزت بالشفافية والوضوح والاجتهاد، حيث التقى المصريون بأشقائهم من المغاربة والتوانسة والجزائريين والخليجيين والسعوديين والسوريين واللبنانيين والأردنيين واليمنيين، فتحول اللقاء الثقافى إلى عرس عربى فى جامعة عربية موحدة وبيت عربى موحد.. تباينت هناك الرؤى وتنوّعت الأفكار، فاختلف

القوم واتفقوا، واجتهدوا، وأضافوا، وفكروا بأصوات عالية على أسس علمية جادة، واستمعوا للسفراء الأجانب والمعنيين بالشأن العربي وقضايا الأمة، وكان الحصاد إيجابياً بكل المقاييس، ولكنه يفتح المجال للتساؤل: ألا يمكن أن تتعاون مؤسسات الثقافة العربية في مثل هذا المنعطف التاريخي المهم لتكاتف الجهود، وتتلاقى الأفكار نحو بنية ثقافية شاملة، يتم بينها التبادل والمشاركة على غرار ما بدأته تلك المؤسسة الجادة التي ما زالت تحبو في عامها الثالث، مما يبعث الأمل في توقع كثير من إنجازاتها المرحلية، كلما عمقت توجهها إلى تشخيص الداء العربي مع جدية البحث عن الدواء؟! كلنا نأمل ذلك.

العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة

من المؤكد أن المؤتمر قد عكس بصدق وواقعية طبيعة التوجُّهات الجادة لمؤسسة الفكر العربي، من حيث أهمية الموضوعات المطروحة للدراسة والمناقشة والحوار؛ مما يدل على أصالة المنهج ودقة الانتقاء، مما يمكن تلمس نتائجه في عدة مسائل :

أولها: التعددية الفكرية التي أبرزتها منطلقات المؤتمر ومحاوره، وأوراق العمل المقدمة، إلى جانب تعددية صيغ المشاركة بين عرب وأجانب، عبر تيارات الفكر المتنوعة، حيث بدا الصالح العام أساسًا للرؤية، وبدت حرية التعبير معيارية الطرح والمناقشة وصناعة المداخلات الجادة.

ثانيها: محاولة تشخيص الحالة العربية بواقعية وقراءة سلبية الواقع بموضوعية، إلى محاولات الانطلاق إلى البحث عن حلول جادة تنهض على أساس من مراجعة الذات، مساءلة الواقع، وبناء جسور المستقبل إلى جانب جسور العلاقة مع الآخر.

ثالثها: ما تم طرحه من مشروعات مستقبلية بناءة، تعددت أبعادها القومية والمجتمعية، مع التنبُّه إلى البحث في منطقة المشترك الثقافي والإنساني بين الشعوب؛ مما يعزز طبائع العلاقات الإنسانية في أفضل صورها عمقًا ورحابة واتساعًا.

رابعها: دراسة البعد التراثي بين الإحياء والتجديد والابتكار والإضافة والتبسيط أمام النشء دون تسطيح أو تهميش، وبما لا ينتهي إلى نمط من القطيعة

المعرفية، التى يجب الخلاص من هاجس توقعها على أرضية الفكر العربى.

خامسها: التركيز على وجوب إنتاج الثقافة والمعرفة، مع احترام القراءات المنهجية، والبحث فى المناسب والمتاح والممكن عبر آليات العمل الثقافى الجاد، بما يؤسس للتطوير الحقيقى فى منظومة الوعى العربى، ويؤصل لثقافة التغيير على أسس صحيحة بين التراث والمعاصرة تجديداً وتأصيلاً.

سادسها: الانتقال من ضغوط الواقع إلى صناعة مجموعة من الثقافات المطلوبة لتعديل موازين الأمور، ومنها: ثقافة المساءلة ونقد الذات، ثقافة الوفاء والانتماء مقابل تقشى الجحود والانقطاع، ثقافة الثقة بالنفس والموروث وتعظيم رموز المواطنة والإيقاع القومى مقابل الاغتراب وحالات الفوضى، والانشطار الإنسانى، ثقافة التطوع والعمل المجتمعى وتغليب الصالح العام مقابل الإفراط فى الأنانية والذاتية، ثم ثقافة احترام التبادلية مع الآخر من باب الثقاف والتفاعل والتلاقى، وأخيراً ثقافة الفعل والإنجاز، وتخطى ثقافة القول والشعارات والمزايدات والتبارى فى الأطر النظرية.

سابعها: اكتشاف طبائع التحديات، وتقدير مرجعيات الفكر وحدود المتاح فى منظومة التغيير، دون اختراق للثوابت أو مساس بالأصول ودون صناعة العدوان على المقدسات، أو طمس الهوية والكيانات القومية تحت أى من ضغوط الآخر، مع رفض تام لمنطق التبعية، أو قبول الإصلاح من الخارج.

ثامنها: يمتد الأمل فى مزيد من عطاء المؤسسة تجاه دراسة وتحليل أزمة اللغة العربية والتراث؛ حتى تحتل المساحة اللاتقة به وبها فى ظل خريطة العمل القومى الذى تتولاه باقتدار، كما يتوقع منها الكثير فى ظل مشروعات الترجمة، وتأصيل النموذج العربى الراقى على غرار ما تبنته دار الحكمة والرشد منذ الأعصر العباسية فى فترة ازدهار حركة التدوين.

تاسعها: كما يظل الأمل وارداً حول دراسة مشروع تحليل الخطاب العربى المرحل

بكل أبعاده وصوره: التربوية، والشبابية، والإعلامية والدينية، وضمان الحد
الأمثل من أسس التواصل المعرفي دخولاً إلى بنية نموذج عربي مشترك.

عاشرها: وجوب التكامل والتفاعل بين إنجازات المؤسسات العربية، التي
استطاعت أن تنقل المال إلى الثقافة والفكر، وبدا من المتوقع أن تصنع الخطى
الأول في التكامل العربي من حيث المشاركة والتبادل على غرار رابطة
الجامعات الإسلامية، ومؤسسة البابطين، ومؤسسة يمانى الخيرية، والمجلس
الأعلى للشئون الإسلامية، والمجلس الأعلى للثقافة، وغيرها من الجهات
المعنية بالهم الثقافي العربي.

نحية لكل جهد خلّاق يتبنى قضية الثقافة العربية في ظل التحديات المعاصرة،
وتوجد لها مساحة مناسبة على خريطة المتغير العالمي.

ثقافة التغيير ومداخل الإصلاح

لم يأت عنوان هذا المؤتمر المهم من قبيل المصادفة، ولا كان مجرد وليد التجانس اللغوي بين مفردات العنوان وتراكيبه، بقدر ما جاء رد فعل لمجموعة من الاعتبارات وصور التخوف التي انطلقت منها أمانة مؤسسة الفكر العربي، نحو السرعة في إنجاز ما يمكن إنجازه أمام تحديات المرحلة وضغوط الفترة، حول ثقافة الأمة وصورها الحضارية من كل اتجاه.

لم يأت مؤتمر إصلاح التعليم بمكتبة الإسكندرية من فراغ - حين تزامن - تقريباً - مع هذا المؤتمر - بقدر ما انطلق من صحة الدوافع والمقاصد الهادفة إلى قراءة واقع التعليم بكل مراحل، وعبر كل سلياته التي انتهت إلى صور من الانحدار والتدني باتت في حاجة لا إلى تشخيص الحالة، فقد تم تشخيصها من أكبر مثقف عربي إلى رجل الشارع، وأصبح المطلوب البحث عن صيغ العلاج الناجع والفاعل، بما ينقلنا من ثقافة التوصيات والأقوال والصراخ والضجيج إلى على ثقافة الفعل وتفعيل المنهج والإنجاز، بعيداً عن المزايدة والشعار في ظل حالة الحماس التي سرعان ما يصيبها الخمول والهدوء، إذا لم تُفعل النتائج وتُعظم الأدوار.

وفي كل مؤتمر تجد أصوات البناء وإلى جوارها تظهر بعض أصوات الهدم، ولكن - لحسن الحظ - تظل أصوات البناء أفضل وأقوى، وبين السطور تراءى لك أصوات الهدم تابعة في القاعات، ربما تحاول توجيه الضربة إلى ثقافتنا العربية، أو برامجنا التعليمية، من خلال قفاز حريري على غرار ما تجلى في مؤتمر المغرب من دفاع

أحد المثقفين العرب عن قناة الحرة والمطالبة بالتغيير من الخارج، وكأن امتنا تحتاج إلى الوخز والركل من جانب الآخر الذى قدمت له عبر مراحل التاريخ أرقى رموز الفكر الإنسان فى كل فروع المعرفة والعلوم. وإذا بالمثقف العربى يتحول إلى خصم لدود لقومه، وعدو حقيقى لثقافته متجاهلاً كل صور الاستعمار الجديد، التى آثرت انتهاك كل حقوق الإنسان جهازاً نهائياً تحت مظلة التحرير الزائف، والعدوان الصريح على الأهل والأرض والعرض والوطن.

صحيح أن أصوات الحق قد تعالت لإفحام أصوات الباطل، وهذا مهم فى قبول التعددية الجدلدية، ولكن المؤسف أن تغيب المرجعية الآمنة وسلامة المقصد، وأن تنطلق أداة خبث النوايا ورداءة الفكر إلى التدمير، وهو ما لا يقع فيه من أبناء الأمة إلا الدخيل أو العميل الذى لا يؤمنُ جانبه، ومع هذا فلا بأس من إنجاح محاولات الإصلاح من خلال ما يراه العميل وما يسمعه. وقس على هذا ما ورد فى ختام مؤتمر إصلاح التعليم من انحراف فكري، جنح إلى ترشيح وجوب التعليم بالعامية من باب السهولة والوضوح، وكأن الجبل قد تمخض ليضع مؤامرة فى نهاية المطاف، لأنه لا يدرى ما وراء دعواه من تداعيات، أوريا لا يدرك شيئاً عما يدعو إليه، وينطلق منه سوى إمكانية المخالفة للتيار من باب الرغبة فى الظهور، أو إثبات الذات بأرخص الأثمان، حتى لو جاء على تاريخ أمته وبناء مستقبلها.

إلى هذا الحد يظل الكلام فى المطلق والعام مباحاً أمام الأمم المتقدمة التى تحاول إحياء لغة مولير، ونحن ننادى بإماتة لغة عاشت أكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان، عبر كل ساحات الفكر الإنسانى والعلم والإبداع والمعرفة، تنشر النور فى كل أطراف المعمورة من شرق وغرب.

إن احترام الذات لا يتجزأ عن احترام الفكر والثقافة واحترام الثوابت والأصول الثقافية لكل أمة، والانطلاق الفعلى من استشعار الصالح العام قبل إطلاق النعرات الفردية الواقعة فى دائرة الانهزام أو السلبية، أو اصطناع خصومة فى غير معترك مما يعكر صفو العطاء فى مثل هذه المؤتمرات التى ترمى - أساساً - إلى البحث العلمى

والحوار الجاد حول قضايا الأمة ومهوم الفكر ومشكلات الثقافة وآليات الإصلاح. صحيح أن هذه الأصوات تذهب سُدىً، ولا تستحق الرد أو مجرد الإشارة، ولكن يبقى النصيح واجباً لأن نتجه جميعاً إلى البناء بدلاً عن الهدم، وأن ننطلق من المنهجية بدلاً من الفوضى والانطباعية، وأن نقدر عواقب ما نقول قبل أن نقول، ليس من باب الخوف من رقيب إلا الضمير ومراقبة الله وصالح الوطن والأمة.

إن مطلب التغيير الطوعى الداخلى يبعث على الأمل فى حدوثه بشرط توافر الإرادة الفاعلة للإنجاز، وخلق ثقافة الحوار والتكامل المؤسسى وبناء الجسور الثقافية، واحترام المشترك النوعى والخصوصية مع تعزيز مرجعيات التغيير وآلياته دون مبالغة أو مغالطات.

فهل آن أن نسقط من حساباتنا المناطق الهزلية فى المؤتمرات، إلا أن تظل زبدا يذهب جفاء ليبقى ما ينفع الناس ماكثاً فى الأرض، وهو أفضل قانون لبقاء ما هو صالح وحق، وفناء كل ما هو باطل وهراء !!

بين العربية والإفريقية "حوار لا ينقطع"

عظيم ورائع أن نتحدث عن العروبة والإفريقية في هذا الزمان الصعب، وهو يشهد انتحار منظومة القيم والمثل، وموت كثير من المبادئ والأصول، وسقوط الأئمة عن دعاة حقوق الإنسان وهم يجدون متعة في قهره وإذلاله عبر أسره أو سلب حريته، أو امتهان كرامته، أو سلب أرضه أو وطنه والمساس بعرضه وشرفه ! وليس عظيمًا ولا رائعًا أن نتحدث عن قضايا لا نعرف لها هوية، ولا نستطيع تشخيص ملامحها وأبعادها ومساحاتها في مرحلة من الضبابية والغموض، وعصر عاد بالإنسان إلى قانون الغاب والقمع والإرهاب تحت مظلة هيمنة الأقوياء وتسلط الجبابرة، ونخاذل المستضعفين والقناعة بالتبعية والانكسار!

ولكن الأمل يظل موجودًا في ضرورة التعايش مع أمرين أحلاهما مر: فهل من الأفضل أن نؤثر الصمت إزاء واقع مترهل، وصور مهترئة متهاكة، ومشاهد من التشرذم والتمزق والتشتت والانشطار؟ أم نحاول إقالة الأمة من عثرتها، وإفافتها من سباتها، وانتزاعها من كبوتها التي نتمنى أن تكون عارضة على غرار ما شهدته من كبوات عبر حقبة التاريخ، تجاوزتها بجدارة، وظل الاحتلال بمنطق العبقري العظيم جمال حمدان جملة اعتراضية في تاريخ الشعوب.

يبدو هذا المدخل الدرامي ضرورة إذا توجهنا شطر الحقيقة في قراءة الواقع بعيدًا عن تجميله، أو تزيينه، أو تزييفه، أو تشويه معطياته، أو المزايدة عليه، أو المغالطة في الاستنتاج، أو الاستخفاف بإملاءاته أيًا كانت مرارتها.

فالحق أن مطلب التنمية والسلام هو مطلب حضارى راق، إذا لم يتحول إلى شعار براق، ومفردات فضفاضة تحكى فصولاً من الأمل والطموح، وتتجاوز حقيقة ما هو قائم على الأرض العربية والإفريقية بما يعيق مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والقيمة والعلمية فى ركاب عالم يتقدم كل يوم، ويقفز قفزات متسارعة نحو ثورات العلم ونتائجه، وتراكم المعرفة وتجدها، ومواكب التطوير والتحديث التى لا تعرف البطء ولا التوقف. ولا تنتظر الرفاق وهم ينظرون بمنظار الدهشة والانبهار، ويكتفون بالاستهلاك والاستيراد، وربما سوء الاستعمال أو حتى الجهل به.

تلك هى قضيتنا بشفافية وبمنأى عن مخادعة النفس، أو مراوغة الآخر، أو تزيف الوقائع، أو محاولة الانفلات منها بالمراوغة أو الهروب.

فى هذا السياق القائم، وفى ظل الحصار الإنسانى الكثيب تتعالى أصواتنا على استحياء بمنطق العروبة والإفريقية أمام مشاهد تدعو إلى التعجب والسخرية من كل شيء : فهذا أستاذ جامعى جزائرى عربى يلقي محاضرة على أرض عربية تهتم بالتعصب للقومية، وبين يدي جمهور عربى، ووسائل إعلام عربية، ويتناول - وهذا هو موطن السخرية الدرامية - قضية الهوية العربية الإسلامية ليلقى المحاضرة بالفرنسية، ويتلقاها الجمهور فى ترجمة فورية بالعربية، فهل هانت علينا أنفسنا إلى هذا الحد المريب الذى نشرح فيه قضيتنا وهويتنا وكياننا وشخصيتنا بالفرنسية.

ومن الجميل أن الشعب الفرنسى من أكثر شعوب الأرض غيرة على لغته وهويته، بدليل ما صدر منذ أيام من المسارعة إلى إنقاذ لغة "مولير" من الضعف اللغوى على ألسنة الشباب، بتغيير فورى لمناهج اللغة الفرنسية، والتركيز على الإماء والقواعد والإنشاء .. فأى عبقرية هذه فى أمة تحترم لغتها باعتبارها الأصل والمدخل عبر تاريخها، وإلى بقائها الشرعى، ومستقبلها فى زحام تيار العولمة. ومن الأجل أن يأتينا سفير جمهورية الصين الشعبية لافتتاح أسبوع ثقافى صينى بالجامعة، فىأبى الرجل إلا أن يتحدث إما بالصينية أو بالعربية، وليس بالإنجليزية، رجل

يحترم نفسه ووطنه ولغته واحترامه للأرض، التى أقام عليها معرضًا لثقافته وفكره
للتعريف بإنجازات شعب عظيم وتاريخ عريق.

ويدخل فى السياق نفسه، مستشار قازاقستان حين يأتى للحوار حول إلحاق
بعض طلاب بلده بالجامعة، وإجراء معادلة لهم فتحية بالإنجليزية فيرد التحية
بالعربية، راجيًا أن تتسع دائرة الحوار بها لأصالتها وعراقتها ووجوب عالميتها، فإذا
به يتحدث العربية ربما أفضل من أهلها ! ويمتد الموقف إلى الأساتذة الإيطاليين فى
سياق مؤتمر رابطة الجامعات الإسلامية، وهم يتحدثون عن قضايا الشباب
فيتشبهون بالإيطالية التى تتم ترجمتها الفورية إلى العربية، رغم معرفتهم بالإنجليزية
لغة بسيطة، ولكنهم شاءوا أن يحافظوا على مقومات الهوية !!

أن نلجأ إلى استخدام الإنجليزية لغة رسمية لمؤتمرات فى الطب أو الكيمياء أو
الصيدلة، أو غيرها من علوم نخاذلنا أمامها بعد أن كان أسلافنا فيها روادًا شوامخ
تنقل عنهم الدنيا فى عصر النهضة العربية والظلام الأوربي، فهذا قد يُرر؛ لأننا
نستورد النظريات والنتائج والأفكار وحصاد التكنولوجيا ونكتفى منه بالاستهلاك
فحسب.

أما أن تصبح الإنجليزية هى لغة الحديث من باب التزُّيد حول قضايا المجتمع
العربي، أو حقوق الإنسان أو حرية التعبير، أو مشكلات المجتمع الإسلامي، أو
هموم المجتمع الإفريقي، فهذا أمر آخر يعنى - بجلال - أننا أسرفنا على أنفسنا حين
احتقرنا لغتنا لمجرد إرضاء حفنة من الحضور الأجنبي يمكن أن نترجم له بلغته،
لا أن نترجم لأنفسنا إلى لغتنا ! وهو ما يعنى أيضًا استمرار مسيرة الضعف والهوان
التي نعانينا على الأصعدة الثقافية حين تتبارى فى استخدام مفردات وجمل يعرفها
المبتدئون فى تعلم اللغة، ولا ضرورة للتعامل من خلالها إلا للوجاهة أمام الآخر
بأننا نحتقر أنفسنا، وننفر من الأداء بلغتنا التى كانت ولا تزال من أغنى لغات
الأرض، وأغلاها، وأبقاها تاريخيًا، وأقدرها على التطور والتجديد ومواكبة حركة
العلم والمعرفة شريطة أن نكون متعجين للعلم وصناعًا للمعرفة !

إن البحث عن طوق النجاة في هذا العالم المتغير الذى بات يرفض الكيانات الصغيرة ويبحث عن القوة في التكتل يتطلب تحويل عنوان هذا الملتقى إلى صيغ مفعلة، وبرامج قلة للتنفيذ قبل انتهاء تاريخ الصلاحية، ومشروعات منجزة على أرض الواقع العربى الإفريقى بدلاً من التوقف عند حد القول والشعار، أو التوصيات والنتائج التى تصدر عن حماس وانفعال، وبزوالها ننسى همومنا وشجوننا العربية والإفريقية، وننخرط في الاستجابة لإملاءات الآخر، ونرتضى العيش في سوق التبعية، واللهات وراء كل ما يقدمه لنا من فئات !!

إن التحدى الحقيقى في منطق العروبة والإفريقية أن تراجع هذه الأمة نفسها من باب نقد الذات وليس (الجلد)، وأن تبادر إلى المصارحة بما انتهى إليه أمرها من تدهور وتخلف في عصر الانفجار المعرفى والعلمى، وأن تدرك حقيقة حديث العالم وقسمته بين شمال وجنوب، بين متقدم ومتخلف، بين قوى وضعيف، لعلها تأخذ بزمام المبادرة اقتداء بالتجربة اليابانية أو الصينية أو الهندية التى بدأت من نقطة الصفر لتنتهى إلى اللحاق بموكب الأقوياء بمنطق العلم والمعرفة سعيًا إلى القمة !

ويزداد التحدى وضوحًا مع مطلب التلاقى والمصارحة، لاسيما في إطار ما تمتلكه الأمة العربية والإفريقية من مسلمات التاريخ والجغرافيا والأرض والفكر والثقافة، وحتى ما بين اللقاءات الإفريقية والعربية من وشائج القربى التى صنعها الأصل، والجوار، ومواجهة الأزمات، ووحدة الهدف، والإيمان بتقارب المنهج والمصير، بعيدًا عن منطق الكراهية والعدوان، أو لغة الاحتلال والقهر التى ييارسها أدعياء الحضارة - وهم أعداؤها - تحت مظلة استعراض القوة تجاهلاً لمعطيات حركة التاريخ، التى أذلت كثيرًا من الطغاة فبادوا وانتهت أيامهم.

المدخل الأمن إلى العروبة والإفريقية هو التكتل والتقارب في لغة بسيطة أساسها التكامل والتكافل والتعاون ورسم استراتيجية يعرفها جيدًا ذوو الاختصاص في

مشروع التنمية والسلام، في ظل منظومة العمل العربى الإفريقى التى يرسمها السياسيون والاقتصاديون بكل اقتدار.

والمدخل الصحيح إلى العربية والإفريقية أن نعيد قراءة الواقع بشكل مختلف يسمح بإعادة صياغته، وإعادة استكشاف طبائع العلاقات بين الأشياء، فهل آن لنا ذلك عبر حوار جاد ومناقشات أكثر جدية حول القضية ؟!

أسئلة حائرة .. وما زالت الإجابة مفتوحة !

على مدار أربعة أيام هي عمر مؤتمر العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة بين قاعات الوزراء والسفراء بقصر المؤتمرات بمدينة مراكش المغربية العريقة دار حوار المفكرين العرب والأجانب ، وانطلق صوت العقل وصقل المعرفة محكوماً بدقة المنهج والموضوعية من جانب، وفي موازاته صوت الانفعال والوجدان معبراً عن تداعيات الشجون وأصداء الهموم العربية من جانب آخر. وبين الجانبين كليهما ترددت التساؤلات، ومعها ظهرت بعض الإجابات والتفسيرات كاشفة عن اجتهادات وتأملات؛ ولكن الساحة تظل واسعة للبحث عن إجابات أخرى، تظل معلقة بجهود مؤسسة الفكر العربي في منطلقاتها الكبرى عبر فضاءات الثقافة التي تتحول من خلالها إلى مرصد آمن لقضايا الفكر المحلي، انطلاقاً من دراسة وتحليل وضع الإنسان العربي المأزوم، إلى التجاوب مع آلامه وطموحاته نحو رؤية أكثر وضوحاً في تجليات قراءة الواقع ورؤية المستقبل بمنأى عن الضبابية أو التعصّب، أو الانكماش والتفوق، أو التسطيح والترخّص، أو الانكفاء على الذات والتغافل عما يدور حولها من متغير.

في سياق المؤتمر تقاربت المسافات، واتسعت مساحات الفكر، وظهرت رحابة العقل العربي حين يتجه إلى الآخر تفاعلاً معه، تأثراً به وتأثيراً فيه، فكانت الحوارات العلمية، وظلت التساؤلات قابلة للطرح والبحث عن إجابات شافية حول محاور متعددة منها: إلى أي حد يمكن إعادة النظر في إحياء موروثة الثقافي بين

الحوار والتجديد والابتكار والإضافة، باعتباره ركنًا قوياً من أركان الأمة، وأصلاً من أصول تاريخها وشخصيتها، يستحق التوقُّف والتأمل والمراجعة عبر منهجية آمنة، وقرءات عصرية متجددة ؟ !!.

وإلى أى مدى يمكن تحديد الفواصل الدقيقة بين المجتمع الإنسانى حين يندفع عبر قوافل التنمية والرخاء، وبينه حين يتوقف عند منطق الخصومة والعدوان، أو عند دوائر السيطرة والطغيان بما يعوق الضعفاء عن الاشتراك فى الركب، أو تحقيق الإنجاز، أو التفرغ للإسهام فى منظومة تقدم الإنسان ؟!!.

إلى أى درجة يمكننا الاستفادة من تجارب الأمة وتجارب الآخرين، حين نضعها فى دائرة الاختبار والتقييم، وتصبح موضعاً للعظة والابتكار وتراكم الفكر، والإبانة عن مسارات الإصلاح، لاسيما من قراءة تحولات الإعلام العربى - مثلاً - من السالب إلى الموجب فى سياق مقارنته بين واقعه فى نكسة يونيو واستراتيجية المفاجأة والتخطيط فى نصر أكتوبر؟ وقياساً على تجربة الأمة تنطلق قراءتنا لتجارب الأمم، التى أحرزت نجاحات وتقدمًا فى حقول المعرفة وثورات التكنولوجيا والتقدم العلمى، على طريقة التجربة اليابانية والصينية وأشباهها ؟!!.

إلى أى السبل نتجه فى مساق الشراكة الحضارية الجادة التى تؤمن بالمشارك الإنسانى فى الأجناس والأعراق والأديان، دون انفصام مرجعى أو انشطار ذاتى بقدر الانطلاق من منظومة الحوار بدلا من التصادمية والصراع؛ حوار الأديان حتى تحترم الثوابت والمقدسات، وحوار الشعوب حين يلتقى فى فكرها التحديث مع التأصيل، احترام الموروث وفهم القيم المستحدثة، تعزيز الهوية والكيان وتجنب خلط الأوراق وإرباك المصطلحات، وتداخل المفاهيم وضبابية الرؤى وفوضى الأحكام ؟!!.

وإلى أى الأهداف وعندها نتوقف فى مراحل المساءلة والمراجعة الصادقة حين تنطلق من إمكانية نقد الذات مع الثقة فيها بعيداً عن التهويل أو التهوين، وبمنأى

عن النرجسية والاستعلاء أو الاستخفاف والاستهانة، وبمعزل عن مواجهة الصدمة وتحدى الواقع في ظلال التشبث بالهوية، دون انزعاج من الانخراط في تيار التغيير والتحول المرحل؛ أى طبقاً لما هو متاح من الآليات والإمكانيات والاستعداد الراهن ؟ !!.

بمثل هذه الأسئلة ونظائرها يظل حقل المراجعة رحباً، وتظل الإضافات ممكنة، إذا امتلكننا من منظومة القيم ما يبيح لنا احترام مصادر الإصلاح وتقدير ضرورتها دون انحياز إلا للحق وسلامة المرجعية، ودون اندفاع في اتجاهات الشطط والتباهى من جانب، أو حالات التهاوى مع الغير من جانب ثان .. ومثل هذه الأسئلة يظل مجالاً مفتوحاً لمئات الحوارات المنهجية، التى نحتاج فيها إلى تأصيل الهوية في سياق المتغير والمعاصر.

ثالثاً : ثقافة التغيير " المشروع والواقع "

توطئة قرائية.

- ١ - موقع الثقافة العربية على خريطة المتغير العالمي
- ٢ - من مرتكزات التغيير المرتقب
- ٣ - آليات التغيير الثقافي
- ٤ - تحديد الموقف العربى من المشترك الثقافى
- ٥ - التغيير: هل يمتد إلى جوهر القانون الدولي
- ٦ - مواكبة المتغير بشروطنا
- ٧ - التوسع فى استيعاب دوائر المشترك

يهدف عنوان المؤتمر إلى إعادة وضع العرب على خريطة العالم في منعطف الدراسة المنهجية بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة، فثقافة التغيير واردة ومطلوبة، تتسق مع إيقاع كل مرحلة، أما تغيير الثقافة فلا محل له إلا إذا بدا مؤشراً للتحويل إلى تجديد الثقافة من خلال علاقتها بغيرها، مما يعد مدخلاً آمناً إلى تحقيق التواصل المعرفي، والخلاص من شبهة الانقطاع، أو الرضا بالتبعية الفكرية، أو إيقاف إحياء المشروع الثقافي العربي وتطويره وتحديثه في ضوء المتغير العالمي، ووجوب مواكبة ثورات العلم وتراكم المعرفة.

منظومة التطوير والتحديث منظومة عربية أصيلة، وهي جزء من الرّهان على صحة التوجهات وصدقها في بنية المستقبل العربي بصورة جادة، وهي أيضاً الهاجس الأول، الذي تنطلق منه القضايا الفكرية على نحو ما نراه من ظواهر تحديث التعليم - مثلاً - أو الاجتهاد في مواكبة ثورات العلم ونتائجه، أملاً في التحويل العربي من دور الاستهلاك والاستيراد إلى دور أكثر فاعلية في المشاركة الحقيقية في إنتاج العلم وبنية الثقافة. الأمر هنا يعتمد على تثقيف شباب الأمة بمنطق مختلف، يمتاز تكرار النسخ المشوهة التي قد يفرزها - مثلاً - الحفظ والتلقين والاستظهار، إلى محاولة إحياء نماذج جديدة قادرة على النقد والابتكار والتحليل، وإعمال العقل والاجتهاد، والتنافس في اتجاه التميز والجودة، بدلاً عن حالة الترهّل والتواكل والقناعة بالفتات، الذي نتلقاه من إنتاج الآخر مصحوباً - أحياناً - بالدهشة والانبهار، أو مقترناً - أخرى - بالسلبية في معظم الأحوال.

من حقنا - وواجبنا أيضًا - أن ندعو إلى محاولة التوازي والتوازن مع الآخر، حتى نجرؤ على الحوار معه بمنطق النديّة بدلًا من حالة الاستجداء أمام غيبة أسرار المنتج الثقافي، بسبب انعدام المعرفة الواعية بالطبائع النوعية للثورات العلمية، أو أبعاد التكنولوجيا التي تجعلنا دومًا في حالة استقبال وترقب فحسب!!

١

موقع الثقافة العربية على خريطة المتغير العالي

لا شك أن للمؤتمرات أهميتها المؤكدة في تبني قضايا الفكر، واحترام الصوت الجماعي والفردى على حد سواء، ففيها منطق المشاركة والجدل، وتصحيح المفاهيم وتشخيص القضايا، ومنطلقها الأساسى يبدأ من البحث الجاد عن الحلول بين الممكن وغير الممكن، ثم ينتهى عندما يحكمها كل من صدق النوايا، وصحة المنهج.

في هذا السياق جاء عطاء المؤتمر الثالث للفكر العربى بمدينة بمراكش بالمغرب الشقيق، حيث نظمته مؤسسة الفكر العربى بوصفها منظمة غير حكومية تهتم بشئون الأمة واقعا ومستقبلا، وتلتقى في بوتقة عطاءاتها كل الأصوات بين القومى والوطنى، الدينى والقيمي، الإنسانى والإقليمي؛ حيث تتمتع بهذه التعددية التى تطل مطلوبة في ضبط موازين الأشياء، ودراسة القضايا من خلال طرح منهجى جاد.

تعاملت المؤسسة، وتعامل المؤتمر مع قضية العرب بين ثقافة التغير وتغير الثقافة بحيدة وموضوعية، قوامها تحديد مفهوم تغير الثقافة، بعيدا عن الإطلاق أو التعميم، فما كان للعرب أن يغيروا ثقافتهم بقدر ما آن لهم أن يعيدوه من صياغة مواقفهم في سياق المتغير العالمى من حولهم، لعلهم يتحولون إلى إنتاج الفكر والمعرفة، أو يشاركون في ثورات العلم والتكنولوجيا، أو يتجاوزون مرحلة الاعتماد على المنتج الثقافى الأجنبى استهلاكًا واستيرادًا فحسب.

تحدث في اللقاء بعض السفراء الأجانب، الذين أكدوا احترامهم للثقافة

العربية بحكم معرفتهم بتاريخها العريق، وتواصلها الرائع في شتى مجالات العطاء الإنساني، فكان هذا الاعتراف موقفاً موضوعياً يستحق التسجيل والثناء، في مقابل تنكّر قلة من الباحثين العرب لدور الأمة في التاريخ، ولهائهم المتصل وراء كل ما هو أجنبي على حساب الإبداع العربي، وكأنها كانوا أكثر وفاءً للثقافة الغربية من أهلها أنفسهم والمفارقة هنا مهمة بما يستحق المراجعة، لاسيما حين يتعلق الأمر بالمنهج، بعيداً عن الأهواء والأمزجة، وبمنأى - أيضاً - عن التجاوزات المفتعلة في محاولات الانسلاخ من قضية الانتهاء لهذه الأمة بكل تاريخها، بصرف النظر عن كآبة واقعها، الذي يظل مجرد جملة اعتراضية لا تعطل مسيرتها الجادة.

ومن المؤكد أن القراءة الواقعية للأمور تعطى الغرب حقّ التفوق والتقدم العصري، بحكم تداعيات الثورة الصناعية، وتوالى ثورات العلم وتراكم المعرفة، وما حدث في موازاتها من انكسار للأمة العربية التي شغلت بهومها ولعن جراحها؛ بحثاً عن الحرية والاستقلال من جراء شراسة الحركة الاستعمارية التي كبّلتها بقيود التخلف إلى حد محاولات طمس الهوية والتهميش، وإسقاط الكيانات القومية بقدر المستطاع والمتوقع والمخطط آنذاك.

ومع هذا كله مثلت حركات التحرّر الإقليمي التي تشابهت في كل الأقطار العربية من حيث الدوافع والغايات، مثلت تحولات مهمة في تاريخ الأمة التي لم تفقد شرعية البقاء، ولم تفقد الذاكرة القومية، فظلت متماسكة بحكم الأصالة والعمق، وتماسك الجذور وعراقة الأصل.

من هنا بدت المفارقة غريبة بين اعتراف الآخر بنا وبتاريخنا، ومحاولات نفي منا أن يُحقّر - ولو قليلاً - من شأن أمته أو ينال من تاريخها!! وبات من المطلوب ترسيخ بعض المفاهيم في ذاكرة أبناء الأمة ممن يختصموننا - أحياناً - فيفتعلون معها معارك في غير معترك، ومن هذه المفاهيم ما تصنعه الحداثة حين تحمى التراث، إذا تجنّبنا الفكر التصادمي والصراعي إلى تعزيز مفهوم الحوار والمشارك الثقافي الإنساني، ومنها أن صدمة الحداثة لا تزعجنا إذا استوعبناها بجديّة وبثبات وقوة دون خوف -

أو شبه تفريط - في الهوية والثوابت، ما دعنا على ثقة من أنفسنا وتكويننا الفكري، ومنها إمكانية مشاركتنا في الثقافة الكونية المعاصرة، كما شارك أسلافنا ممن أصَلُّوا وأسسوا المدارس العلوم على طريقة ابن سينا، والرازي، والخوارزمي، وابن النفيس، وابن الهيثم، والكندي والفارابي وابن رشد وابن خلدون، وغيرهم من أساطين الفكر ورواد العلوم وبناء الثقافة.

ومنها وجوب حدوث التكامل المؤسسي العربي، وإذابة الفوارق الجليدية بين ما هو رسمي وما هو مجتمعي، لاسيما إذا توحدت الأهداف وصدقت النوايا وقويت المهمم وتقاربت الرؤى تحت مظلة الإصلاح المنشود في بوتقة المعرفة، وبناء الجسر الثقافي القوي الذي يعترف بالآخر تأثراً به وتأثيراً فيه، مع احترام منطق التغيير الطوعي الداخلي لمواجهة التحديات، وللحاق بإيقاع المرحلة ومتطلب الفترة، وكذا احترام مرجعيات التغيير في ظل منظومة القيم، وتفعيل الإنجاز، وثقافة الإنتاج.

من مرتكزات التغيير المرتقب

١- تحديد صنّاع التغيير :

وهم شباب الأمة من غير الدخلاء عليها، شريطة التواصل مع جيل الرواد والشوامخ، انطلاقاً من الفهم الواعي للتراث إحياءً وتجديداً وحواراً معه، وجدلاً من خلاله، ودخولاً إلى تيسيره وتقريبه إلى نفوس النشء، حتى لا يصيبه - أى النشء - الإحباط أو النفور من الهوية، وهنا لابد من احترام تاريخ الأمة باعتباره المدخل الأساسى إلى بقائها واحترام هويتها وكيانها، والمحافظة على شخصيتها، عملاً بتخوف أمير الشعراء - أحمد شوقى - عبر قولته المشهورة :

مَثَلُ القومِ نُسُوا تاريخَهُم كَلْقِيطِ عَسَى فى الناسِ انتسابا

أو كَمَغْلُوبٍ على ذَاكِرَةٍ يشتكى من صِلَةِ الماضِى انقِضابا

من واجبنا أن ندق ناقوس الخطر من تداعيات نسيان التاريخ، مع ضرورة الالتفات والتنبيه إلى التشبث بالأصول والجذور، وإلا فقدت الأمة شرعية وجودها، والأسوأ منه أن تفقد الذاكرة، وهذا ما يتمناه الخصوم من أعداء الإنسان حين ينجحون إلى محاولات المسخ أو صناعة التشويه الثقافى، من باب إفقاد الثقة أو الاستهانة والاستخفاف بعباءات الأمم. والشرط هنا فى صنّاع التغيير أن يكونوا من أبناء الأمة الذين ثقفوا واستوعبوا، قرأوا وألّفوا وصنّفوا وترجموا ونقلوا وقارنوا، من الذين نقدوا وحلّلوا، وفهموا ثقافتهم بمعزل - أيضاً - عن حالة القلق النفسى التى ربما تنتهى إلى إثثار السير فى ركاب الآخر من باب التبعية المطلقة بكل

ما تحمله من معانى الخنوع واستشعار الدونية وفقد الثقة بالنفس، وتراجع قيم الانتباه.

٢ - الطبيعة النوعية لمادة التغيير :

والوقوف عندها مهم، فثمة أصول وثوابت ومقدسات وقيم ومثل وأخلاقيات، وثمة نماذج عليا تعتد بها الأمة، وهذه تظل معيارية بقدر قدرة الأمة ذاتها على البقاء، وإثبات الوجود، أو الاندفاع نحو مشروعها الفكرى بوعى وحذر، دون ذوبان فى فكر وافد؛ وهو ما حدث لأمتنا حتى فى خضم أعنى حركات المد الاستعماريّ الشّع، تلك التى حاولت النيل من ثقافتنا الرسمية والشعبية؛ صحيح أن أجل الاحتلال قد طال زمانًا، ولكنه ظل بمنطق الراحل العظيم " جمال حمدان " مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ شعوب المنطقة؛ حيث توالى حركات التحرر الوطني، وتلاحقت الثورات العربية التى تجانست فى الأفكار والمبادئ، وكان أرقى حصاد للتحدى الحقيقى هو استدعاء الموروث، والمحافظة على الكيان والشخصية القومية أمام موجات التهميش ومحاولاته، وفى مجابهة التحديات التى حاولت طمس الهوية، أو المساس بالكيان القومي.

ويحسب لهذه الأمة قدرتها على تجاهل الصغائر وقت الشدائد، حيث تراجع نفسها وتعيد قراءة واقعها مع قراءة الآخر، لتعرف السبيل إلى ضمانات بقائها بعيدًا عن الانكسار أو الانهزامية أو الهروبية، أو الرضا بالضيق أو الاستسلام. فهى أمة مجاهدة - بطبيعتها - منذ سادت العالم كله تنشر فكرها، وتنير الأرض علومها على مدار ثمانية قرون من عمر الزمان، أزاحت غياهب الظلام عن أوروبا عبر معابر الثقافة والفكر، مستندة إلى ما تمتعت به من الموسوعية، والرحابة، مع التواصل مع الآخر أخذًا وعطاء، تأثرًا وتأثيرًا، دون تهويل أو تهوين، ودون استعلاء ذاتى أو استخفاف بالغير.

ربما لأنها جاءت أمة وسطًا تعرف متى تأخذ ومتى تعطي، وماذا تبدع وماذا

تعطي، دون تطرف هنا أو هناك، ودون انحياز إلّا إلى أعلى ممتلكات الإنسان من قيم الحرية والمساواة والإخاء، مع تعزيز قيمة العقل واحترام الاجتهاد والحوار، وما يُؤجّجها من قيم التقدير لكل منجزات الإنسان باعتباره إنسانًا، وأن المشترك القائم بين شعوب الأرض هو ما ينفع الناس كافة.

٣ - ماهية مصادر التغيير :

ولأنه جزء من مكون الحياة على كل المستويات الشخصية والوطنية والقومية والإنسانية، تظل مصادر التغيير دالة على عزة الأمة أو ضعفها، مما ينفي فرضية قبول التغيير بإرادة الآخر - أو تحت ضغوطه - الأمر الذي يعكس من مشاهد الهيمنة والسيطرة والسطوة ما لا تتقبله الأمة ولا المرحلة، فرياح التغيير ينبغي أن تنطلق من الداخل بحكم التفاعل والتلاقى والتعارف والإلمام بمقدرات الآخرين، ونقد الذات، ومراجعة الحسابات، وبحكم الاعتراف بطبيعة مسار التطور التاريخي في منظومة الحياة الإنسانية بأبعادها المختلفة.

حساب التغيير حساب خاص داخلي، لا شأن له بما يفرضه الأقوى على الأضعف، ولا علاقة له إلا بالاتساق مع إيقاع الفترة، مع ضرورة امتلاك القدرة والأدوات لأن نكون دومًا على مستوى الحدث، دون تقهقر أو تراجع في عصر شهد - ويشهد - من التكتلات ما ينذر بوجوب التوحد والتلاقى حتى بين الأقوياء، مما يستدعى تجنب الانشطار والتشردم مع وحدة الانقسام، فليس مقبولًا الآن أن تعيش فكرة الجزر المتباعدة بين دول الأمة، على الرغم من امتلاكها أخطر أدوات التلاقى وأغلاها من وحدة الأصل والتاريخ، والمشارك الوجداني والعقلي والثقافي والإبداعي والعلمي، منذ تكلم العلم بالعربية في كل أرجاء الأرض لحقب متلاحقة من عمر الزمان.

مصادر التغيير ينبغي أن تظل قومية ووطنية، تنبع من عمق الوطن، وتنتهي إليه تطويرًا وتحديثًا وابتكارًا وتجديدًا، وهو منطوق التنمية البشرية التي لا بد أن

تنهض على أسس قوية وأصول أقوى من الوعي بوجود التفوق والتميز، وتحقيق الجودة، وتشجيع الابتكار، ودعم الموهوبين، وحماية النخبة ورعايتها حتى تستعيد الأمة مشاهد من عظمة ماضيها المشرق، دون ادعاء أو مزيدة.

لا مانع في توصيف ماهية مصادر التغيير من قبول التأثير والتأثر، ومن ضمانات التلاقى والتفاعل والثقاف، ولكن شريطة القدرة على الاستيعاب والهضم عن وعى وفهم، ثم صناعة المزاوجة الهادئة بين الثوابت والتغيير دون جور على حساب أى منهما، أو قبول إسقاط الآخر من الذاكرة، فللموروث قيمته واحترامه وتقديره، وللجديد أيضًا ضرورته ومنزلته، وله دوره في نهوض الأمم والشعوب من كبوتها التي تبدو مؤقتة في معظم الأحوال، ولاسيما لدى الأمم ذات التاريخ والعراقة.

٤ - توجهات التغيير والعقبات :

وجوب التوجّه إلى تأسيس المزاوجة الهادئة بين الموروث والمستحدث، ولا مانع مطلقًا من تواصل الحوار بينهما وحولهما، مع مراعاة تجاوز العقبات بشكل منهجي أكثر دقة، يبدأ من تحصين شباب الأمة من خلال تجديد الخطاب الشبابي متعدد الأبعاد؛ من الخطاب القومي والوطني إلى تنمية روح الانتباء.. إلى الخطاب التاريخي العصري المتجدد.. إلى تجديد الخطاب الثقافي الديني والقيمي، دون تردّد أو انحسار أمام جبهات الجمود، أو موجات الرفض، أو مقاومة التطوير. مع الأخذ في الاعتبار أهمية مواجهة التلوث الفكرى والوجداني المُرسل إلى شباب الأمة عبر الفضائيات، بما يستحق الدراسة والإعداد الدقيق للمواجهة بتأمين ثقافات قومية رصينة، تأخذ في الاعتبار طبيعة التنامي والصعود الفكرى قبل أى اعتبار آخر، وتظل المقاصد العليا هنا ضامنة لعدم التهوين من خطر العطاء الإعلامى المفرض؛ مما قد يضعف تكوين شباب الأمة في الاتجاه القومى الصحيح.

آليات التغيير الثقافي

من المؤكد أن ثقافتنا العربية عرفت مناهج التغيير والتحول والتطوير بشكل مرحلي متجدد، وإلا ما عاشت ذلك الزمن الطويل على الرغم من التحديات التي واجهتها، وانتصرت عليها، وتجاوزتها في كثير من حقب التاريخ، ولأنها كانت كذلك فقد بدت قادرة على تحقيق عدد من المنجزات المهمة، التي يجب ألا تُنسى أو تُتجاهل في زحام الأحداث، ومنها :

- أنها امتلكت من المرونة والرحابة والعمق والاتساع ما جعلها مهوى أفئدة شعوب الأرض التي تعرّبت أو أسلمت، فأدركت أنها حضارة الحياة وثقافة الوجود وفكر المستقبل، تناهض العدم، وتأنف من التدمير والخراب أنفعتها من العدوان والقهر، فبدت ثقافة بعث الحياة في الأشياء وغرس الفسيلة حتى في لحظة قيام الساعة، وثقافة المنع من قتل طفل، أو امرأة، أو شيخ، أو عابد، أو حتى قطع شجرة.

- امتلكت من الانفتاح الذهني والوجداني ما قرّب المسافات بين أدب الأندلس وأدب المشرق، وما أفسح المجال لكل علماء الأرض من أفريقيا ووسط آسيا وشرق أوروبا لأن تكون لهم إسهامات ومشاركات جادة في تأصيل فروع الثقافة، وتعميق معطياتها، ولو كانت - جدلاً - أغلقت على نفسها الأبواب، أو أوصدت نوافذها أمام حركة الترجمة من فكر الآخر وإليه لكان الموقف مختلفاً تماماً، ولما حققت من صور الإنجاز ما يسند - بحق - إلى أقطابها الكبار.

- بدت ثقافة شجاعة وجسورًا وصبورًا حيث تحملت من صور العنت والإيذاء ما أصاب أهلها على أيدي ما يسمى بالاستعمار والاحتلال في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، حيث عاد إلى البشر قانون الغاب أو عادوا إليه، وساد منطق القوة والعنف، فامتنت معه حقوق الإنسان، واغتُصبت في سياقه الأوطان، واستشرى الفساد مع قتل الأبرياء، وسُلبت الثروة والخيرات من قبل هجمات بربرية شرسة لم تعرف للثقافة حقًا ولا واجبًا، بدأت بهجمات التتار، إلى الحروب الصليبية، إلى استعمار القرن العشرين، والكل يسعى إلى النيل من الثقافة العليا.. التي عرفت قيمة الإنسان، وعلمته كل قيم الحق والخير والجمال والعدل والإنصاف والتسامح.

- وهي ثقافة إنصاف الآخر، فلم تبخل عليه بالمشاركة فيها بكل أدواته وإسهاماته وآلياته، وقد زادها ذلك ثراء وعمقًا فجعلها ثقافة جاذبة لا طاردة، وبدت ثقافة مشوّقة لا منفرة، لم تعرف الدموية ولا الفوضى، بقدر ما طرحته من صور التنمية البشرية للإنسان بصرف النظر عن تنافر الأجناس، أو تعدد الأديان، أو صراعات المذاهب. فتحت ذراعيها لتضارب الأفكار فبدت ثقافة التعددية والتنوع التي لا يجمعها إلا وحدة النوع الإنساني، كما بدت ثقافة الحرية التي لا يحجبها إلا التجاوز في امتهان حرية الآخر، أو العدوان على حقوقه وأدميته.

بدت ثقافتنا بكل هذه الملامح وتلك القسمات في حاجة إلى عدة اعتبارات، منها: اعتبار الإنصاف لأرصدها التاريخية، بكل ما كان لها من الأثر في محاور الأخذ والعطاء على السواء، مع اعتبار الاعتراف بدورها البَنَاء الذي أعطى القيادة للآخر، فأضاف وجدّد وابتكر حين هيأت له ظروف الحياة ما تمتع به من الاستقرار وفرص التنمية، في الوقت الذي شغل فيه أهلها بمقاومة البغى وإجلاء المحتل، والخلاص من تداعيات العدوان، وبات عليهم في ظلال حركات التحرر وبعدها أن يتجاوزوا حد النظرة الماضوية، وأن يتجهوا إلى رؤية المستقبل بعد أن سُلبت منهم الأدوات،

فأصبح المطلب صعباً وشاقاً يستلزم مزيداً من القوة والجلد لتعويض ما فات الأمة في فترات الاحتلال، ولقراءة الواقع بموضوعية وشفافية، ثم الاندفاع إلى المستقبل من خلال رؤية واضحة بعيداً عن المخاتلة أو المغالطة، من هنا يبدو العبء ثقيلاً على أهلها، لولا أنهم يمتلكون من الأصالة والتاريخ وما يشجعهم على تجاوز المنعطف بكل مشقاته، وتوظيف التحول إلى حيث يريدون، دون مساس بالثوابت، أو اجترأ على الهوية أو إهدار للكيانات القومية.

تحديد الموقف العربى من المشترك الثقافى

لم يعد الوقت ولا المرحلة تسمح باجترار مفردات الصراع الحضارى التى ثبت فيها التجاوز للحقائق، ولا حتى مفردات الحوار باعتبارها النموذج الأفضل للتشاقف ولقاء الأفكار، وتجانس المواقف؛ ذلك أن البحث فى دائرة المشترك الإنسانى قد تبدو أكثر فائدة من قبيل التأصيل لكل ما هو إنسانى جامع بين البشر بعيداً عن التقسيمات المصطنعة بين الأجناس، وأهل الأديان، وعبر الزمان والمكان. يبدو المنطلق الأساسى فى المشترك مسجلاً فى النص القرآنى الكريم من قوله تعالى:

﴿يأياها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾

صدق الله العظيم.

حيث إن التلاقى فى الأصل واحد ووارد فى وحدة الخلق، ثم جاءت التعددية مدخلاً ضامناً للعودة إلى المشترك من باب التعارف، وتوظيف لام التعليل (لتعارفوا).

يمتد المنطلق عبر جوامع الكلم فى جمل موجزة حدث بها الرسول ﷺ الناس جميعاً فى حجة الوداع، حين خاطبهم قائلاً:

﴿أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، ليس لعربى فضل على أعجمى إلا بالتقوى، أكرمكم عند الله أتقاكم﴾.

فهى إذاً وحدة المعبود الخالق، ثم وحدة الأصل والنشأة، ثم وحدة المصير والمطاف، وبينها رحلة التعددية المنتهية إلى منطق (الكل فى واحد).

ولنسمح لأنفسنا - مؤقتاً- أن نستعير من توفيق الحكيم شعاره فى "عودة الروح" التى طبقها على المصرى القديم والمعاصر من حيث البحث عن الرمز والمعبود للاتفاف حوله، تحت مظنة إشباع هذا الوازع النفسى، حتى وجدنا الظاهرة تمتد إلى الإنسان باعتباره إنساناً، له فكره وملكاته وقدراته وإبداعه، وله أيضاً تفرُّده وتميظه ومواهبه التى يكمل بها عطاء الآخر؛ فهذه التكاملية تظل شاخصة فى منطق الأشياء، منذ نبَّه أفلاطون إلى روح الوطن وجسده بين الفلاسفة وأصحاب الحرف اليدوية، وهى التكاملية ذاتها التى تحكى فصولاً من قصة الإنسان عبر صراعه مع الكون والطبيعة، وحتى مع نفسه ومع أخيه الإنسان، لينتهى بإرادته - أو حتى دونها- إلى صناعة هذا التكامل، أو الخضوع لذلك المشترك بمساحاته بكل روافده الحضارية والثقافية والدينية، مع تواصل خبرات الشعوب، وتبادل القيم والمنافع، وتبادل صيغ الدفع والوعى الإنسانى بكل ما يتطلبه من نبذ الخلاف، والاندفاع إلى منطق التلاقى والتقارب.

هنا تتحول فرضية المشترك الثقافى إلى واقع وتجربة، يجب التوجُّه إليها والأخذ بها من قبيل الدرس الموضوعى والقراءة المنهجية، والتوصيف الصحيح للحقائق، بعيداً عن الانحياز لفكرة مسبقة، أو الانقياد خلف منطق التعصُّب والعنصرية إلا لدى من يرون فى أنفسهم نمطاً وبقية البشر من نمط آخر.

لعل البحث فى هذا السياق يأتى مدعوماً من طبيعة الفكر الدينى ذاته عبر منطلقاته الكبرى الأصيلة من وحدة المصدر، وتوحيد الإله الواحد الأحد فى كل الديانات السماوية إلا ما ورد من باب التجاوز أو الافتراءات، وهذه لها شأن آخر، ولها سياق مختلف على غرار ماورد فى المذاهب -وليس الأديان- من باب الثنوية، أو الشرك فى الألوهية المطلقة، تلك التى انتهت إليها الفطرة القويمة للبشر فى عبادة الخالق وليس المخلوق، الذى لا طاعة له فى معصية الخالق الأعظم جل شأنه.

في عباءة الإسلام دعوة صريحة إلى وجوب الإيمان بكل الرسل والرسالات "لانفرّق بين أحد من رسله"، وهو استكمال الإيمان بالله وكتبه ورسالاته؛ الأمر الذي يجعل الإسلام باباً واسعاً لطرح قضية المشترك الثقافي في دعوته للإصلاح والأخوة والمساواة، والتكافل والتكامل، والشورى ... إلخ.

في عباءة الثقافة الإسلامية، ظهرت تحديات هذا المشترك الذي اندمج فيه العربي مع أخيه الخوزي مع البخاري مع الخوارزمي مع الجرجاني دون تفرقة، ودون اعتراف بحدود الإقليم والمكان، ولا حد النشأة والميلاد، فكانت الثقافة هي البوتقة الجامعة بين العرب وكبار مثقفي الأمم المشاركة في بنية منظومة حضارتهم، على غرار ما ظهر لدى ابن سينا والرازي والإدريسي وابن الهيثم وابن النفيس وابن حيان وابن رشد والكندي والفارابي وابن خلدون وحازم القرطاجني وغيرهم من أساطين الفكر الكبار، الذين صنعوا المشترك إنتاجاً وإبداعاً، ثم قاموا على نشره وتوزيعه تأثيراً وتأثيراً في ظل منظومة حركة الترجمة، وتدوين علوم الأوائل، وقد تجاوزوا في دار الحكمة منذ أنشأها الرشيد، ونهاها من بعده المأمون فالتقى العربي والهندي والفارسي واليوناني والسرياني في سياق المشترك الإنساني في أدق صوره.

إذا كان المشترك يمثل المسعى الحقيقي لتبادل الوعي الإنساني وتجارب الشعوب والأمم، فهو المنطلق الذي دفع عالماً مثل الجاحظ -مثلاً- إلى البحث في درجة التميز بالفصاحة لدى العرب، والسياسة لدى الفرس، والحكمة لدى الهنود، فكان لقاءهم مدخلاً إلى صناعة التواصل وتكامل الخبرات في سياق المشترك العقلي والوجداني قبل أي تصور آخر للتصادم أو الصراع، أو محاولات القهر والظلم والاستبداد؛ فالأصل في الأشياء هو ذلك الواقع الإنساني، الذي لا يعرف الضفاف إلا من خلال تلك الشراكة الفاعلة بين قدرات البشر، وما يصدر عنهم من فكر وعلم وثقافة وإبداع، وحتى الحلم المستقبلي يدخل في هذه الدائرة الواسعة وعمق ذلك السياق الإنساني، فهل آن لنا أن ندرسه بوعي، وأن نمتلك من الآليات والجهد ما يقدم فيه الجديد المتناغم مع معطيات الفترة وإيقاع المرحلة!

التغيير : هل يمتد إلى جوهر القانون الدولي

حين يمتد التغيير إلى جوهر القانون الدولي ليتحول إلى سطوة القوة أو هيمنة الطغيان.. فهذا يعنى دمار منظومة القيم الحاكمة لهذا العالم، وهنا تتجلى أسوأ صور المرحلة بكل ما تحمله من مشاهد التحول، وغاوف المستقبل.

حين يطرد التخويف والتهديد، وحين تختلط الأوراق، فتُكتم الأفواه، وتُسكت الأصوات حول المساس بالمحتل أو حتى تجريم جرائمه البشعة تحت ستار معاداة السامية، فهذا يعنى قمة الإرهاب الفكري، الذى لم يدُر بمخيلة أى مثقف جاد فى التعبير عن رأيه .. وحين تحتل الأرض، وتنتهك الحرمات، ويُقتل الأطفال والنساء، ويتشر التخريب والدمار دون رادع من قانون أو تخوُّف من محاسبة أو عقاب؛ فهذا يعنى الردة إلى عصر الاستعمار البغيض، بكل ما يلفه من قانون الغاب إن كان للغاب قانون أصلاً !!

وحين تمتهن كرامة الأبرياء، ويمثل بالجنث، ويقتل الضحايا بلا جريرة، ويفتقد أمن المواطن والوطن أمام بلطجة القوة وشراسة الطغيان، فهذا يعنى تغييب - كل التغييب - لمنظومة حقوق الإنسان على هذا الكوكب البائس إلا من قبيل التشدق أو التجمل أو مجرد الادعاء.

يبقى من حق هذه الأمة أن تطالب بتغيير صورتها فى ثقافة الآخر، كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وهذا التغيير له مداخله ومصادره وضروراته، التى عرضنا بعضاً من جوانبها ومكوناتها.

تبدو الحاجة ملحة إلى صناعة هذا التغيير بالحاح وواقعية، حتى من خلال شراء ساعات إعلامية، تذاع فيها قضايا الأمة في إطار من الحيطة والموضوعية والشفافية، وبعيداً عن التهويل أو التهوين أو المزايدة.

ثمة مدخل نشر الكتب وترجمتها إلى كل لغات العالم - بقدر المستطاع والمتاح - لبيان طبيعة المشترك بين الثقافات، وفي إطاره تطرح حقائق التاريخ، وتبرز توجهات القوانين، مع طرح الرؤى والأفكار الحاكمة، وإدانة هواجس الطغيان والعنف، وفضح محاولات التلاعب المهين بحق الإنسان حتى في إطار التشدد بضمانات حرية التعبير بالرأى والكلمة !

وثمة مدخل واجب ومواز حول وجوب المطالبة بحماية المعتقدات والمقدسات والثوابت؛ مما قد يصيبها من جانب المعتدى من طعن أو سب أو مغالطات أو استهانة أو تحقير، فهل حصلنا على حق مقاضاة العداء للإسلام وللمسلمين وللعرب وهم من الساميين!!

من حق المنابر العربية، ومن واجب الجمعيات والهيئات والمؤسسات أن تنطلق بجدية وعمق في استغلال أقل مساحة ممكنة للتعبير عن الحق، وكشف جوانب الباطل وأبعاده، دون توجُّس أو تخوف من أهوال ضرر أو قلق لاحق، وبعيداً - أيضاً - عن منطق الفزع أو الترويع من جراء صراحة القول أو نتائج التعبير الحر عن آلام الواقع البغيض وسلبياته، بما يشهده من تجاوزات بغيضة.

ومن واجب المنابر العربية أن تستدعي تاريخها لتؤكد من وحدة مصيرها، الذي ينطلق أساساً من وحدة الأصول واللغة، والإدراك لطبيعة التوحد الفكري والوجداني، وقضية المصير، وقضايا المستقبل بكل توقعاته السالبة والموجبة على حد سواء.

من المتوقع أن تصدر مشاهد التغيير وتنطلق عن جسارة وأصالة واقتدار، لاسيما إذا كانت توجُّهات الواقع تشير دائماً إلى الأسوأ بما يستدعي إعادة صناعة

وحدة الفكر وتأسيس صناعة مشروع قومي لا بديل عنه، أبدأً في الاتجاه المضاد لمنطق التشردم أو التشتت والانقسام، مما يجب تجاوزه، والخلاص منه، ضمانًا لسلامة التعامل مع الحدث العصري بشكل علمي وأدوات صحيحة.

من المرتقب أن تتبارى الأقلام الشجاعة في الدفاع عن حقوق المستضعفين في الأرض والأبرياء في الأوطان، والوقوف في خندق واحد مع حق الضعفاء، دون استجابة لمخاوف الضغوط وإملاءات القلق التي تترىص بها تحت أى ستار.

من الأفضل لهذا الوطن أن تنتهج مجموعة مثقفيه وجهة واحدة صريحة وأصيلة تعيد إليه حقوقه في الأرض وتزيل مهانة الاحتلال، وتسترجع له علو المكانة على النحو الذى تمتع به عبر حركة التاريخ وحقبه المتلاحقة دون خوف أو وجل، انطلاقًا من احترام عطاءاته الكبرى، وتعزيزًا لحقه في الحياة، على النحو الذى طالما قدّمه للدنيا كلها سلفًا في عصور ظلامها.

مواكبة المتغير بشروطنا

ليس من المنطقي أن تتخلف الأمة التي حققت سبقاً حضارياً، سجله لها التاريخ على مدار قرون من الزمان، وتحدث بها العلم بالعربية في كل فروعها عبر الطب، والكيمياء، والهندسة، والصيدلة، والرياضة، والفلك وغيرها من العلوم الطبيعية والتجريبية، إلى جانب ما حققه في حقول العلوم الإنسانية عبر كبار الفلاسفة، وعلماء الاجتماع والتاريخ، مع فيض الإبداع في الأنواع الأدبية المختلفة التي ارتقى فيها البيان العربي بصورة ملموحة ومتميزة.

ولكن الأحداث الجسام وآثار المهجمة الاستعمارية الشرسة ألفت بظلالها المؤقتة العارضة على أبناء الأمة ممن أفلت عنهم الأضواء، فأسلموا القياد للغرب الذي تقدم علمياً وتكنولوجياً، لاسيما أن التطورات قد زادت في السنوات الأخيرة بشكل مذهل من خلال تحقيق إنجاز كل يوم، فبات من الواجب محاولة اللحاق بالركب، ومحاولة تجاوز مرحلة الركود والجمود العلمي، مع الأمل المتجدد في استعادة جزء من مشهد النبوغ والتفوق التي حققها الرواد والشوامخ، وبفضلها سادوا العالم شرقاً وغرباً.

من هنا تأتي ضرورات التغيير لاستيعاب المتغير العالمي فهماً له، ووعياً به، وإفادة منه دون عنصرية أو انغلاق، ودون استسلام للضياح، أو استشعار الفقد، ودون التبعية المطلقة التي قد تفقدنا الهوية أو تهدد منا الكيان، لاسيما إذا ما استطعنا إيجاد مزاجية هادئة بين القدرة على مواكبة المتغير، والثقة بالذات، مع استدعاء الموروث حوازاً وجدلاً وتجديداً وابتكاراً وإضافةً، ومعاصرة.

هذه المعادلة التى تبدو من حيث الظاهر صعبة ومعقدة، قد تحتاج كثيرًا من سعة الأفق ووضوح الرؤية، مع الانطلاق إلى فهم الآخر ترحيبًا بكل عطاءاته، طالما امتلكننا حق الاختيار، أو وظفنا حرية الانتقاء مع القدرة على الانتخاب لما يتسق مع أصولنا وجذورنا، دون انشطار الذات أو انقسام النفس، أو الاقتراب من غياهب التهميش أو التغييب.

فى ظل هذه الشروط وما يشبهها من تصوّرات، تظل مواكبة المتغير العالمى أمرًا مطروحًا - إلى حد الضرورة - فى مرحلة تقاربت فيها كيانات العالم وتلاقت، ربما بحكم التطور الهائل فى ثورة الاتصالات والمعرفة لنقل الخبر والفكر والإبداع بسرعة مذهلة؛ الأمر الذى ينجم عنه ضرورة التفاعل والتشاقف والاحتكاك والتلاحم، وربما لمواجهة ضغوط الحياة المعاصرة من خلال أكبر قدر من الكفاءة الجماعية، وفى ظل أى من الاعتبارات يظل واجبًا احترام الثوابت الضامنة لعدم ذوبان الذات القومية فى عباءة الآخر، أيًا كان حجم التحديات، أو تباعد المسافات، أو اتساع الفجوة بين المتقدم وغيره.

نحن مضطرون - بالطبع - إلى الاعتراف باتساع مسافة التباعد المعرفى بين صنّاع العلم ومنتجى المعرفة، ومستورديا ومستهلكيها، ولكن الاعتراف لا يكفى لمواجهة أزمة التغير، أو حتى ضرورة تجاوزها إلا من خلال وعى الذات بجورها، وإعادة قراءة الواقع من خلالها، ومحاولة اقتحام المستقبل من خلال رؤية معيارية واضحة تنأى بنا عن مستوى الانكماش، أو الانغلاق، أو التقوقع.

إن الركون إلى ما يصيب الفجوة من اتساع هو فى ذاته استسلام وخضوع، وهو الرضا بالتخلف عن مواكبة ركب الحضارة بما لا يتسق مع طبيعة الشعوب الأصيلة التى كان لها دور حضارى عظيم، صحيح أنها قد تكبو حينًا، ولكنها سرعان ما تتجاوز الكبوة إذا استيقظ شبابها فانخرط فى سلك التقدم بجسارة واقتدار، وهذا ما تسعى إليه المؤسسات العربية الآن فى تطوير آليات التعليم ومناهجه، وإعادة النظر فى صيغته وأساليبه، وصولًا إلى تشكيل العقل الناقد،

والوعى المتجدد، والذهن المتفتح، والقدرة على التحليل والابتكار والتجديد، وعلمية مناقشة القضايا، وطرح الأفكار دون انسياق وراء كل ما هو منقول إلا لفائدة جادة من نقله، أو وعى كاف به؛ الأمر الذى يجب - بالضرورة - أن يتجاوز مراحل الاستظهار والحفظ والتلقين، دخولاً إلى عالم الحوار من جانب، مع تعميق القدرة على الاستيعاب الصحيح، وإجادة إنتاج العلم والمعرفة من جانب آخر.

هنا تكون أطراف المعضلة قد اكتملت، وتلاقت أركانها بدلاً من اتساع الشقة بينها، وهنا - أيضاً - يبدأ الانصهار الحقيقى مع حقائق المتغير العالمي، دون قهر أو إجبار خارجي، بقدر ما ينطلق من الاندفاع الذاتى، والمتطلب الداخلى المهادف إلى مواكبة كل ما هو جديد تقديرًا لصحة العقل العربى، وعودة الوعى بطبيعة التغير منهجًا وسلوكًا وقيمةً ومحتوى، دون الوقوف عند شاطئ الاستهلاك وضياع الاستيراد بكل ما يؤدى إلى من تقهقر أو تراجع، وانهمام فى عالم لا يرحم الضعفاء، ولا يعنيه انتظار من تخلف عن اللحاق بالركب !

التوسع فى استيعاب دوائر المشترك

يتطلب منا الانفتاح على فكرة الآخر الاندماج فى باب الثقاف والتلاقى وتبادل الخبرات وتراكم المعارف، والإفادة من المنهج والأدوات، إلى جانب تجاوز الفجوة الحقيقية التى قد يدعمها المتغير سلباً أو إيجاباً بين المتقدم والمتخلف من شعوب الأرض.

انطلاقاً من هذا المفهوم تزداد أهمية قراءة المشترك بمعناه الإنسانى العام، وهنا تلعب العلوم الإنسانية والاجتماعية دوراً مهماً وجديداً فى تأمل التاريخ، لابعثاره ماضياً فحسب، ولكن بوصفه سياقاً بشرياً، يضطلع بمهمة توثيق الفكر والإبداع من جانب، وينطلق - بطبيعته - إلى قياس الواقع ورؤية المستقبل من جانب آخر.

هنا تزداد وتتأكد قيمة قراءة المشترك، ويتكشف البحث عن مفرداته، اتساقاً مع تفعيل لغة التعاون الثقافى وتعزيز مجالاته بين الشمال والجنوب، مع تجاوز عقدة الإحساس بالفقر الاقتصادى، الذى قد يعوضه الغنى الفكرى والعقلى مع متابعة موجة التميز والانطلاق الجاد إلى المشاركة الفاعلة فى صياغة المتغير، بعيداً عن اللامبالاة أو الانهزامية، أو التعصب والانغلاق.

لعل البداية الحقيقية للبحث فى عمق المشترك ومجالاته وتحليل آلياته تنطلق - أساساً - من تقدير دور الجامعات فى ظل تأصيل المفهوم الجديد لدورها المجتمعى، إلى جانب دورها الأكاديمى بشكل غير نمطى، حيث يستطيع البحث الجامعى الموضوعى أن يؤسس لمنظومة ذلك التعاون المتوقع بين الشعوب، لاسيما إذا امتلكتنا

- وهذا حق - زمام الحوار بشكل فعلي، بعيدًا عن التصادمية ومنطق الصراع، وهو ما كان شأن ثقافتنا دائمًا في صيغ انفتاحها على الدنيا، دون تحفُّظ أو مزايده أو استعلاء أو تجاوز.

وحين نشترط الدور الجامعي.. فمن قبيل الاطمئنان إلى طبيعته النوعية من حيث الجدية والاستنارة، وإعلاء قيم الوعي الإنساني والقومي؛ ومن حيث الحيدة والموضوعية وصحة المنهج ودقة النتائج، مما يجعل التعاون منظومة عمل لها قوامها وأصولها، ولها - أيضًا - مداخلها وأساليبها الصحيحة، كما يظل للأداء الجامعي ثقله وتميزه من حيث انطلاقه من بيوت الخبرة والاستشارة بعيدًا عن التشويش أو التشويه في أى من صورهِ أو أبعاده.

تبدو الدراسة واجبة لكل تجارب الأُمم والشعوب، وجوبها في صناعة نماذج التعاون الأُممي الحقيقي باعتباره مشروعًا إنسانيًا رحبًا، على غرار ما نتخيله ونحلم به - عربيًا - من إيجاد سوق عربية مشتركة لها - أيضًا - أصول ومقومات فكرية أصيلة وراسخة، ولها - كذلك - أرضية قوية تنهض على أساسها أمام التحديات والتكتلات الدولية في عالم لا يعترف بالتفكك، ولا يعنيه موقف التشرذم أو التفتت إلا في الافتئات على حقوق الفقراء، وزيادة الفجوة بينهم وبين الأغنياء.

تبدو الدراسة ضرورية وواجبة حول وجوب الاستفادة من خلاصة تلك التجارب، وصولًا، إلى نموذج أمثل في صناعة المعرفة، وإنتاج الفكر، وتجاوز منطق الاستيراد والاستهلاك تحت مظلة البحث عن موقع متجدد تجتهد القيم المستحدثة، وانطلاقًا منها، وبناء عليها دون تراجع أو تردُّد.

تحليل صور التعاون المحتملة والقائمة والممكنة، ضرورة مرحلية، مع التوسع في خلق مجالات واسعة ومساحات أكبر لإفساح المجال أمام المتغير الاقتصادي، وما له من جذور وأصول فكرية وتداعيات مرحلية تطرحها نظرية سوق العمل، وتتطلبها مجالات التوظيف، وتدعمها مهارات الانخراط فيها، وامتلاك الأدوات، مع التسليح بالقدرات الداعية إلى اختراق منظومة التقدم دون توقف.

هو باب الاجتهاد حين يُفتح على مصراعَيْه لتلقى كل الاجتهادات من خلال البحث عن التميّز والابتكار، والدفع إلى التفكير والتحديث والتطوير، والأخذ بكل ما هو جديد عن قناعة واختيار ووعى وصدق تجربة، مع تعزيز تجديد الموروث وتحديثه في موازاة تأصيل الحديث، ومنحه القدرة على البقاء، إلى جانب ما يتميز به من مرونة وتجدد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عطاءات الواقع ومنجزاته، وهو ما يقود - بدوره - إلى رسم خريطة العمل المستقبلى على أسس أكثر وضوحاً.

رابعاً : نحو مستقبل الحوار الثقافي

- ١- في إطار العام والمطلق
- ٢- وجوبية ثقافة الحوار
- ٣- موضوعية الحوار النقدي والثقافي
- ٤- في سياق ثقافتنا العربية الإسلامية
- ٥- الاتجاه نحو مستقبل ومستوى الرؤية
- ٦- تقويم ومكاشفة

فى إطار العام والمطلق

تحتاج النظرة المستقبلية فى حوار الثقافات إلى الدعوة المفتوحة، أمام صيغ الفكر وصوره، إلى محاولة البحث عن القاعدة المشتركة على المستوى الإنسانى، لاتخاذها مدخلاً لتخطى الخلافات والصراعات المزعومة - أو المصطنعة - لتحقيق أهداف وغايات مرسومة وموجهة؛ ذلك أن الصحيح فى صياغة برامج المستقبل أن يبدأ من احترام موجب القيم الإنسانية التى بثها الإسلام - مثلاً - بين مشارق الأرض ومغاربها حتى صارت الغلبة لفكره عبر حركتى التعريب والتعريب، حين عزز قيم الإنسان الإيجابية، مع الإفادة من كل دروس التفاعل مع الآخر دون قهر له، ولالتهاوى معه؛ بقدر ما هو ممكن من صناعة الجسر الثقافى، الذى يسهم فى تأكيد الثقاف والتواصل، ويؤكد وجود مساحة من تلاقى عقول الشرق والغرب بأمانة وموضوعية، تضمن دعم وتأصيل قيم الحق والجمال، والخير والعدل والمساواة والتآخى بين كل ثقافات بنى الإنسان.

تحتاج النظرة تجدد القراءة لأسس الحوار بين الشرق والغرب، وتقريب الفوارق بين الشمال والجنوب تحت مظلة دراسة المشترك حين يحترم الهوية، ويعظم منظومة القيم، ويضمن للثقافات الخاصة حقوقها فى البقاء، مع احترام المشاركة فى ملتقى الثقافات لوضع التصورات فى أطرها الإنسانية العامة، وتحديد الآليات والبرامج، التى لا ينفرد نمط بعينه بطرحها فى غير شراكة الآخرين. وهنا يلزم التحل بالموضوعية، وإعمال العقل المتفتح فى استيعاب إنجازات الآخر، وتبادل المصالح معه، وحتى صناعة المصالحة من خلاله.

من الضروري في هذا المساق التنبيه والنبيه إلى حقيقة الدور الريادى للمنطقة العربية في صناعة ذلك المشترك، بحكم طبيعة الموقع والتاريخ، وبحكم قدرتها على التحدث مع الغرب وإليه بلغة واضحة، مما يستوجب إعداداً إعلامياً عربياً مشتركاً، وبمعنى أدق لعلنا نحتاج إلى صناعة المشترك العربى أساساً كما كان حاله على مدار حقبة التاريخ، مبنياً على تقارب الرؤى، وتجانس الأفكار من ناحية، وعلى أصول لغوية وعقلية ومصرية من ناحية أخرى، حيث كانت كذلك الحضارة الإسلامية، منذ فتحت نوافذها على العالم لترآه من رؤية كلية متجانسة من قبيل تحقيق التعارف بين الشعوب، فهى حضارة العلم وثقافة القراءة والتفكر والتدبر، وهى حضارة التلاقى والجدل بالحسنى، وهى ثقافة احترام الشعور الإنسانى، لاسيما حين يحترم الدين الحنيف كل الكتب والرسالات السماوية، جاعلاً منها شرطاً أساسياً لاكتمال أركان الإيوان.

الاعتراف بأن من يثير قضية صراع الحضارات حالياً هو صاحب منفعة فى تلك الصيحة، التى يروج لها المغرضون فى الغرب، وهى تدفع دفقاً إلى صناعة المؤامرة، أو حتى محاولة تبرير روح التآمر وغرس الكراهية بين الشعوب؛ الأمر الذى يستوجب تجاهل مثل هذه الأصوات، والانصراف إلى الجادة، والتوسع فى حيز العلاقات الإنسانية، والاتجاه شرقاً للتوسع فى جسور الفكر والتوسع فى تأصيل الدور الثقافى والعمق الحضارى من هذا المنظور الإنسانى، الذى يجمعه ضمير العالم وحوار الإنسان مع أخيه الإنسان.

لقد تعددت صيغ التلاقى عبر حضارات الشرق القديم وحوض المتوسط، وامتدت الصيغ إلى أفريقيا المسلمة، ومصر، والأندلس والصين، وكان فى ساحات الاتساع ما قارب بين اليونان والشرق، ووحد بين أساطين الفرس والعرب، وتحققت - يومئذ - القيم المشتركة العليا بين الأجناس والأديان دون جناية على صور المخالفة؛ الأمر الذى يدعو إلى شجاعة المراجعة وجسارة القراءة المنطقية للتاريخ، من هذا المنظور الإنسانى المفتوح.

وانطلاقاً من احترام هذا الحق، وتعزيزاً لمنطق التعددية يظل واقع ثقافتنا الإسلامية داعياً - بدوره - إلى شيئين :

أولهما : وجوب إقامة جسور تعاون مع الآخر، بشرط اعترافه بحقنا التاريخي في نشر الثقافة والفكر، ضماناً للإنصاف وتفادياً للظلم، أو التجنى على موقع أمة من خريطة العالم.

الثاني : وجوب الاعتراف بالأثر الإسلامي الفعلي في صناعة المشترك وصياغته بشكل راقٍ بين شعوب الأرض، بدليل صناعة تلك الثقافة على أيدي غير العرب من حيث المولد، ولكنهم كانوا نشأ حضارياً إسلامياً يعكس الصورة الحضارية المشرقة لهذا الدين.

ثم يبقى من الضروري الاهتمام بمستقبل العالم الإسلامي، الذي أصبح مطالباً بتصحيح صورته لدى الغرب، ومن السهل أن يعيدها إلى إشراقة ماضيها في ظل كل دوائر ذلك المشترك القيمي والإنساني والديني والثقافي؛ مع ضرورة تغييب الخطاطر البشعة حول الزعم بالخطر الإسلامي، الذي يروج له بعض الإعلام الغربي على حساب تجاهل الحقائق المنوطة بتاريخ الأمة، التي رسخت كل مفاهيم الخطاب الإنساني الفاعل مع الآخر، منذ خاطبت فيه العقل والوجدان وأكدت عمق النزعة الإنسانية التي جمعت بين كل الحضارات. والديانات، وأظهرت من مساحات التسامح وصوره ما أسقط الحدود الفاصلة بين الجهنسيات والمذاهب والمعتقدات.

وجوبية ثقافة الحوار

لم يعد كافياً أن نطيل الحديث عن حوار الثقافات، وكأننا مطالبون دائماً بالدفاع عن أنفسنا أمام الآخر، حين يضعنا - من وجهة نظره - في موضع الاتهام على عكس مقتضى التاريخ وأطروحاته، أخباراً وحقائق ومرويات وثوابت.

فمن المؤكد والمفروغ منه أن ثقافتنا التي انطلقت من الأرض العربية - في فترة امتدادها - دارت حواراً بين علمائها الأفذاذ، بصرف النظر عن عروبة المولد التي غلبت عليها عروبة النشأة والفكر والتأصيل، فكانت البادية العربية موئلاً لكبار الشعراء المولدين في عصر الحضارة العباسية؛ مما أصقل منهم الموهبة، وأنضج لديهم الملكة، وعزّز عندهم مداخل الإبداع.

وعلى غرار ذلك، جاء انتشار العلم العربي على ألسنة أقطابه الكبار، فملأ الدنيا كلها بالعربية التي لم تلعن يوماً عجزاً ولا إفلاساً، ولا سجلت قصوراً أو تخاذلاً أمام استيعاب أى من العلوم التي أصّل لها من أفذاذ البشرية، أمثال: ابن سينا، وابن الهيثم، وابن النفيس، والرازي، والخوارزمي، والإدريسي، والطبري، وابن حيان، وابن رشد، والكندي، والفارابي، والجاحظ، وابن قتيبة، والغزالي، والمعري، والتوحيدى وغيرهم كثير من قلاع الفكر والإبداع، ورموز الثقافة، وشوابع العلم، ورواد المعرفة.

ولو افترضنا - جدلاً - أن ثقافتنا - في فترة المد والازدهار - قد جنحت إلى

أى من صدر التعصب أو العنصرية أو مالت - مجرد ميل - إلى الاستعلاء على الآخر لأغلقت على نفسها الأبواب، ولتقلص أثرها وحركة تفاعلها، ولما تحولت - بحال - إلى نافذة، تضيء للأرض كل منارات العلم من حدود الصين في المشرق إلى حدود جبال البرانس غربًا، وبينهما مساحات شاسعة من دنيا العالم القديم تتلقى العلم بالعربية، وتتعلم اللسان العربى لتقيم به علوم دينها ودنياها فى آن، دون انفصام، أو استشعار للدونية ولا كراهية للعربية ولا أرضها ولا فكرها ولا علمائها.

ولا يزال تاريخ الحوار العربى شاهدًا له لا عليه، وإن بالغ المرجفون فى عدوانهم من قبيل الزعم أو الادعاء، أو - فى أحسن الأحوال - مجرد الافتراض من منطق العناد أحيانًا ومنطق الحقد والبغض فى معظم الأحوال، فالشاهد لثقافتنا - بإيجاز - أنها نشأت نبتًا إسلاميًا سمحًا لم يتعصب لجنس أو انتماء، ولم يفرق بين الأديان والمذاهب والملل، ولم يعرف القهر ولا التدمير لأى من صور إنتاج الآخر فكرًا أو إبداعًا، بقدر ما اتسعت ساحتها لتقبل التعددية؛ وهى أساس الحوار الإنسانى، فتجلت فى عباها كل الأصوات الفارسية والهندية واليونانية، أخذًا منها وعطاء لها. تأثرت بها وتأثيرًا فيها دون انكماش أو انغلاق، ودون انحسار أو تقلص، فكانت إنسانيتها ورحابتها ومرونتها أساسًا لما تمتعت به من النضج والعمق، والأصالة والتواصل، دون توقف أو انقطاع.

والمسافة بعيدة - بالقطع - بين ثقافة التصادم والصراع، وثقافة التبعية والانهمام، والنمط المضاد من استمرار الاستعلاء والتباهى وتحقير رؤى الآخر؛ الأمر الذى يفرز نوعًا ساميًا من الثقافة أساسه المجادلة بالحسنى بعيدًا عن الغلظة والفظاظة، وبمناى عن القهر والاستبداد، فجاءت اندفاعات البشر إليه شاهدًا له، دون أن تتحول فى وقت ما إلى شاهد عليه على الإطلاق.

وقبل ختام القول حول ثقافة الحوار يظل من واجبنا - فى هذه المرحلة - أن نتواصل مع موروثنا من المنظور نفسه، حوارًا يستهدف المسألة والمراجعة والمناقشة

والتجديد والإضافة والابتكار، وفتح مجالات المناقشة والأخذ والعطاء والقبول والرفض دون التماهى والانبهار والدهشة، ودون التحقير والتجاوز فى الترجسية وتضخيم الذات.

نحتاج معياراً عربياً أصيلاً يضمن سلامة الحوار وصحة مداخله؛ رغبة فى الإفادة وتحقيق التواصل، بما يتطلب منا أن نضع على أجندة العمل الثقافى محاولة ترسيخ أصول الحوار وأصوله ومقوماته، لا من قبيل التصورات النظرية ولا الفرضيات العامة فحسب، بقدر ما تنطلق من استيعاب روح السلف بما نشره من التسامح والتلاقى والثقافة دون رفض أو تجاوز، مع الحرص على الإضافة من منظور الجديد الذى يطرحه الواقع وروح المعاصرة.

نحتاج ثقافة الحوار لتكون أصلاً فى تكوين شباب قادر على الاطلاع، حريص على مناقشة ما يقرأ، لعننا نحقق من خلاله الهاجس القومى فى استعادة تاريخ الفكر الذى نهض على إنتاج الثقافة وابتكار المعرفة متجاوزاً ما نحن فيه من أزمة الاستيراد والتوقف عن حد الاستهلاك مما نأسف له كثيراً، دون ترجمة الأسف إلى إنجاز جديد يزيل غشاوة استيراد الخبر الأجنبى فى كل شىء، وكأنها نفقد الثقة فى أنفسنا عن التجديد والابتكار فى أى شىء !!!

يظل التحدى الحقيقى الذى ينبغى ترسيخه فى ذاكرة شباب الأمة مقترناً بالدعوة إلى إعمال العقل والاجتهاد، والانفتاح على كل ما هو جديد وقديم، قصداً إلى التأصيل والتحديث، وصناعة المعادلة الصعبة بين الموروث والمعاصر، انطلاقاً من الإنصاف والاعتدال والتوازن، وبعيداً عن الشطط والانشطار والمبالغة والمزايدة.

نتوقع تشكيل النشء على أساس من تعزيز مهارات المرونة والمناقشة والمداخلة والمساءلة، بعيداً عن القبول إلا للثوابت والمسلمات التى قد يبدو النقاش حولها

مدخلًا إلى الهرطقة، أو إفراطًا في ضجيج الجدل دون الوصول إلى نتائج مقنعة؛ فالمرحلة تحتاج تأسيس مقومات وأسس رصينة ترسم فلسفة الحوار وآدابه وقيمه ومقوماته وأصوله، استرشادًا بما صنعه كبار المتحاورين من علمائنا الأجلاء في تأسيس ثقافة العالم من فجر التاريخ الإنساني.

موضوعية الحوار النقدي والثقافي

مطلب علمي جاد على المستوى النظري، وفي سياق الحديث في المطلق العام، وهو مطلب أكثر تجلياً ووضوحاً فيما شهده مؤتمر مؤسسة الفكر العربي مع مطالع هذا الشهر ١-٤/١٢/٢٠٠٤ في مدينة مراكش بالمغرب الشقيق لدراسة أخطر موضوعات المرحلة على المستوى العقلي للأمة، وفي سياق متطلب صحوة الوعي العربي، من خلال رؤى كبار المفكرين الذين أعدوا أوراق العمل والمداخلات والمناقشات حول موضوع "العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة".

بات مؤكداً أن الشق الأول من العنوان لا غبار عليه؛ طبقاً لوجوب مواكبة العرب لحركة المتغير في مسار التاريخ الذي كانوا له صناعاً زمنًا طويلاً، ثم وقعوا ضحية أحداث المستعمر وأطاعه فشغلوا بحركة التحرر الوطني، وتوقفت لديهم عجلة الإنتاج الثقافي والمعرفي والتنمية البشرية، وعجزوا حتى عن ملاحظة ثورات التكنولوجيا، فتحولوا إلى مستهلكين ومستوردين، وأصبح مطلوباً منهم مراجعة ذواتهم ونقد أنفسهم وإعادة قراءة الأشياء من منظور واقعي محايد وموضوعي، بحثاً عن صيغة الخلاص، وصناعة طوق النجاة استمرار من هول الجملة الاعتراضية التي وجب عليهم تجاوزها، والانطلاق إلى استكمال مسيرتهم التي بنى جسورها أسلافهم باقتدار وجدارة، أسسوا من خلالها حضارة أمة وتاريخ فكر إنساني رفيع المستوى .

ليس صعباً على أمة تمتلك من الأصالة والتميز والتاريخ أن تتجاوز كبوتها

العابرة، وأزمتها المؤقتة، وأن تنطلق إلى استشراف المستقبل من خلال رؤية ونظرية
تحرص على إنجازها، ومواقف نظرية تحاول ترجمتها إلى واقع عملي، ودروس
مستفادة تترجمها إلى نهضة ومشروع مستقبلي، وإدراك دقيق للمفاهيم، والوعى
بحقائق الأشياء وطبيعة الآلية الثقافية، التي تحيلها إلى عتاد وفكر وإنجاز.

وليس صعباً على أمتنا أن تستعيد قراءة تاريخها، من خلال حفز متواصل إلى
استطلاع أفضل ما فيه لإعادة بناء جسور الثقة بالذات، وضمان تواصل الأجيال،
مع التركيز على قيمة المشترك الإنساني، الذي جمع معها كل شعوب الأرض في بوتقة
الفكر العربى الموسوعي، الذى حمل من منظومة القيم الإنسانية العليا ما أحترم به
حقوق الإنسان، وانطلق من خلاله إلى إعلاء شأن قيم الحق والخير والعدل والجمال
والإخاء والمساواة بوصفها حقوقاً مطلقة وواجبة للإنسان.

جاء الحوار النقدي والثقافي على مدار أيام المؤتمر الأربعة وعبر قاعات السفراء
والوزراء بقصر المؤتمرات بمراكش، ومن خلال التعقيب وأوراق العمل
والمداخلات والمناقشات الجادة جاء الأمر كله كاشفاً عن عدة اعتبارات، لها أهميتها
وقيمتها ومركزاتها التاريخية والمرحلة المستقبلية، ومنها:

١- وجوب الانطلاق من البحث عن الصالح العام للأمة، والموضوعية في قراءة
واقعها وماضيها دون انفصام، أو تجاوز، ودون مبالغة أو تهويل، أو مغالاة
أو تضخيم، ودون تسطيح أو تهوين.

٢- الرغبة الصادقة في بناء مشروع ثقافي مستقبلي، ينهض بتحقيق احتياجات
الأمة فكراً ووجداناً، ويحقق جانباً من الهاجس القومي في الرّهان على بناء
مستقبل أفضل، ربما يقارب أرصدة الإنجاز التي صنعها العلماء العرب،
وصناع المعرفة على مدار قرون طوال تحدث فيها العلم بالعربية.

٣- احترام الرأى والرأى الآخر، وإيجاد مساحات مشتركة من التلاقى
والتداخل والثقاف، وتجاوز تضخم الصوت الواحد؛ مما قد يدعو إلى

الانغلاق، أو الوقوف عند حد الاستعلاء على الآخر، أو نرجسية الذات فحسب، حيث بدا المطلوب التعامل بشفافية وجسارة، بعيداً عن المخادعة أو المراوغة أو الادعاء والافتعال والزيف.

٤- بناء جسور العلاقات الثقافية بين الشعوب والأمم على أسس صحيحة ومعايير قوية، تضمن لها حقها في البقاء بعيداً عن التهميش وضغوط التخويف، وبمناى عن المساس بمقدرات الهوية والكيانات، وبمعزل عن طمس معالم التاريخ والتراث الإنساني.

٥- وجوب تحقيق الحد الأمثل من الكفاءة والندية؛ حتى نستطيع مجازاة الآخر بأدوات متقاربة أساسها صحة المنهج، ووضوح الرؤية، والتخطيط العلمى الدقيق، وتجاوز ثقافات الكلام والشعار والمزايدة إلى بناء ثقافات الفعل والإنجاز، مع ثقافة المرونة والاعتدال والتوازن، مصحوبة باحترام المشترك الإنسانى بكل ما يطرحه من مؤشرات ودلالات ومساحات وأبعاد، وبكل ما يحققه من إنجازات حضارية راقية.

كانت موضوعية الحوار النقدى والثقافى مدخلا جيداً وسمتاً عاماً لكثير من صيغ العرض، التى تبارى فيها المفكرون، لاسيما من حسنت لديه المقاصد وصحت النوايا أملاً فى تحديد موقع مناسب لثقافتنا العربية على خريطة العالم المعاصر ومواجهة كل التحديات دون استجابة لروح التقاعس أو الانشطار أو دواعى الإحباط، تحت أى من الظروف أو الأعباء أو المعوقات.

وبقيت مواقف الشرود الذهنى والخروج عن السياق ظاهرة مكملة لأشباهها فى المؤتمرات الجادة، التى لا بد أن تُبتلى ببعض المتفعين أو أنصاف المثقفين ممن يحولون أنفسهم إلى خصوم لثقافتنا - وهم من أبنائها- إما من باب الرغبة فى المخالفة- وهذا هو الأرجح- وإما عن غير فهم لجوهر خصائص تلك الثقافة بكل أبعادها الإنسانية.

فى سباق ثقافتنا العربية الإسلامية

ليس من المبالغة أن نزعـم أن الثقافة الإسلامية قد نهضت على أساس الحوار بدليل المطلوب الجدل المشروط بالحسنى، والدعوة بالحكمة، واحترام الآخر على مختلف انتماءاته العنصرية، وعقائده بدليل ما درجت عليه من انفتاح ذهنى عبر حركة الترجمة من العربية وإليها دون تحفظ أو تعقيد، فكانت كل لغات المرحلة داخلية فى عباءة العربية، نقلًا منها أو إليها دون جمود أو انغلاق، بقدر ما كانت سبيلًا من سبل المشاركة والإضافة والابتكار؛ وهذا هو المحك فى أصول الثقاف والتلاقى بين الثقافات، وهو نفسه الفاصل الحقيقى بين ثقافة حية وغيرها ميتة.

من حقنا أن نفترض - على سبيل الجدل - ماذا لو كانت ثقافتنا تصادية أو انطلقت من الصراع مع بقية الثقافات، كما اتهمها أدعياء التنظير الثقافى ؟

لو حدث هذا لأغلقت أبوابها على أبنائها، فلم تعرف الدخيل والمغرب، ولما أخذت وأعطت فى كل فروع العلم والمعرفة التى تجاوزت منطوق التخصص إلى إطار الموسوعية الفضفاضة، كما تجاوزت إيثار لغة بعينها إلى كل لغات المرحلة بين وسيطة مثل السريانية، وبين لغات أصلية لها أرسدتها التى تضرب فى العمق الثقافى على طريقة اليونانية والهندية والفارسية.

لو حدث هذا - جدلاً - لما استمرت تلك الثقافة على مدار حقب التاريخ تنشر علومها بالعربية، وتشيع مصطلحات علمائها وأفكارهم، عبر جامعات أوروبا فى عصور الظلام، حيث بدت قادرة على العطاء بلا حدود أو حواجز؛ قدرتها على الأخذ والتبادل دون

تعصب أو تشنج تحت أى من الظروف؛ الأمر الذى بدت تجلياته أكثر ظهوراً من خلال أمرين :

ترجمة كتاب الشعر، وكتاب الخطابة لأرسطو بقدر ما أتيح للعرب من آليات ومفاهيم اصطلاحية في مستوى الترجمة بما يتسق وأنماط الإبداع لدى شعرائهم التى اختلفت في طبيعتها النوعية عن مواد الإبداع في الشعر المسرحي اليوناني.

والثاني في ذلك الاندفاع إلى المشاركة في صناعة المنتج الثقافي، دون نظر في طبيعة المولد بقدر التحول إلى طبيعة النشأة والتكوين، حتى ذابت الحدود الفاصلة بين الأجناس والأديان تحت مظلة القبول والتسامح في الفكر الإسلامي، فكانت إسهامات الرازي والبخاري والجرجاني، وغيرهم من أبناء وسط آسيا موازية لإبداعات لشعراء العربية الأحماح، وكان قبول ثقافتنا لجهود المسلمين دون امتهان لعالم، أو تحقير لمنتج ثقافي تحت أى من مقومات الاضطهاد أو العنصرية، أو التفرقة، أو الاستعلاء.

من هنا يأتي البحث في مستقبل الحوار بين الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات، باعتبارها مؤسسة لهذا الاتجاه، امتلكت مفاتيحه، وتمكنت من أدواته، وتستطيع أن تصنع منه نسيجاً متجدداً يتسق مع إيقاع المرحلة، ويصدر عنها من جانب، ويستطيع التواصل والاستمرار وتجديد ذاته مستقبلاً من جانب آخر.

تبدأ آليات المنتج الثقافي في الظهور، من خلال عدة اعتبارات أساسية :

١ - إعادة قراءة واقع مجتمعاتنا الإسلامية بشفافية واقعية، بعيداً عن الانزعاج أو المبالغة، وبعيداً أيضاً عن المغالاة والمغالطة، ودخولاً هادئاً إلى دائرة الحيدة والموضوعية، بما يستدعى وجوب تصحيح صورة المسلمين - وليس الإسلام - لدى الآخر، مع رفض اعتداءات الآخر على حقوق الإنسان تحت زعم نشر الحرية، أو فرض رياح التغيير بالقوة، أو تحويلها إلى عواصف عاتية تستهدف اقتلاع الجذور، أو المساس بالأصول، أو تهميش القوميات، أو

التلاعب بالمقدرات والكيانات، أو الاستخفاف بالثوابت والمقدسات .. وهنا يجب احترام وحدة النوع والتعددية في آن؛ انطلاقاً من دعم مفهوم "المشارك الإنساني" وتقدير عطاءاته الحقيقية في التاريخ البشري، وانتهاء إلى قبول التعددية التي تنم عن وعى وفهم وقبول لكل ما ينتجه الآخر من باب التبادل النفعي من ناحية، والتلاقى الإنساني المطلق من ناحية أخرى.

٢- التفكير العلمي الجاد في ثنائية التقدم والتخلف، وفي توزيع الأمر جغرافياً بين الشمال والجنوب، وزمناً بين الواقع وتوقعات المستقبل؛ الأمر الذي يتطلب توظيف الجهود في اتجاه واحد، لا بديل له طبقاً لمعيارية محورية تنطلق من ثلاث منطلقات :

- إعادة قراءة الماضي، لا من منظور التباهى والتفاخر، ولا من بواعث الاستعلاء أو الركون إليه، بل من منطلق بناء جسور الثقة بالذات والأدوات والقدرات، واتخاذ - أى الماضي - متكأ للحضور القومي إيماناً بالتواصل والاستمرارية، والتحول من ثقافة القول إلى ثقافة الفعل والإنجاز، ومن ثقافة التذكُّر إلى ثقافة الإفادة والاعتبار بالدرس الواعى والمفصل في بناء رؤى المستقبل.

- المقاومة الهادئة والمتأنية لحالة التردُّى التي تعانيها الأمة، مع الاعتراف بطبيعة كِبَوتها الطارئة، باعتبارها مرحلة عارضة وجملة اعتراضية لا تقف حائلاً دون حركة الاندفاع إلى الأمام، ولا تدعوها للتراجع أو الانكسار، لاسيما إذا قيسَت أزمة الفترة بكثير من الأزمات، التي شهدتها الأمة وقاومتها، وانتصرت خلالها على كل خصومها، من لدن الثورات التدميرية في حقب التاريخ من الزنج والقرامطة، إلى تدفُّق جمحافل التتار، إلى تدفُّع موجات الصليبيين، إلى الاستعمار الأوربي الشرس في القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين، إلى حركات التحرر الوطني والقومي التي أعادت للثقافة العربية هيبتها وصلابتها وقوتها، دون انقطاع أو تراجع أمام كل محاولات التغريب في الأرض العربية.

• وضع الشروط والمعايير العلمية المحايدة في قراءة الموروث، لا من قبيل السيطرة أو الهيمنة أو حتى الاستكانة أمام مشاهد الماضي عطاءاته، بل من قبيل صناعة الحوار معه، والجلد من خلاله، والإضافة إليه، والمناقشة حوله، والاستفسار عن أسرارهِ ومكوناتهِ، قصداً - بذلك - إلى إحيائه من منظور عصري متجدد، يقربه إلى النشء، ويؤسس لمفاهيمه دون اغتراب أو عزلة؛ الأمر الذي يتطلب جهوداً قومية متكاتفه تنهض على أساس من المرونة في مواجهة تحديات العصر، وتتجاوز مسألة الانشطار الفكري بين منطق المعاصرة والإحياء، فكلاهما ينتهي إلى هدف واحد، منطلقه الإيمان بحرية الفكر الذي تقبل تعرّب الشعوب والأمم، ودخولها عن رضا وقناعة في عباءة الثقافة الإسلامية بكل ما ارتدته من أثواب الرحابة والعمق والاتساع والمرونة.

٣- الاهتداء بحقبة السلف الصالح في سياق التأليف والإبداع في كل العلوم الدينية واللغوية والأدبية والتاريخية والإنسانية، إلى جانب ما أحرزته في العلوم الطبيعية والتجريبية، وما يلفها جميعاً من ذلك التداخل الرائع بين قضايا العلم والإيمان، دون اعتبار الدين حجر عثرة في سبيل التقدم، والاندفاع تجاه الأفضل؛ خاصة إذا تطلب هذا الدين إعمال العقل من خلال التفكير والتدبر في أسرار الكون، والاندفاع إلى احترام السمو الأخلاقي والوجداني البشري تحت مظلة حقوق الإنسان في الحياة والحرية والمساواة والإخاء، وهي أيضاً حرية في اختيار العقيدة، وإقامة العبادات والشعائر في حرية تامة، دون خوف أو قهر أو استعباد.

٤- تحديد مفهوم الإصلاح وبواعثه وآلياته في مساق إحياء علوم الدين والدين، دون انحياز أو تعصّب؛ فمن حق كل شعب وكل أمة أن تأخذ بما تراه صالحاً لبناء أجيالها، ورسم سياسة حياتها واقعاً ومستقبلاً في ظل شراكة حضارية واقعية وواعية صنعها الفكر الإسلامي وأصل لها في اعترافه بالآخر، واحترام الحدود الفاصلة بين البشر حسب مبلغهم من العلم والتقوى، وهو ما انتهى إلى احترام المشترك الإصلاحي في تاريخ الأمم، والإفادة من تجارب الآخر

مكانًا وزمانًا؛ فمن حيث المكان يمكن الاستفادة من تجارب الأمم الناهضة من قصة كفاح اليابان أو الصين وغيرهما، ومن حيث الزمان يمكننا الاستفادة من ثراء التجارب التاريخية التي صمدت فيها أمة الثقافة وثقافة الأمة، فلم تتحول يومًا إلى ثقافة تاريخية ولا رموز غامضة ولا طلاس مستغلقة، بقدر ما ضمنت من المرونة والتجديد في كل تيارات الفكر ومناحيه، وعلى رأسه كان تجديد الفكر الديني، وتجديد الخطاب الإنساني بما يتسق وإيقاع حركة التاريخ مع توالى الحقب، وتلاحق الأحداث، وتراكم المعارف، وتوالى التحولات الإنسانية.

٥- عدم التنازل أو التوقف عند حد القول في برامج الإصلاح، مع محاولة تجاوز الجدل حولها؛ باعتبارها ضرورة مرحلية، تستوجب الأخذ بالأسباب، وتجاوز حد الانشغال بالتفاصيل إلى قراءة أسس التفاعل مع دراسة تداعياته عبر مشروعات التحديث والتغريب، والهوية الحضارية والثقافية، وتجاوز إرباك المصطلح وضبابية الرؤية إلى بناء مواجهة صدمة الحداثة بقوة وجسارة، دون خوف على الهوية القومية أو الدينية أو الشخصية، إذا أخذنا بمبدأ الحصانة والقدرة على المواجهة، أو استطعنا تحويل الحداثة لخدمة التراث وحمايته، دون تعميق هوة الخلاف بين المنطوق الحدائى والتراثى فى صورة طرقى خصومة، إذ الصحيح فى الخروج من أزمة الازدواجية صناعة المصالحة الثقافية بين القديم والعصرى بتحديث الموروث مقابل تأصيل المستحدث، وهذا يكفى لصناعة مستقبل أكثر وضوحًا.

٦- الشجاعة فى مواجهة الذات قراءة نقدًا وتحليلًا، وإعادة النظر فى صياغة مشروع الخطاب العربى العصرى بكل أبعاده : التربوية والأخلاقية والشبابية والإعلامية والتثقيفية والدينية، مع ضمان الحد الأمثل من التواصل المعرفى والتجانس الفكرى، والتلاقى الثقافى بين الأجيال، وهو ما لا يتأكد إلا من خلال تعزيز صيغ الحوار، وتعظيم دورها فى قراءة التراث من داخله وخارجه - على السواء - عبر مناهجنا والإفادة من مناهج الآخر، فى سياق النسبى

وتجاوز المطلق، مع احترام الثوابت في سياق المتغير، وتجاوز التخوف من القفزة المعرفية والطفرة الثقافية، التي قد تمثل ثورة أو مدخلًا جادًا إلى الاندماج في منظومة التحديث والتطوير الكبرى، التي تعتبر سمة من سمات المرحلة ومتطلباتها، وليست من قبيل الترف والوجاهة.

٧- الأخذ بمنطق التحليل المنهجي، وتجاهل عشوائية الفكر، أو الاندفاع الجاد من خلال إرادة التغيير في ظل ممارسات إنسانية واعية، تحترم منظومة القيم، وتتحول إلى ثقافة جماهيرية ومجتمعية، أكثر منها ثقافة نخوية أو سلطوية، لعلها تحقق طموحات المستقبل، وتبنى مرتكزاته الأساسية في ظل خطوط التنمية وتحقيق العدالة، واستكمال التحرر الوطني والقومي في الانفلات من الهيمنة والتبعية، وتنمية قضية التجديد الحضاري، دون استئثار الدونية أو مركب النقص لمجرد التخلف - مؤقتًا - عن مواكبة أحدث تيارات العصر المتسارعة، ولا ننسى حاجتنا الماسة - هنا - إلى الانخراط الفعلي في منظومة التحديث أخذًا بآلياته، وفهمًا لتوجهاته وأبعاده انشغالًا بالانخراط في قاطرة التنمية البشرية، ودعمًا لاحترام الثوابت والأصول واحترامًا للخصوصية الثقافية لكل أمة، أيًا كانت طبيعة ثقافتها التي تظل جزءًا لا يتجزأ من شخصيتها.

٨- تحديد موقف ثقافتنا من شروط التغيير، بدءًا من إمكانية تفعيله، وتحويله إلى مشروع حقيقي، وإنجاز فعلي على أرض الواقع، نمتلك آلياته ومدخله ليقود إلى مستقبل أفضل، شريطة أن ينطلق من الداخل مستهدفًا - أساسًا - تعميق فكرنا العربي، مع احترام الوعي الجمعي، وتجاوز منطق التشرذم والانقسام والتناقض والمزايدة، إلى محاولة تشخيص الحالة العربية الإسلامية لا من قبيل التباكي أو الاكتفاء بالرصد والعرض، بل الانطلاق إلى طرح خطط زمنية للإصلاح الحقيقي، وصياغة التحولات والبرامج الجادة في ظل احترام المرجعية، وصحة الرّهان على إنجاح الهاجس القومي، وإعادة النظر في

ترتيبات البنية الثقافية، وتعزيز فعاليات ثقافة المعرفة والانتباه والتطوع، مع ثقافة المنهج والحوار وتجديد عطاء العقل العربي، مع تكامل المرحلة والتكامل المؤسسى فى رسم خطط المستقبل، من خلال رؤى وأفكار ومناهج متجانسة.

٩- الشجاعة فى مواجهة الاتهام والافتراءات الباطلة، ومنها - مثلاً - ما أُلصق بالإسلام من صور الإرهاب أو التخلف، وهو ما ليس منه بالفعل - بل هو منها براء - إذا أخذنا بموقعنا كأمة قادرة على البقاء؛ لأنها لم تخرج من دائرة التاريخ، ولن تخرج منه تحت أى من الضغوط، بقدر ما تخضع لقوانينه التى تستطيع التعامل معها بمرونة واقتدار، إذا أجادت إعادة اكتشاف مناهج التغيير وحدوده ومتطلباته، والعودة إلى قراءة الذات، وتكريم الإنجاز الإنسانى، وإدانة ثقافة التخويف والترويع والإرهاب، التى ينتهجها الآخر بلامبررات إلا مجرد استعراض القوة، أو محاولة وتغيير موازين الحق والباطل، أو نشر ثقافة القتل والإبادة والإفساد والتخريب والتدمير، دون حساب لتأطير محورى الخير والشر إلا من قبيل الأهواء والأمزجة، والاندفاعات الحادة إلى الغزو الثقافى الهادف - أحياناً - إلى إسقاط ثقافتنا من الحساب، أو فرض نموذج مختلف أو برنامج قهرى أو ما يشبه ذلك من إيهامنا بما ليس فينا من تعصب أو تخلف؛ الأمر الذى يتطلب - بدوره - وتأمّل المقاصد العليا من وجوب العودة إلى كلمة سواء لإعادة جسور التلاقى، التى أسّس لها الإسلام منذ حوّل العرب من قبائل إلى أمة تمتلك المفاتيح الحاكمة للإصلاح وصحة التوجيه، دون تناقضات بين ما هو وطنى وقومى وإنسانى وإسلامى، إذا تجاوزنا النعرة القُطرية التى شكلتها الهيمنة الاستعمارية تمهيداً لاحتلال الأرض والفكر تحت دعوى الحرية الزائفة، أو التجمّل المقتعل أمام المستضعفين والأقوياء بنشر الديمقراطية فى مجتمع كان يعرف جيداً مقومات النهضة وصناعتها عبر منطلقاتها الجمعية والعلمية معرفته بمفاتيح المستقبل ومواجهة التحديات، والمشاركة فى التنافسية، وإدراك الطبيعة النوعية للحدود الفاصلة بين الحرية والفوضى، بين الحوار والصراع، بين الوحدة والتعددية،

خروجًا من ذلك التيه العميق برؤية وموقف وخطة عمل تعزز دور الأديان، دون مسخ للحقائق، أو تشويه للشوايت، أو التشويش حول الحقائق، بقدر ما هو مطلوب من تعظيم ثقافة الإنتاج، وعمق المنهج وتحديد المصطلح والمفاهيم بعيدًا عن الانحياز أو التزييف، واحترامًا لضوابط العقل الصحيح، الذى يعيد إلى الأمور ما قديده ومعوجًا منها فى اتجاه مضاد.

١٠- الاحتكام إلى التاريخ والواقع، لا باعتبار التاريخ ماضيًا مقطوعًا؛ بل باعتباره مدخلًا وجسرًا يتواصل مع الواقع، وبالتالي فهو بوابة المستقبل بما تفتحه من متطلب الثقة بعيدًا عن استمرار روح العداة والمؤامرة، أو تضخيم ساحة الخوف من خطط الآخر، التى يمكن مواجهتها بحصانة الثقافة ومنعتها، إلى جانب تقويتها - توفيقًا لا تلفيقًا - دون تصادم أو عدوان أو انحسار فى ظل نظرة أحادية تعجز - غالبًا - عن تحقيق التقدم.

الاتجاه نحو المستقبل ومستوى الرؤية

لعل الحوار المنهجي ينتهى بنا إلى الخلاص من تداخل دلالات المصطلح، ومحاولة الخروج من دائرة الفوضى، وخلط الأوراق بالوصول إلى طبيعة الحدود الفاصلة بين مفاهيم الصراع والتصادمية، وصيغ الحوار والبحث عن المناطق الآمنة في خريطة الفكر الإنساني.

ولعل الاندفاع المنهجي أيضًا نحو رؤية المستقبل يبدأ : من وضوح الرؤية، وتجدد قراءة ذلك المشترك الثقافي في بعده الإنساني الرفيع بين القبول، والتأثير والتأثر، وبين محاور الأخذ والعطاء، إلى احترام الانفتاح الذهني، والدعوة إلى أعمال العقل والفكر في صورة إنسانية رحبة؛ محوراً الحيدة والموضوعية، وأساسها سلامة المنهج، وصحة النتائج، وعدم الافتئات على التاريخ أو تزيف حقائقه وتفسيراته.

مثل هذا الاندفاع يظل ضئلاً لصحة مسار الأمة، من خلال قياداتها الفكرية الواعية، بعيداً عن التخبط والعشوائية والارتجال، إذا أردنا أن نحقق - بالفعل - خطوة جادة نحو بناء مستقبل أفضل، وهو ما يمكن إيجازه في عدة مسائل ومقترحات منهجية، منها :

- طرح صورة من المتوقع بناء على الشفافية في قراءة معطيات الواقع دون انحياز أو جور، وإعادة النظر في منظومة تاريخ الأمة، لا بوصفها مجرد ماضي نفتخر به، ولكن باعتبارها عاملاً مؤسساً لإيجابيات الواقع وآليات المستقبل،

وبناء الثقة بالذات؛ فال تواصل الزمنى هنا يمثل جزءاً، لا يكاد يتجزأ من التواصل الإنسانى فى كل صوره وأشكاله ومستوياته وأنماطه.

- موضوعية الرؤية فى سياق صحة الحوار النقدي، بما يسمح بمحاسبة الذات ومراجعة النفس، دون جلد أو تقريع بما لا يضيف جديداً سوى التراجع والتدهور، وزيادة مساحة الانكسار والانزامية، ويجب تعزيز الأمر بقبول التعددية، وإفساح الصدر لمقولات الآخر قبولاً أو رفضاً ومناقشة، والاتجاه نحو تعديل ما نستشعره من احتمال الخطأ أو وقوع التجاوز، أو عدم القبول بالشكل المناسب.

- الإصرار على رؤية المستقبل من منظور منهجى علمى عربى رحب، وإسلامى أكثر رحابة، نتجاوز فيه مراحل اليأس والقنوط التى قد تملئها مؤشرات الأحداث - أحياناً - فالتاريخ ليس ملكاً لأحد، والأصول لا تذهب سُدًى إذا ما حدث التواصل والتلاقى بمنأى عن التباهى بالذات، أو التهاوى فى الآخر، ففى وسطية الفكر ما يضمن سلامته دون تطرف هنا أو هناك، وفى غيبة التطرف يظل كل شيء مفهوماً وواضحاً وقابلاً للنقاش والإضافة والابتكار، وفى غيبته - أيضاً - تبين الحقائق، ويتكشف جوهر الأشياء.

- بناء مشروع عربى نهضوي؛ منطلقاته الكبرى هى مرتكزات الثقافة والأصول الثابتة دون تفريط أو تهاون فى محاولة النيل من أى منها؛ باعتبارها تراثاً إنسانياً له أبعاده وآثاره ومقوماته وضوابطه، مع شمولية الرؤية فى تحقيق التوحد الاقتصادى والتكامل المعرفى، وإتاحة الفرصة لأجيال المستقبل العربى فى إعادة صياغة علاقات الواقع العربى العربى، من خلال حرية الفكر من جانب، وتشجيع التميز والتفوق والابتكار من جانب ثانٍ، مع الأخذ بآليات المعرفة المعاصرة من جانب ثالث.

- ثقافة الاعتراف والصراحة فى إدراك حجم التحديات المحلية؛ مع تهيول

شأنها، مع تحديد الآليات المطلوبة من خلال أبناء الأمة، دون فرض أو تبعية، وعندها يتم التلاقى والتكامل الحقيقى بين العربى والإسلامي، بما يمكن أن تنهض به المؤسسات المتعددة، التى تتبنى قضايا الفكر ودراسة منهجياته، بعيداً عن طبيعة التوجُّهات السياسية للحكام، وانحيازاً إلى تحقيق طموحات الشعوب وآمالها؛ الأمر الذى يبدو جلياً فى إمكانية توظيف التكنولوجيا فى خدمة الفكر الإسلامى؛ على غرار ما يقع من خدمة غيره، مع مراعاة سرعة التحرك فى هذا الاتجاه؛ حتى لا يظل المقترح حبيس الأدراج، أو تذهب نتائجه المتوقعة أدراج الرياح !!

- الاتجاه إلى بنية المشروعات المستقبلية، التى تفى بتحقيق بعض طموحات أبناء الأمة ممن أن لهم المشاركة فى بناء مجتمع المعرفة، وبداية الخروج من شرنقة الاستهلاك إلى دائرة المنتج الثقافى والمنتج العلمى، بما يسهل أمامهم مهمة اللحاق بركب التقدم، أو يختزل المسافة بين المتقدم والمتخلف، أو ينبئ بإمكانة البحث عن حلول فاعلة لمشكلات الجيل، بناء على تواصل الخبرات وتراكم التجارب الإنسانية، التى ربما لا ندرك أبعاد دورها الحقيقى فى نجاح المشروع بشكل جاد، إلا من خلال الخطوات الجادة والممارسة الفعلية لأفضل ما هو متوقع منها.

والتقويم هنا ينقسم عبر مسافتين : إحداهما قراءة الواقع التي تكررت مرارًا عن قصد، وهذه عرضنا لكثير من ملاحظها وقسماتها وتداعياتها. وترتهن المسافة الثانية بتحليل الإيجابيات المتوقعة من المشروع المستقبلي، والتي يمكن أن نحلل من بينها عدة نماذج نرصد منها على سبيل الذكر والتأكيد إلى حد التكرار أيضًا :

١- تعزيز دراسة المشترك الإنساني بإدخاله في دائرة الدرس والتحليل، واعتباره مدخلًا هادفًا إلى التصالح مع النفس ومع الآخر، وهو التصالح المطلوب بين أبناء الأمة تجاوزًا للفجوات الفكرية المصطنعة، أو الاتجاهات المتناحرة ضامنًا لصحة التوجه إلى طريق التنمية البشرية في صورتها الصحيحة البناءة؛ حيث تحترم الفكر وحرية الإبداع احترامها لمنظومة القيم وصناعة جسور التواصل، ومقومات المدين السابق واللاحق.

٢- تفعيل قنوات الفكر وضمان الرحابة الهادية إلى إمكانية الانفتاح على كل اجتهادات الفكر الإسلامي، في سياق مناهج التنوير والمعاصرة التي تستدعي الهدوء والرزانة والمراجعة، مع تأمل الأشياء بعيدًا عن العصبية والتشنجات، وبعيدًا - أيضًا - عن عدم الوعي الكامل بطبيعة الطرق الملتوية بين شعاب ومنحنيات، مما قد يدعو إلى إثارة الغموض أو التوقف في مفترق الطرق، على نحو ما يراود بالأمة - أحيانًا - ككيان، أو بالثقافة كهوية، أو بالتاريخ كأصل لها.

٣- تلافى صيغ الانقسام المجتمعي أو الانشطار الذاتي، والعودة إلى تأصيل منطوق رحابة الفكر المنهجي في قراءة المستقبل؛ والوعى المناسب بضرورة تسخير عصر المعلومات في خدمة الفكر الإسلامى المتهم دائماً بلا مبرر، وآن له أن يحقق الرد الفعلى على كل الافتراءات.

٤- صناعة مشروع التحديث والإصلاح تحلياً، لاسيما إذا امتلكتنا إرادة التغيير الكافية لإنجازه، والآليات المناسبة للإقدام على مراحله الأولى؛ بدءاً من مواجهة صدمة الحداثة بتأصيل عطائنها وتحديث موروثنا أمامها، إلى صناعة المزوجة الهادئة بين ذلك الموروث والمستحدث، دون تراجع لأى منها على حساب مسيرة نواميس الكون، أو اجتهادات الخلف استكمالاً لما صنعه السلف الصالح.

٥- تفعيل التكامل المؤسسى فى صناعة قنوات المعرفة، وبداية إنتاج الثقافة، ومواجهة التحديات، وتقوية الجسر الثقافى مع الآخر، مع سرعة الاتجاه إلى ثقافة الفعل بجسارة وقوة، تتجاوز فيها حد التخوف من النتائج، التى لأحسبنا نتوقع أسوأ منها فى ظل حالة التردى والضعف التى حلت بنا، مع تجاوز حالة الخنوع والإحباط، والانتصار على منظور الانهزامية والتخاذل، وتجاوز مرحلة افتقاد الثقة فى الذات، أو فى منطوق التاريخ.

أما السليبات المتوقعة فلعلنا نرصد منها ما يستوجب التعرف عليه من باب التخوف أحياناً، والتراجع أمام باب الإصلاح فى معظم الأحوال، بدءاً فى ذلك من احترام حقنا فى الخوف على الهوية من أن تمس، ووجوب الحذر من اندفاعات رياح التغيير إلى حيث مقاصد التهميش أو المساس بالقوميات، أو الكيانات التاريخية.

من حقنا التعبير عن انزعاجنا المؤقت أمام المتغير، ولكن الإفاقة واجبة فى سياق القدرة على الاستيعاب، وسرعة التحول من دور التلقى إلى دور المرسل، ومن دور المستهلك إلى المنتج، دون تقاعس أو تواكل أو تحاذل أو انحصار.

ومن حقنا أن تهتز الرؤية - مؤقتًا - في شكل ضبابي أمام مرجعيات التغيير، على ألا يعقبها ما نخشاه من التراخي في الانطلاق إلى ثقافة الإنتاج، وتجاوز الخطابية والمزايدة وضجيج الحوار إلى حد الصراخ العويل، فالبديل أوفق وأولى في التحول إلى منظومة العمل والإنجاز قبل أى اعتبار آخر.

وعلينا ولنا - أخيرًا - ألا نتراجع عن مسئولية تحليل الخطاب المعاصر من خلال دراسات جديدة، تضمن توصيل رسالة فكرنا الحقيقي إلى الآخر، وإلى النشء؛ ضمانًا للتواصل والتلاقى والاستمرارية بشفافية ووضوح وصحة المرجعية، بما يؤسس لرؤية جديدة على كل المستويات التربوية والفكرية والإنسانية.

خامسًا : المنهجية والآليات

- ١- قراءة المنهج بين دوائر الصراع والحوار والمشارك الثقافي
- ٢- منهج الحوار الثقافي
- ٣- السابقون إلى الحوار
- ٤- المشارك بين الشباب أمام تحديات المرحلة
- ٥- مرجعية الحوار الثقافي
- ٦- مساحة الحوار بين الحرية والالتزام
- ٧- الشباب ولغة الحوار

قراءة المنهج بين دوائر الصراع والحوار والمشارك الثقافي

كثر الجدل وتعددت المواقف والقراءات، وتنوعت مسارات الاجتهادات حول الحد الاصطلاحي بين المفردات من حيث الدلالة المعجمية والتتبع التاريخي، إلى مستوى الإيقاع المرحلي، إلى الوفاء بمتطلب الفترة وظروف العصر؛ الأمر الذي بات مطلبًا ملحقًا للتحويل إلى محور للمناقشة عبر المؤتمرات والندوات والكتابات التي تعددت صيغها ومصادرها تعدد آلياتها ومقاصدها.

ونظرًا لأهمية الموضوع، وكثرة ما دار فيه من اللغط وجاد القول بين حق وباطل، بين اعتدال ومبالغات، فقد سعت بعض الجامعات إلى التفكير في إنشاء مراكز كبرى حول حوار الحضارات، إلى جانب البرامج المطروحة خلال البرامج الثقافية لبعض المراكز المعنية بالشأن الثقافي، ودراسة معطيات التاريخ والواقع في سياق عصري متجدد الملامح والقسمات والأبعاد.

بات من المطلوب - إذًا - وبهذه المعيارية أن تعاد قراءة الأشياء، وأن يعاد طرح المصطلح بمنأى عن عشوائية الفهم، أو مقاصد التداخل، أو الإيهام التي ربما يرمى إليها بعض المرجفين إما عن غفلة وقصور في الإدراك العلمي استقراء واستقصاء، وإما عن مقاصد غير طيبة في محاولة المساس بتاريخ الأمم والشعوب، أو انتقاص حقها في منظومة العطاء الإنساني التي يسجلها لها التاريخ عبر وثائقه ومصادره.

ثم بات من المطلوب - أيضًا - وجوب تصحيح المفاهيم العشوائية، التي تشدق

بها البعض حول المصطلح الأول في دائرة مفهوم " الصراع الحضارى " الذى برئت منه - بكل جدارة - ثقافتنا الإسلامية منذ تجاوز قضية العنصر والتعصب ومسألة الأجناس إلى ما تمتعت به من موسوعية الفكر وسلامة مرجعياته وعبقريته أدائه عبر مناهج أسست لها - وأصلت - الحضارة العربية الإسلامية تحت مظلة احترام كل الأديان السابوية، دون تفرقة أو مساس بأى من ثوابتها ومقدساتها، فجميعها جاءت من مصدر سواوى واحد؛ محوره التوحيد والعبادة، وإقامة العدل ونشر القيم الرفيعة والسلام والحق بين جميع البشر، على كل أرجاء الأرض.

وهنا تجلّت فجاجة الدعوة إلى الترويج لمصطلح " الصراع " ضرباً من الظلم لثقافتنا التى لم تعرفه، ولم تقم عليه، ولم تعترف به، ولم تنطلق منه على الإطلاق بقدر ما انطلقت من مقومات الرحابة والعمق والأصالة، تحت مظلة التسامح واحترام الآخر وقبوله أيّاً كان انتهاءاته، أو توجهاته، أو طبائع فكره.

وكان الرد المنطقي على أصحاب دعم هذا المصطلح ماثلاً في البحث عن منظومة " الحوار " الثقافي، التى بدت طوق النجاة من ربقة الاتهام، لاسيما حين ارتهن الأمر بالتخوف العالمى من الإسلام، بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، فبات العملاق الأمريكى يحلم بمزيد من التشرذم والتفتت والانقسام بين كل دول الأرض، ومنها ورد تحول هذه " الأمة " إلى " منطقة " بديلاً عن رمز الأمة، وإما إلى استيعابها في عباءة نسق أكبر يمكن أن تختفى فيها ملامحها، أو تبهت شخصيتها، أو يُنسى دورها التاريخى الأصيل في تأسيس مقومات الحضارة وتنمية الفكر البشرى.

اتجهت المؤتمرات والندوات إلى منعطف الدفاع عن الذات العربية الإسلامية، كما لو كانت قد أخطأت في حق البشرية، والحق أنها براء من ذلك براءتها من شبهة " الإرهاب " الذى لا يعرف ديناً بعينه، ولا وطناً بذاته، بقدر ما يعرفه من فوضى التطرف في أى من الأديان، أو على أى من المذاهب، أو حتى في غيبة هذا وذاك.

والحق الواضح أن الأديان تدعو إلى الحوار على المستوى العقلى والإنسانى، حيث

تضع له آدابًا وأصولًا وقواعد، وتصوغ له الأدوات والآليات، وما يتوقع منه من نتائج لها أثرها ودورها في صياغة علاقات المجتمع الإنسانى على أرفع مستوى، مما يكاد يقترب مما صاغته الثقافة العربية الإسلامية بدءًا من منطق الأخوة، التى انضم إلى ركبها بلال الحبشي، وصهيب الرومي، وسلمان الفارسي دون تفرقة بين عرب وأعاجم، حتى إذا تدفّق العلم وتعددت فروعه قدموا للبشرية زادًا ثقافيًا فى كل التخصصات، فكان منهم الرازي، والخوارزمي، والبخاري، والجرجاني، والسمرقندى وغيرهم من أفذاذ المعرفة وأساطين الفكر، بعيدًا عن لغة التعصب للأجناس أو الأقاليم أو الأوطان.

وتأكيدًا على تاريخية الظاهرة " المصطلح " والتحويلات المرحلية حوله، كانت دعوة الإسلام - أساسًا - إلى وجوب الجدل بالحسنى، وربط صحيح الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وترشيح عدم المبادأة بعدوان على الآخر أيًا كانت طبيعته، ومثل ذلك جاءت مطالب الصفح والعفو، مع تكريم الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والمحسنين منهم، فبدا المطلب حضاريًا فى أرقى درجاته وأرفع منازل.

من هنا كان للأديان حوارها وكان لها وحدة مصدرها وشرف غاياتها، وسمو مقاصدها، بعيدًا عن المحاولات الغوغائية بقصد النيل من أى منها أو تشويهه تحت أى من المسميات أو الأهداف، ومنه أيضًا كانت لغة الحوار هى الأصل فى التعارف بين الأمم، وبنية العلاقات بين الشعوب التى تقاربت وتفاهمت وتجانست عودًا إلى أصل الخليقة، ومنه - أيضًا - كان تجاوز مصطلح "الحوار" إلى وجوب البحث العلمى المحايد فى مسألة المشترك الثقافى باعتباره المدخل الجاد للتلاقى بدلًا من التنافر، والاقتراب بدلًا من التباين، والتجانس بدلًا للتباعد، والجدل العقل بديلًا للعنصرية والنمطية والانغلاق والجمود، ومنه أيضًا تأتى دراسة هذه الأرضية المشتركة، حين نفتح نوافذ ثقافتنا على الآخر بناء على دعم ثقافتنا فيها، وانطلاقًا منها دون استشعار للانزهاز أو الانكسار، وتأكيدًا على دورها الخلاق فى خدمة الإنسان، عبر ثمانية قرون من عمر الزمان تحدثت فيها كل العلوم بالعربية.

وعلى هذا الأساس المحورى الشامل للمفهوم، تعددت نوافذ المشترك بين ثقافتنا العربية وثقافات الآخرين، وتبدو هذه النوافذ المدخل الآمن لإعادة قراءة الأشياء بمنأى عن شبهات الانحياز، أو الاستعلاء، أو التهاوى فى الآخر، أو التباهى بالذات، أو حتى الانفصال عن معطيات الواقع. وعليه أيضًا تتجلى محاولات برامج المشترك لأن تفصل فى حدود المصطلح بما يضمه فى عباءته من كل المعطيات التاريخية والعصرية فى لحظة من لحظات التلاقى والانسجام بين كل ما هو إنسانى باعتباره صادرًا - أصلًا - عن الإنسان دون بقية الكائنات. فهل آن لنا أن نحدد الخطوط العلمية الفاصلة؛ وصولاً إلى دائرة المشترك فكرًا ومنهaja وإبداعًا بما يعزز سلوكنا، ويميد مشهد تاريخنا الأصيل بعيدًا عن أية مزايدات أو اتهامات؟!

" منهج الحوار الثقافي "

الحديث عن المنهج أو حوله قد يثير الشجن لاسيما في فترات العشوائية الفكرية، أو شيوع العبث وسيطرة الأهواء، أو إثثار ضجيج الأصوات حتى لو اخترقت الحقائق لمجرد إرضاء الذات، أو إثبات الوجود. وهذه آفة العلم في توجيه دفة الحوار عما قد يفقده مضامينه وأهدافه، وربما يجنى على نتائجه وتداعياته، أو يحيله إلى ضرب من الجدل العقيم، أو الهراء والخلاف الأرعن.

من المنطقي أن تنهض منهجية الحوار على أسس وأصول ومقومات وثوابت يعد الانطلاق منها والتشبث بها أصلاً في نجاحه، بما يقبل التنازل أو التهاون، ولا يقبل - أيضاً - التفريط في الكيان ولا التهميش تحت أى من الضغوط، وهنا تبدأ منهجية الحوار من قبيل الاتفاق المبدئي على عدة مفاهيم :

أولها : توفير المرونة والتسامح، مع الاستعداد لقبول رأى الآخر وطرحه على ساحة النقاش دون تشبث بآراء مسبقة إلا من خلال مرجعية مؤكدة، وأدلة وشواهد وحجج دامغة وبراهين ناصعة تثبتتها، وتجعل الالتفاف حولها ضرباً من المغامرة، أو المراوغة، أو المغالطات القابلة لتعديل.

ثانيها : تجليات الصدق والموضوعية، وأمانة الأداء، مع تغليب العام على الخاص، ونسيان توهج الذات أو الانبهار بكل ما يصدر عنها من تداعيات، وهو - أيضاً - ما يمتد إلى طبيعة العلاقة بالآخر، بعيداً عن التهاوى معه من باب

الدهشة والانبهار، بكل ما يدعو إليه، دون دراسة واعية بما ينم عن فقد ثقافة الثقة بالذات، أو ضمان مرجعية كل ما يلقي به إليها أو يدفع بها إلى قبوله.

ثالثها: الهدوء والأناة والتروى في إصدار الأحكام؛ تلك التى ينبغى التقليل منها إلا بناء على ضرورة، ومن خلال منهج علمى واضح المعالم بين مقدمات وفرضيات ومعطيات ونتائج، تحول دون الانصراف إلى الطرح العشوائى للأمور، بما قد ينذر بالوقوف فى دائرة الفوضى والانقسام أو مزيد من التشرذم والتشتت والفرق دون دواعٍ حقيقية إلى أى من هذا كله إلا فى غياب المنهج وصدق الرؤية ودقة الأدوات.

رابعها: احترام أخلاقيات المناطق الحوارية على مستوى اللغة، بعيداً عن الابتذال والسوقية، ووصولاً إلى الحد المناسب من توظيف المفردات والمصطلح مع احترام الحد النوعى الاصطلاحي دون افتعال إسقاطات على ما لا يحتمل الإسقاط، أو الدفع بتأويلات على ما لا يحتمل التأويل؛ الأمر الذى يحتاج كثيرًا من حكمة المحاور، مع فهم دقيق لمستويات الحوار وأنماطه دون قبول بالتهور والاندفاع، ودون استسلام لهيمنة الذات على ما حولها دون وجه حق من باب الرعونة أو الاستعلاء أو تجاهل الآخر أو رفضه.

خامسها: الاطمئنان إلى نتائج الحوار فى حالة ضمان صحة المنهج، وهو ما يتهيأ بتنمية ثقافة نقد الذات ومراجعة النفس، واعتبار الرأى الفردى مجرد خطوة على الطريق، قابلة للخطأ قابليتها للصواب، والاعتداد برأى الآخر قابلاً للصواب قبل الخطأ، وهو ما يحتاج - بدوره - دربة وخبرة، حاجته إلى العمق الثقافى وموسوعية الفكر بما يفتح الأبواب أمام المتحاورين للتلاقى أو الافتراق، للتقارب أو الاختلاف، وفى أى من الأحوال فلا فساد للود بينهم،

إذا كان الوصول إلى الحق هو الغاية، وكان المنهج العلمى هو الأداة؛ عندئذ تتقارب النتائج وتتلاقى، بحكم تقارب المساحات وتجنب الانطباعات، التى تضبطها آليات المنهج وخطواته؛ حماية من سيطرة الفوضى أو ضجيج الارتمجال.

السابقون إلى الحوار

لم تنطلق دعوى الصراع الحضارى من أرض عربية، لأنها لم تعرف ذلك الصراع ولم تصنعه، ولم تتخذه منهاجاً لها، ولم تعترف به مدخلاً لفكرها، أو صياغة لثقافتها.

ذلك أن ثقافتنا العربية قد تمتعت برحابة إنسانية لم تُتَّخَ لغيرها، ولذا ظلت شمتاً خاصاً مميّزاً لمسيرتها التاريخية التى لم تعرف الانقسام أو الانقطاع، بقدر ما عرفته من المرونة والانفتاح والتطور والتشاقف مع غيرها أخذاً وعطاءً، تأثراً وتأثيراً.

وليس من قبيل المبالغة ولا المزايدة على الآخر أن نزعِم أن ثقافتنا العربية الإسلامية كان لها قصب السبق على المستوى التاريخي، فبدت صاحبة العالمية على مدى ثمانية قرون من عمر الزمان، لكنها عولمة إنسانية لا تعرف القهر ولا الضغوط ولا السيطرة، ولا تعرف الاستهانة بمقدرات الآخر ولا مقاصد هدم تاريخه، ولو شاءت ذلك لكان من حقها بوصفها الأمة الفاتحة والغالبة، ولكنها أثرت الالتزام بمنظومة القيم الحوارية، التى دعا إليها الدين الإسلامى حين قصد إلى الانتشار بخطاب العقل، ودعوة التفكر والتدبر والتأمل، بعيداً عن الجمود والنمطية أو تعطيل الملكة الخاصة التى ميز الله الإنسان بها، وسخر له كل الكائنات بسبب من إعياها فى اكتشاف أسرار الكون والمخلوقات والظواهر.

وامتدت منظومة القيم الحوارية سلوكاً وعملاً، من خلال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، ممن كانوا نماذج عليا فى الطاعة، وتنفيذ تعاليم الدين

وآدابه، فجادلوا أهل الكتاب بالتي هي أحسن، وامتدت دعوتهم للآخر بالحكمة والموعظة الحسنة، وقالوا للناس حسناً، وأتبعوا السيئة الحسنة، وكان للسلف في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسوة حسنة في صورة الداعية الأول حيث زكَّاه ربه فكان على خُلُقٍ عظيم، ولو كان فقطً غليظ القلب لانفصوا من حوله، ولكنه كان - والمؤمنون معه - أشداء على الكفار، رحماء بينهم، وكان - صلى الله عليه وسلم - بحكم موقعه منهم - كان بهم رؤوفاً رحيمًا.

هنا تتجلى خصوصية الحوار الثقافي في عدة ملامح، تظل محسوبة للسابقين فيه من الرعيل الأول في :

أولاً: تقدر جدوى الحوار وجدّيته بعيداً عن المهارات والعبث، ويمنأى عن الإفساد والإضرار، وبمعزل عن الكراهية والحقد والتعصّب والانغلاق، فلاحوار في ثقافتنا إلا للبحث عن حقيقة، أو الإقناع بموقف، أو قضية، بصرف النظر - بالطبع - عن حوارات المصالح السياسية نحو نظرية الحكم لدى الفرق والأحزاب، وهذه تخرج - بدورها - عن دائرة الحوار الثقافي، وربما تتجاوز أبعاده الإنسانية الرفيعة.

ثانياً : الطبيعة النوعية للحوار، وقراءة مستواه بعيداً عن فرضية القهر أو الجبر، وانطلاقاً من أدوات الإقناع ومقوماته، وخروجاً من دائرة السفسطة أو ما يناظرها في بعض الفرق التي حاولت إلbas الباطل ثوب الحق، فثمة مسافة بعيدة بين غلبة المصالح الخاصة والمنطلق العام للقضية والموقف؛ الأمر الذي تجلّى في منطوق الحوار الثقافي باعتباره مرتكز العقل، وأساس البحث عن اليقين وجلاء الريبة والشك والظنون.

ثالثاً : آداب الحوار وأخلاقياته التي تبدأ من التواضع، وقبول الآخر، دون استعلاء الذات أو التباهي بثقافة (الأنا) أو (القوم)، إلى احترام منطوق الآخر في ظل باب الاجتهاد، الذي ظل مفتوحاً لمن أصاب وأخطأ، شريطة تعزيز آليات

الاجتهاد بأدوات جادة تظل ضامنة لمعيارية الصدق، دون الخوض في متاهات الضلال أو مسارات التضليل.

رابعاً : رصد نتائج الحوار وتداعياته على النحو، الذى تجلّت من خلاله في صناعة التاريخ العربى الإسلامى، فلولا الحوار الذى انطلقت به جيوش الفاتحين لنصرة الدعوة ما دخل الناس في دين الله أفواجا، ولما كان الفتح الأكبر - في عصر المبعث - بما تجسّد فيه من أرقى نماذج حوار المنتصر مع المهزوم في لغة الخطاب الحربى المتفرد، الذى تنادى به الرسول في قومه متناسياً كل سوءاتهم معه ليعطيهم الأمان وقت قدرته على الانتقام منهم، ولو شاء لأبادهم أو طردهم من مكة قصاصاً لما حدث معه، ولكنه تركهم طلقاء أمنين في ظل دعوة، كان أساسها وديدها الحوار.

خامساً : تواصل الحوار وامتداده عبر أجيال الأمة بما يضمن له مقدرات الأصالة والعراقة؛ إذ لم يكن دخیلاً على الأمة، بل نبع من دستورهما الموزع بين النصّين المقدسين : القرآن الكريم والسنة الشريفة، وبناء على أصالته كان امتداده ليجذب إليه كبار العلماء وأساطين المعرفة، فتزاحم القوم على المشاركة والإسهام الحضارى متجاهلين جنسياتهم؛ حيث وجدوا دفة الحماية لدى قوم رحبوا بالامتزاج والانصهار مع المشترك الإنسانى من لدن الفرس، والهنود، والسرّيان، واليونان وغيرهم من أمم الأرض ترحيهم بالنمط السلوكى الراقى الذى فتح الباب على مصراعيه أمام الإنسان في أى من المذاهب أو الأديان، لينلّ بدلوّه في بوتقة تلك الثقافة الرحبة الواسعة.

السبق في الحوار يعطى هذه الأمة حقاً تاريخياً يصعب تجاهله أمام أى من الزعم الباطل حول مفاهيم صراع الحضارات، أو محاولات إلحاق الحوار بثقافات أخرى؛ مما يتنافى مع أدلة التاريخ وشواهد ووثائقه، بما يضمن للأمة حقها في هذا المنعطف الإنسانى الدقيق، باعتبارها سبّاقة إليه حين علمت البشرية كيف يكون الإنسان إنساناً.

المشترك بين الشباب أمام تحديات المرحلة

جاء موضوع المؤتمر الذى عقدته رابطة الجامعات الإسلامية عبر وقائع الجلسة الأولى، التى راحت تعكس نموذجًا جيدًا من تواصل العطاء الحضارى للإسلام فى إيطاليا.

واللافت للنظر فى الموضوع أن الأساتذة جاءوا من جامعات إيطالية : فريق من جامعة نابولي، وآخر من جامعة فلورانس، منهم المسلمون ومنهم المسيحيون، بينهم من صور الود والتلاقى المنهجي، وصيغ البحث الجماعي، وعمل الفريق ما يدعو المتلقى إلى التأمل والمراجعة، خاصة حين يتلقى منهم شهادات عصرية تتسم بالصدق والواقعية، وتنهض على أساس الاستقرار، ورصد النتائج عبر أبحاث ميدانية، ورد منها :

أولاً : حديث علمى عن المتغير العالمى، والمتغير المجتمعي، وحالات عدم التوازن لدى بعض الشباب، والتخوف من عدم الارتباط بالمجتمع لندرة فرص العمل، ووجوب إعادة صياغة الحياة فى ظل منظومة العمل الجماعي.

ثانيًا : حوار حول الكيان الأسري، ونماذج الاستقرار العائلي، وسن الزواج، واعتبار الزواج ركيزة استقرار الشباب، وضمان مصير الأبناء، والهدوء تجاه المستقبل، والاهتمام بمنظومة القيم والنظم، وتقدير صور الالتزام السياسى والاجتماعى والدينى للشباب.

ثالثًا : حيث من سبيل المسلمين الإيطاليين على اختلاف دقة الإحصاء بين ثلاثئة

ألف مسلم أو ثمانمائة ألف، وتوزيعهم بين أصول عربية إسلامية، قدموا أنفسهم للمجتمع الإيطالي في صورة طيبة، وكيف أنشأ ثلاثمائة شاب مسلم إيطالي جمعية لنشر مبادئ الإسلام وتصحيح صورة المسلمين، ولكن المساحة الإعلامية لم تكن كافية لهم.

رابعًا : تركيز المسلمين منهم على فكرة التقارب والتفاعل والتكافل والوسطية في الإسلام، ووجوب تعديل صورة المسلمين بعد أحداث سبتمبر التي أسهمت في تشويه صورة المسلمين، عن فهم خاطئ لهم؛ مما وضع المشكلات والعقبات في أسلوب معاملة الشباب المسلم، وثمة فروق أساسية بين صورة المسلمين وصورة الإسلام نفسه بها له من قداسة واحترام.

خامسًا : الإشارة إلى وجوب دراسة الثقافة الإسلامية في صورتها الصحيحة، بعيدًا عن التشويه الذى أصابها في توصيلها للمسلمين وغيرهم، وكذلك صورة العربى المسلم التى امتهنت إعلاميًا، وصورة المرأة المسلمة، مع تحميل الإعلام مسئولية تشويه الصورة، ووجوب تصحيحها على المستوى الإعلامى الخارجى بشكل فاعل.

سادسًا : تحليل دور الإسلام في نشر الحضارة في صقلية منذ كانت معبرًا تاريخيًا للعرب إلى إسبانيا، وعلاقة مؤسس الأزهر الشريف بمؤسس صقلية، وتدریس المناهج الإسلامية من خلال الأساتذة المسلمين، وطرح موضوعات متعددة في الدراسات العليا حول الدراسات الإسلامية.

سابعًا : إسهام الإسلام في نشأة الشعر الأوربي، تأكيدًا لطبيعة التواصل والحوار الذى انتهجته الثقافة العربية، ونشأة الشعر الإيطالي - تحديدًا - متأثرًا بالشعر العربى المشرقى في صقلية، ونشر مؤلفات الأدباء المسلمين، مع الإشارة إلى تأثير رسالة الغفران للمعري في الكوميديا الإلهية لدانتي.

مداخلات علمية دقيقة، وشهادات من قبل الآخر، تحكى فصولاً من قصة تدفع

النهضة العربية في فترة ازدهار العلوم والفن إلى إيطاليا، لنتهي الحوار إلى رؤى جادة كان منطلقها الموضوعية والقراءة المحايدة لحركة المد الحضارى الإسلامى، وتأكيد اتساع دوائر العطاء الحضارى للإسلام.

وهكذا جاء العلماء الطليان للإدلاء بشهاداتهم حول النموذج الإسلامى المقترى عليه عبر دوائر الاتهام الظالمة ! الأمر الذى يحتاج توسيع دائرة مثل هذا الحوار المنهجى المشترك قصداً إلى تصحيح صورة المسلمين لدى الآخر، ودفاعاً علمياً عن صورة الإسلام المقترى عليه.

ويبقى محسوباً لهذا الحوار دقة التوجه، وسلامة التخطيط المنهجى الشامل، بها انطلق منه من حسن المقاصد، وسلامة النوايا حول طرح مشكلات الشباب وقضايا التربية والتنمية، والدور الإسلامى المتوقع، ودور الشباب فى صناعة منظومة القيم التنموية، ثم دور الإسلام فى تكوينها، وموقع الشباب فى قضايا المجتمع، ثم مشكلات الشباب المسلم فى إيطاليا والمشاركات الرياضية الفاعلة بين شباب المتوسط، وأخيراً آليات وأساليب تفعيل التواصل والتعاون بين شمال وجنوب المتوسط.

محاور بدت جادة ومداخل بدت متميزة، ينبغى أن نستزيد من أشباهها لتعميق مفاهيم الحوار الحضارى عبر رابطة الجامعات الإسلامية، التى نشكر لها هذا الدور البناء فى كشف جوانب المشترك الثقافى والإنسانى بكل قسائمه وأبعاده.



مرجعية الحوار الثقافي

حين ندعو إلى ضرورة الحوار أو تعزيز آلياته ومناهجه تظل مرجعية الحوار بمثابة المدخل الآمن لجديته ونجاحه وضمان سلامة نتائجه وتداعياته بعيداً عن التصادمية والجمود أو التثبث بالرأي، أو صلابة المواقف حين يلفها الانغلاق أو التعصّب.

من هنا تبدو أهمية توصيف المرجعية من حيث الدقة، والصدق، والشفافية، وسلامة المعيارية بعيداً عن هيمنة المصالح الشخصية، وبمنأى عن طابع المزايدة والمبالغات، وقريباً من التجرّد والحيدة والموضوعية والعلمية؛ وهو ما يتأسس عليه نجاح اللغة الحوارية في التوصل والإقناع والتواصل الجلي، الهادف إلى تحقيق نتائج عملية صحيحة ومتميزة وجادة.

في الحديث عن صدق المرجعية، غالباً ما يقودنا الأمر إلى المنطقة الحوارية، وتشخيص دائرة القول والمناقشة، فلا أقل من إلزام المحاور بالمصادر الدينية بهالها من خصوصية القداسة وصدق التعبير على المستويات الإيمانية والسلوكية والأخلاقية والقيمية والتشريعية؛ مما يجعل الحوار في هذه الدائرة أكثر رصانة وروية وأصالة، لاسيما إذا صدر عن الدعاة وعلماء الدين ممن يتطلقون من أهداف سامية، أساسها الأول تنمية الوعي الديني، أو تعزيز الخطاب لغة وهدفاً، أو تجديد القول في المشكلات والحلول، وبحث المهوم والقضايا المرحلية؛ الأمر الذي يتطلب من الداعية ألا يظل يردد قوالب جامدة بقدر ما يعيد توظيف القول في معالجة معطيات

المرحلة، وأن يكون واعياً بما تقتضيه الفترة وما يدعو إليه الواقع، وما يهفو إليه الجمهور من قراءات واجتهادات؛ فمن المؤكد أن الداعية المجتهد أفضل حالاً في دائرة عطائه وتأثيره من غيره حيث يمكنه الهيمنة على ضمائر جمهوره، والنفاذ إلى وجدانه، ودفعه دفعاً إلى المشاركة والفهم، ومنحه، مساحة من المناقشة والتشاقف والتداخل والتلاقى والحوار.

وأفة الحوار وعواره غيبة المرجعية المتخصصة الذي تحميه وتدعمه، وحيث تظل المرجعية بمثابة الموجه الأمين الهادى إلى نجاحه وموضوعيته، فمن شاء الحوار في السياسة فليكن على درجة من الوعي بخلفيات الفكر السياسي، وأصول الخطاب السياسي ومقوماته، حتى يضمن حدّاً معقولاً من المصدقية؛ وإلا فعليه الإيثار لأن يظل هادئاً في موقف التلقى مع دراسة الآراء والمواقف حتى تتشكل لديه ملكة الوعي وعمق الرؤية، وعندئذ يستطيع تكوين النسق الذاتى للمشاركة الحوارية دون فجاجة أو ادعاء، ودون جهل أو أخطاء.

ولنا أن نقيس على ذلك بقية المرجعيات الصحيحة للحوار، ولنا أيضاً أن نتوقع تحمل المسؤولية من لدن المؤسسات والهيئات الداعية إليه والآخذة بمناهجه، والدافعة إلى قراءة ضروراته وحتميته؛ على غرار ما نعرفه - مثلاً - عن دور رابطة الجامعات الإسلامية، ورابطة العالم الإسلامي، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجمع البحوث الإسلامية، والمؤسسات المعنية بدراسة العلوم الدينية من كليات جامعة الأزهر وكليات دار العلوم والآداب، إلى اللجان الفرعية والشعب والهيئات على غرار شعبة اللغة والأدب بالمجلس الأعلى للثقافة، ونظيرتها بالمجالس القومية المتخصصة، وغيرها من جمعية لسان العرب أو جبهة حماة العربية أو غير ذلك؛ مما يعكس الرغبة الحقيقية في التواصل والتلاقى والتفاعل، بقصد وحدة الهدف والوصول إلى كلمة سواء من خلال تجليات الحوار الثقافى الجاد، فهل تحاورت هذه الهيئات والمؤسسات، وتبادلت الآراء والمطبوعات والمؤلفات والتوصيات ونتائج المؤتمرات؛ باعتبارها

خلاصة فكر وحصيلة اجتهادات لتصنع من مجملها مشروعاً حوارياً إسلامياً في إطار المجموعة الأولى، أو حواراً عربياً راسخاً وأصيلًا في سياق المجموعة الثانية.

من الأهمية والضرورة أن يتحقق مثل هذا الطموح - أو قريباً منه - باعتباره مدخلاً لمشروع التكامل المعرفي المتجانس بين الأمم، التي كانت من قبل أمة واحدة عربية أو إسلامية، تعرف حق ثقافتها وفكرها، وتحترم أصالة مرجعيتها بعيداً عن الشطط أو الانحياز، وبعيداً - أيضاً - عن التوقع أو الانغلاق.

فإذا صحَّ هذا - ونتمنى أن يصحَّ - بقيت أدوار مراكزنا الثقافية العربية في الخارج في حاجة إلى تبنى مشروع علمي عربي أو إسلامي، ينهض على أساس حوارى مع الآخر، بدءاً من ترجمة فكرنا إليه ببساطة ووضوح، وانتقالاً إلى قبوله والتعارف عليه، إلى محاولة تصحيح المعوج من الأمور أو المشوه من الصور، أو المغلوط من القول، أو المطروح من الافتراءات؛ وعندئذ نستطيع تجاوز حوار "الطرشان" الذي نسأله كثيراً حين يتسلل إلى دائرة الحوار مع الآخر، أو نقل الصحيح إليه؛ مما يعيد إلى الأذهان صحيح المشهد الثقافي عربياً أو إسلامياً عبر مناهج تحكمها الروية والأناة والحيدة، وتغيب عنها الأهواء والادعاءات، وتجاوز حد النبرة الخطابية والتشنجات وتضخم الذات إلى محاولة الاندماج والتفاعل الحضاري، دون تفريط في الهوية ولا تهيمش للذات، ولا تدهور في الشخصية القومية التي تظل في دائرة الأمان، بقدر ما تضمنه لها سلامة المرجعية وصدقها من ضمانات الأصالة والتواصل والبقاء.

مساحة الحوار بين الحرية والالتزام

من الطبيعي أن يرتبن الحوار بفيض الحرية ومساحات التعبير، وإلا غابت قيمته، وجمدت وظائفه إذا غابت حرية الرأي أو نصوص الاجتهاد والابداع، أو زادت حدة فرض الخطوط الحمراء؛ ليتحول المشهد الحوارى من المتن إلى الهامش على دفتر الفكر وكتاب الثقافة.

من الضروري - إذا - الاعتراف والتسليم بقيمة مساحة الحرية بحيث تتجلى الحدود الفاصلة بينها وبين الفوضى؛ حيث إن الفوضى تُغَيِّب المنهج والقيمة والنموذج، وقد تنتهى معها القواعد والضوابط، وتسقط المقاصد والأهداف. الأمر الذى يحتاج - بدوره - إلى تحديد واضح لمفهوم الالتزام ومساحاته؛ بحيث يمكن حل المعادلة الدقيقة بين الحر والمتزم دون تناقضات أو خلل، ودون غموض أو تعقيد أو تداخل أو إرباك اصطلاحى، أو خلط فى الأوراق.

وفى حرية الحوار ما يضمن الجدية والصدق، كما يضمن الجراءة على استقراء الحقائق واستقصاء الظواهر، دون قصور أو خلل، وفى مساحة الحرية المتاحة ما يشى بتعرية الأشياء، واستجلاء جوهر المواقف، بعيداً عن زحام التناقضات بين الفعل والقول، وبمنأى عن الافتعال والزيف والمغالطات.

فى ضوء هذا المفهوم - وقريباً منه - يظل الحوار جزءاً لا يتجزأ من منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، بقدر ما وضعت الفطرة السليمة، وسجلته الأديان فى صدارة عطاءاتها المقدسة أيّاً كانت طبيعة مفردات المعجم الدالة بذاتها على ضرورته

ووجوبه، بين الجدل بالحسنى، والمشاورة في الأمر، وقبول الآخر إذا ما جنح للسلم، ورفض العدوان إلا دفاعاً عن النفس والأرض والعرض، إلى صياغة مبررات الحوار بين البشر انطلاقاً من وحدة النوع، وتنوع الأقوام، إلى رصد المعالم الكبرى للسلوك القويم الضامن لسلامة مسيرة الإنسان في سياق قيم التسامح والأخوة والرابطة الروحية والعفو والصفح والمرونة، دون انغلاق أو جمود أو تعصب ..

على أن ضبط المساحة بين طرفي المعادلة بين الحرية والالتزام يظل مدخلاً ضرورياً إلى صحة المسار الحوارى، وهو ما يرتبط - بالتأكيد - بأداب الحوار، وهدوء روح المناظرة وتحويلها إلى منهج وقضية ورؤية وموقف، وليس مجرد طرح لأراء الفرد على حساب الآخر، إلا في حساب موجات التحديات أو العنف أو التطرف والمغالاة والمبالغة، وجميعها تنتهى إلى الفشل في إدارة الحوار في صورته الصحية.

ومع الحرية والالتزام وبينهما، تقف العلمية ضامناً آخر لصحة الأداء. والعلمية هنا تتضمن حدود القضايا والمواقف، وتجاوز الاستغراق في التفاصيل وتوافه الأمور، وإلا انصرف الأمر عن الجادة وزادت متاهات الفوضى، وضعفت السيطرة على المساحات الضامنة لصحة المسار وسلامة المسلك.

ويبقى السؤال المهم : أيهما أفضل: وضع ضوابط للحوار عبر المساحات المتاحة أم ترك الأمور بلا حدود ولا معالم؟! والإجابة هنا تحكيها الفواصل الواردة بين القمع والعنف؛ وبين مساحة الحرية المطلوبة، وهى المساحة ذاتها في مطلب الاجتهاد الذى فتحه الإسلام على مصراعيه حين منح المجتهد أجراً إذا أخطأ وأجرين إذا أصاب، مما يعنى أن باب الحرية مفتوح بلا حدود، وأن الأجر بقدر نتائج الاجتهاد، ففى الصواب ما يفيد الآخر نفعاً، وفى الخطأ ما يفيد صاحبه فقط في شرف المحاولة، مما يعنى - في نهاية المطاف - قداسة العقل ووجوب إعماله، وعدم تعطيل الملكة أو إبطال التفكير، أو إيقاف المحاولة التأملية.

لعل هذا هو المحك في تقدير حركة التوازن بين الحرية والالتزام، ضماناً لعدم وقوع التصادم بين المتحاورين، أو اتساع شقة الخلاف، بما قد يهدد بتدمير العلاقات الإنسانية في مستنقع الانهيار، وهو مطلب غير وارد في سياق المفهوم الصحيح للغة الحوار، إذا حسنت النوايا وصحت المقاصد دون افتئات على حقوق الآخرين في مساحة العرض، أو أسلوب المعالجة؛ لتظل مساحة الحوار في نهاية المطاف مدخلا حقيقياً إلى كشف الحدود الفاصلة، بين الحرية ومنطق الالتزام وعالم الفوضى.



الشباب ولغة الحوار

من البدهى أن تكون للشباب لغة خاصة تنسق مع حماسه وتنطق بآماله، وتعكس رؤاه وأفكاره وتطلعاته، وتحكى أحلامه المستقبلية الواعدة، ومن الطبيعي أن ينظر الكبار إلى مطلب الحوار الشبابي من خلال رؤية واقعية؛ أساسها القراءة الموضوعية لأوضاعه، والانغماس في عمق مشكلاته وهمومه، ومحاولة تمثل آراءه وواقعه.

من هنا تأتي حتمية القراءة الهادئة لمستويات لغة الحوار مع الشباب، والتي يمكن أن نقف منها عند عدة اعتبارات أساسية ومهمة :

الأول : تقدير الظروف النفسية للشباب في زحام المتغير الثقافي، لاسيما حين يتحول بعض المتغير إلى مقاصد هدم الفكر، أو المساس بالمكون الثقافي، أو ضرب منظومة القيم العليا والمثل الراقية في مقتل، على نحو ما تبثه بعض الفضائيات الموجهة لأداء تلك المهام، لاسيما حين تحولت الأغاني الشبابية الهابطة إلى أفلام مخلة بالآداب تتلاعب بغرائز الشباب، وتستهدف التلاعب بوجدانهم ودغدغة مشاعرهم، وإبادة طاقاتهم في زحام تيارات العبث والعريضة، والاندفاع إلى التحلل والتحرر القيمي بما لا يتسق وطبائع قيمنا وثوابتنا عبر تقاليدنا الشرقية الأصيلة.

الثاني : محاولة إيجاد صيغ علمية متوازنة وعحكمة لمواجهة، الأزمة والانتصار لمستقبل الأمة المائل في قوة شبابها بما يتطلبه من حصانة وتثقيف وإقناع،

وضمان أفضل للتواصل مع السياق المعرفى الموروث والمعاصر، دون امتهان للقديم أو تجاهل لقيمته ودلالته، ودون التهاوى فى كل ما هو جديد لمجرد الاندماج معه تقليدًا أو إغراء، إلى حد التجاوز فى أكثر الأحوال.

الثالث : وجوب صناعة حوار متجدد مع شباب الأمة من باب التعريف بهاضيها العريق، قصدًا إلى الاعتزاز دون المزايدة أو التلويح بالشعارات، أو الاتكاء على الماضي، بما قد يشى بإمكانة الانقطاع عن الحاضر فى ضرورة الاتجاه إلى اللحاق بالثورات العلمية والتكنولوجية وتراكم المعرفة دون توقف، وإلا حُكم عليه بالتخلف والجمود أمام مشاهد الحركة المطردة للتقدم العلمي.

الرابع : محاولة الوصول إلى عقول الشباب ووجدانه فى آن، مما يجب أن تتفق عليه وحوله برامج التربية، بدءًا من وضعية الأسرة المصرية، إلى مسئولية الآباء فى تربية النشء على أصول الانتماء ومنطق الإعزاز لرموز المواطنة، وانتقالًا إلى التعليم عبر كل مراحلها بما يطرحه من أخلاقيات وقيم عبر المنهج الدراسى من جانب، ووجود القدوة المثل فى سلوك المعلمين والإداريين والقيادات المدرسية من جانب ثان.

الخامس : واستجابة لإيقاع العصر وخطر ثورة الاتصالات، ينطلق الحوار مع الشباب خلال منظومة القيم، التى يمكن أن تبثها الوسائط المعاصرة فى تيسير المادة القرائية التراثية بشكل عصرى مبسط، وفى محاولة إحياء التراث وتجديده حوارًا ومساءلة ونقاشًا وجدلاً وإضافة وابتكارًا دون ركون إلى منطق الهيمنة أو السيطرة أو الرقابة، بقدر ما يتجلى من مفاتيح الاجتهاد، وآليات التجديد القرائى عبر مناهج جديدة..

ومن المؤكد أن صناعة التواصل بين الشباب وتاريخ الأمة يظل عملاً قومياً مرحلياً مطلوبًا وخطيرًا فى مواجهة " العولمة الثقافية "، التى قد تصرفه حتى عن تعرّف أصوله ومقومات تاريخه؛ الأمر الذى يتطلب حصانة ثقافية تبنيها الخريطة

الإعلامية في إعداد برامج مناسبة لتقديم اللغة الصحيحة، والتعريف بأعلام الفكر وأقطاب الثقافة، وشوامخ الأدب وشيوخ البيان، وأقطاب الإبداع والابتكار في شتى العلوم، مع بيان دورهم الحقيقي في الارتقاء بالفكر البشري؛ الأمر الذي يفتح أمام الشباب باب الأمل في إعادة بناء مستقبل علمي، يبعد من خلاله تاريخ السلف الذي امتلك من العقل والنبوغ ما علّم به الإنسانية كيف تتعامل مع الكون، ولولا الكيوت العارضة التي اصططنعها الاستعمار وصور الاحتلال، لاختلف حال الأمة وتغير وضعها واطّرد تقدمها وازدهارها على مدار حقبة التاريخ دون انقطاع.

من مثل هذه المعطيات والمشاهد، يمكن للغة الحوار مع الشباب أن تظل هادفة وناجحة من خلال الشواهد والنماذج الجادة، مع رسم الأطر الأخلاقية والمثالية النابعة من جذور ثقافتنا وهويتنا، وبيان الحقائق الجوهرية وراء حالة التردى المؤقت، مع إعادة بناء الفكر في سياق التحول إلى أمة منتجة مبدعة، كما كانت في ماضيها العريق، وأن تجنح إلى ثقافة الإنجاز والتفوق والترقي، دون استسلام للحالات العارضة من الاستيراد والاستهلاك، أو إيثار السكون وتقليد الآخر.

من حق الشباب وواجبه أن يتواصل - منهجياً وفكرياً - مع أفضل ما هيأ له السلف من صور الاجتهاد والتفتح ومجالات الابتكار والتجديد، بعيداً عن منطق الجمود والتبعية وغيرها من تداعيات فقد الثقة بالذات، مما يجنى - بحق - على مستقبل الأمم ومسيرة الأوطان.

سادساً : تداعيات الحوار الثقافي

- ١- الحوار وتجديد الخطاب
- ٢- الأستاذية والحوار واحترام الذات
- ٣- صناعة برامج الحوار الثقافي وواجب الجامعة تجاه شبابها
- ٤- نتائج الحوار الثقافي
- ٥- الحوار الديني وتجدد الخطاب
- ٦- الحوار وأبواب الاجتهاد

١

الحوار وتجديد الخطاب

يظل مطلب التجديد في منظومة الحوار الثقافي هلامياً وغير واضح المعالم في غيبة دوائر الحوار الواضحة ومستوياته المحددة، حين تتأسس عليها محاور العمل المشترك، بما يضيف الجديد من صيغ الابتكار، لاسيما إذا توجهت المقاصد إلى تثقيف النشء، وتعزيز دور الموروث والمعاصرة في تكوينه.

من هذا المنطلق كثرت أصوات المطالبة بتجديد صيغ الخطاب الثقافي من منظور تربوي وقيمي وتعليمي وشبابي وديني. كثرة المؤسسات القائمة على الدراسة والإنجاز والتحليل؛ الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في دور الحوار بوصفه مدخلا أساسياً وقاسماً مشتركاً بين كل الصيغ والمقومات الثقافية، وهو ما يتطلب - أيضاً - إعادة قراءة الواقع بكل مشكلاته وأبعاده وسليباته في محاولة تحسينه وإصلاحه، وتوجيهه الوجهة الصحيحة تجاه رؤية المستقبل.

وعلى هذا يصبح حوارنا حول ظاهرة "الحوار" أصلاً من أصول تجديد الخطاب الثقافي، دون أن يعنى هذا - بالضرورة - حداثة الظاهرة الحوارية في الثقافة العربية، بقدر ما يعنيه من أصالتها وعمقها وتحذُّرها في بنية الفكر العربي على مدى رحلته الطويلة، عبر حقبة وعصوره المتلاحقة.

ذلك أن منهج المفكرين العرب لم ينطلق أبداً على أساس تصادمي أو صراعي، وإلا فقدوا أهم آليات التناقص، ومداخل التجانس مع بقية الثقافات التي عكفوا على الترجمة منها وإليها، بدءاً من الترجمة الحرفية، وارتقاء إلى الترجمة بالمعنى، وتوحيماً

للترجمة بما أضافوه من مشاركات عبر نظرياتهم ونتائجهم، وما دونوه من ملاحظاتهم وأفكارهم وآرائهم ومواقفهم.

بدا الحوار لديهم أصلاً من أصول التعامل مع شعوب الأرض قبولاً ونقاشاً وجدلاً وأخذاً وعطاءً وتأثراً وتأثيراً، وإلا حكموا على حضارتهم بالانكماش والانحسار، وهو ما لم يحدث لها إلا تحت ضغوط الاستعمار ومراحل الاحتلال، والانصراف إلى مواجهة قوى الطغيان والهجمات الشرسة التي بدت حاقدة عليهم من قبل الآخر.

وعلى الرغم من رحلة المعاناة التاريخية ظلت الثقافة العربية صامدة بحكم ثوابتها وأصولها ومقوماتها، وبحكم مرونتها وإنسانيتها وامتدادها وتواصلها وقدرتها على البقاء، ولو كانت ثقافة هشّة أو عارضة لأصابها من صور التلاشي والفناء ما أصاب غيرها، ولتحولت إلى ثقافة تاريخية بدلاً من وضعها ثقافة حية تمتلك من آليات التواصل ما يضمن لها التجديد والاستمرارية والبقاء.

الصحيح في رحلة تلك الثقافة - إذاً - ما تمتعت به من الموسوعية والإنسانية وسعة الأفق، وجميعها مبنية بنية حوارية محكمة بما يمكن تحديده - علمياً - في نقاط محددة:

- فالإنسانية حوار وتعارف يتجاوز حد التعصب ودوائر الانغلاق على الذات تتجاوزه الحدود الفارقة بين المذاهب والأديان، حيث يظل التشبث بها تياراً مناهضاً لوحدة المعرفة الإنسانية، وما ينجم عنها من التعددية والشراء والإثراء.

- والموسوعية حوار بين العلوم والمعارف على اختلاف تخصصاتها، بين الإنسانى والمجتمعي، والنظري والتطبيقي والإبداعي، وجميعها تسير في اتجاه التكامل الذى يبنى جسور التواصل الإنسانى فى أدق مشاهدنا وأرقاها منزلة.

- وسعة الأفق لا تتأتى أصلاً من الاستعلاء أو المباهاة، بل بمنأى - أيضًا - عن مستوى الانبهار والدهشة، والتهاوى فى الآخر من باب التقليد الأعمى لاسيما لدى الأمة الغالبة، إذا قبلت التنازل عن حقوقها فى الانتقاء بما لا يضر هويتها، ولا يهشم كيانها، ولا ينال شيئاً من تاريخها وأصالتها.

على هذه الأسس يظل الحوار المدخل الأول لمنظومة التجديد الثقافى على اختلاف أبعادها، ومحاورها ومستوياتها وأبعادها، كما يظل الأصل المتين للتواصل الفكرى فى تاريخ الشعوب والأمم.

الأستاذية والحوار واحترام الذات

قد يبدو الموضوع - منذ البداية - مؤثراً للانحياز الصّراح إلى الأستاذية باعتبارها منهجاً وسلوكاً ونموذجاً وقدوة، وهذا حق لأنه المطلب الأول والمشروع الآمن في تحقيق الحد الأدنى من مقومات الأستاذية التي مسّها كثير من التدهور والانفلات - وأحياناً - الانهيار تحت وطأة سلوكيات وضغوط وممارسات ينهض بها بعض الأساتذة خارج السياق والمعجم، إذ ربما صعب توجيه اللوم إليهم بحكم مواقعهم المؤقتة، وكراسيهم الزائلة.

صحيح أن لدينا الأستاذ المثال والنموذج، ولكنه يظل استثناءً يلفت الأنظار، ويشار إليه بالبنان، وكأنه نموذج فرد بالقياس لتواتر أخلاقيات التدنى وظواهر التردّي والتي تسمح للبعض بالتنازل عن معطف الأستاذية تحت مظلة سيطرة مصالح شخصية، أو منافع زائلة، أو التنازل عن الصالح العام!

يصعب على المرء أن يرى أستاذاً في منصب قيادي مرموق، يتزلف رئيسه الذي قد يصغره سناً بمفردات لا تليق بقاموس الأستاذية، يتمسح فيه، أو ينافقه نفاقاً مكشوفاً لكل من حوله استحساناً لكل ما يقول، حتى لو لم يقل شيئاً، فكأنما توهّم أنه قاله أو أوهّم الرفاق بذلك..

ويبدو الأمر عجيبيّاً إذا تنازل عن ثوب الحياء، فصنع ما شاء في سلوك مستهجن، أو منطق مستقبح، أو نموذج مبتذل أساسه النفاق والمراعاة والمراوغة؛ الأمر الذي يدفعك إلى الشك في منطق "الأستاذية" حين تدنى إلى مثل هذا المدى البغيض،

والأولى بالأستاذ هنا أن يتحول إلى نمط آخر يتأى به عن جلال الأستاذية وشرف المنزلة والمكانة التي نتوخاها ونتوقعها في "الأستاذ" عبر موثيق الشرف والدساتير والأعراف، التي يتوقع المجتمع العام أن لها خصوصية في عالم الأستاذة بصفة خاصة.

يصعب على المرء أن يجد أستاذًا لا يتحدث إلا بمنطق المال، أو اجتلاب الثروة، وربما لا تجد له مطلبًا في زحام حياتنا المعاصرة من أبناء قد يحتاج رعايتهم ولا بيتًا قد يحرص على إقامته؛ ومع هذا تراه منكبا على جلب المال سائلًا عنه، وباحثًا عنه بشتى الوسائل والطرق وبصور مزرية ربما ينجل منها الرفاق، ولكنه لا ينجل، ولا تدرى لعلها النشأة التي أصّلت في أعماقه حب امتلاك المال لذاته، أو أنها رواسب الحرمان أو البحث عن الثروة حتى وإن لم يكن في حاجة إليها!

يصعب على المرء أن يجد أستاذًا يتحول إلى حارس لأستاذ مثله، أو يتنازل - بكل بساطة - عن شرف الأستاذية لاسيما إذا ظهرت آيات نفاقه مع تغير الشخصية القيادية، فتراه في الموقع نفسه يهالى القيادة الجديدة بالمفردات نفسها التي تعكس كثيرًا من ثقافة الجحود والكران والقدرة على الأكل على كل الموائد، وهى تعكس - في الوقت ذاته - قدرة الأستاذ على التعايش مع سوق النفعية الرديئة التي لا تقبلها الأستاذية الشريفة بين القليل والقال، أو بين مشهد النمام الذى يحاول كسب المساحات على حساب الآخر، فهى أستاذية هشة قوامها الكذب والافتراء ومحورها المراوغة والمراعاة، وهو مالا يدركه المستول إلا حين يرحل عن كرسى المنصب، عندئذ يتبين له الحد الفاصل، بين الصدق والنفاق..

ويظل السؤال الحائر؟ هل الأستاذية أجزاء متناثرة؟ أم أنها كل واحد غير قابل للتجزئة؟ هى عند البعض مجزأة مهترئة حين يقبل الأستاذ - أى أستاذ - أن يتحول إلى أداة أو وسيلة للنفاق ومخادعة المستول، لاسيما أنه باع ما بقى لديه من شرف الأستاذية.. من المؤكد أن مثل هذا النمط لن ينال يوما سوى ما يحصل عليه من مكافآت مشبوهة، سرعان ما تزول أمام الحقيقة الخالدة، التي ينبغى أن يظل فيها الأستاذ أستاذًا بسمعته وشرف أدائه.

الأستاذ الحق هو القادر على الحوار مع الأشياء والحقائق كما هي، والأفراد كما هي عليه، تحكمه الشفافية ووضوح الرؤية، بعيدًا عن المداهنة والرياء، وإذا كان للأستاذ أن يوافق أويراى أويزايد فما بالناس؟ وهو يتأمل قياداته متصورًا فيها المثل العليا والنماذج الرفيعة، وقليل منها - للأسف - قد ينأى بذاته وأخلاقياته عن حد الرفعة والسمو، فهل إلى تصحيح مسار الأستاذية من سبيل يعكسها الاتفاق على الحد الأدنى من المعايير الحاكمة لشرف المهنة وصحة الأداء، وقياس معيارية النفاق الاجتماعى التى يجب أن يبرأ منها الصغار، فما بالناس إذا وقع فيها الكبار!!

صناعة برامج الحوار الثقافي وواجب الجامعة تجاه شبابها

الحديث في الواجب صعب ومتعدد الجوانب والأركان والمساحات والأبعاد بقدر ما يتطلبه الأمر من الجسارة ومواجهة الذات ونقد الواقع، واحترام قراءة النموذج والبحث عن المثال، وهو ما يجب أن نبدأ منه، لننتهي إليه.

ذلك أن واجب الجامعة تجاه الطلاب في هذه المرحلة - تحديداً - أصبح مطلباً مهماً إلى حد الضرورة والإلحاح، لمواجهة التحديات والتنافسية من ناحية، وضمان الإجابة وإحسان الأداء وتنمية ثقافة الثقة بالنفس ومقدرات الأمة من ناحية أخرى.

من هذا المنطلق أخذت الجامعة على عاتقها أن تنهض بأبنائها ثقافياً بما يكمل لديهم مفهوم احترام الرموز والأعلام والرواد والحوار مع القيادات التي تلتقى مباشرة بالطلاب عبر برامج الموسم الثقافي - مثلاً - بما ينهض عليه من فلسفة تكوين الشخصية وتنمية المهارات، أو محاولة استكشاف القدرات، وتعزيز النماذج القيادية القادرة على إجابة الأداء من خلال التثاقف والتواصل مع الشخصيات العامة.

وتبذل الجامعة جهودها المتعددة لترسيخ مفاهيم الحوار والديمقراطية في ذاكرة الشباب ووجدانه، وتدريبه على ممارسة حرية التعبير وإبداء الرأي وجدل الفكر والمناقشة والمداخلة دون خطوط حمراء، أو تعطيل لمستوى الحوار، كما تحرص الجامعة على إعلام طلابها بكل ما تتوخاه من وسائل وسبل؛ أملاً في نقل طلابها من

ساحة الفضائيات وفوضى البث العالمى إلى مناطق الحصانة الآمنة التى تنغيهاها الثقافات القومية من خلال إلمام الشباب بها من باب المعرفة والاحترام، والتواصل والاستمرارية، وبناء عدة ثقافات مطلوبة، منها: ثقافة المواطنة والانتها، والثقافة مع الغير والتلاقى فى سياق المشترك، والثقة بالذات ومعرفة الآخر دون تعصب أو انغلاق أو جهود.

كما تبذل الجامعة جهودًا متواصلة فى سبيل دعم الطلاب علميًا وثقافيًا من خلال معارض الكتب، ومعارض الملابس التى تمثل مدخلًا اجتماعيًا جيدًا للتخفيف من الأعباء المالية على أسر الطلاب، وتوفير نمط من الرعاية غير المباشرة لهم، تسهم فى تضامن الأسرة الجامعية وتكافلها وتكاملها.

وخلاصة القول أن الاتجاهات البناءة التى تنتهج الجامعة سبلها ينبغى أن تنمو وتطرد بعيدًا عن حالات التدهور السلوكى والقيمي، التى يعكسها الموقف الطلابى - أحيانًا - حين نرى الطلاب يملأون شوارع الجامعة لعبًا ولهواً وعبثًا بما يتنافى مع المستوى المأمول للطلاب الجامعي، فى الوقت الذى تبدو فيه المكتبات خاوية، وربما قاعات المحاضرات.

وقس على مثل هذا الموقف الطلابى - أحيانًا - فى عدم احترام الحس الجمعى العام، أو تجاوز منطق صداقة البيئة وتقدير منزلة المجتمع والاعتراف بدوره فى التشكيل الإنسانى، والأخطر منه ما قد يتهيا للشباب من ملتقيات تزيد الأمر سوءا عبر الكافتريرات أو منافذ بيع المسليات، وربما الأدوات المنزلية، أو الملابس الداخلية، أو أدوات الزينة للفتيات؛ وهذه وتلك ليس موضعها الجامعة بوصفها حرم العلم، وموضع الاحترام والتقدير لمنازل العلماء وطلاب المعرفة، وليس من المقبول جامعيًا ولا قيميًا تحت أى مسمى أو مبرر من الربحية أو غيرها أن تتنازل الجامعة عن تاريخها واحترامها؛ لتتحول إلى " بوتيكات " لبيع المنتجات الشعبية، وكأنها راحت صورة مصغرة من أسواق الموسيقى وما يشبهها؛ الأمر الذى تأنف منه العقلية الجامعية، لاسيما إذا ازدحمت الأسواق بغير الجامعيين، أو تحلى أمن

الجامعة عن دوره فى اختلاط الأوراق، دون إدراك لمخاطر الأمور ونتائجها ودلالاتها وتداعياتها.

إن قدرًا من المراجعة المتأنية والنقد الذاتى بات مطلوبًا؛ لكى تستعيد الجامعة نقاء تاريخها العلمى وامتدياتها الثقافية والفنية، بعيدا عن صور الابتذال والاهتراء والترخص التى تدفع الطلاب والكليات إما إلى المزيد من سلبية المشاركة العلمية والفكرية، أو مزيد من التحلل والتحرر السلوكى بما لا يحتمله السلوك الجامعى فى زحام المتغير العالمى عبر السماوات المفتوحة!! فهل آن لنا أن ننطلق أولاً وأخيراً من الصالح العام للجامعة، بوصفها المؤسسة العلمية الكبرى بما لها من الوقار والتبجيل وكل الاحترام؟!

نتائج الحوار الثقافي

تُرى ما المتوقع من حوارنا الطويل حول ظاهرة الحوار الثقافي؟ وما النتائج المرتقبة من تتبع مستوياته ودراسة مساحاته، وتحليل أطرافه وآدابه وطبائعه النوعية ومقوماته وأصوله؟ وهل تقف المسائل عند حد إملاء الشروط، أو طرح الطموحات، أو تسجيل الآمال، أو - في أحسن الأحوال - توصيف الحالة، وتشخيص الوضعية الراهنة - أو المستقبلية - لصيغ الحوار وآلياته؟! .

يبدو الأمر أخطر من هذا كله إذا تأملنا وجوب تفعيل نتائج الحوار بما قد ينتهي إليه من توصيات يجب وضعها موضع المسألة، أو تحويلها - بقدر ما هو متاح - إلى مشروعات عمل قابلة للتنفيذ والدراسة والمتابعة، بعيداً عن التعقيد، ويمنأى عن افتعال المشكلات أو صناعة المعوقات.

هنا تبدأ الخطوة المهمة في عالم الحوار، والتي يتوقع أن تتلوها خطوات أخرى، ومنها على سبيل المثال :

أولاً : الوقوف على قراءة النتائج بدقة وموضوعية؛ بعيداً عن الذاتية والانبهار بالذات أو الاستعلاء على الآخر، ويمنأى - أيضاً - عن اللُّهات وراء ما يطرحه الآخر أو ما يمليه إملاء ربما يتنافى مع الهوية والخصوصية، أو احترام الكيان والشخصية القومية.

ثانياً : تعزيز صيغ الحوار وأدواته، وتوجيه آلياته إلى ما هو نافع عبر نتائجه وحصاده بعيداً عن الجدلية العقيمة، أو تزجية الفراغ، أو التعصب للرأى، أو محاولة

تعطيل فكر الآخر وأدلته أو دحض حججه وبراهينه أو إجهاض اجتهاداته.

ثالثًا : التركيز على رصد نتائج الحوار، وتحويلها إلى برامج عمل جادة تعرف طريقها إلى خدمة المجتمع العلمي، والارتقاء بالمستوى القيمي، بعيدًا عن الفوضى والمهارات، وبعيدًا - أيضًا - عن ضجيج المزايدة والافتعال، أو المبالغة في تصوير الحقائق.

رابعًا : النظر في الدقة المنهجية الكامنة وراء الظاهرة الحوارية من حيث المقدمات والنتائج والآليات، وما بينها من سبل الاتساق والتجانس؛ بعيدًا عن قبج المواجهة، وبمنأى - أيضًا - عن مناطق الهجوم والتجريح، أو تحويل المحاور إلى خصم دون مبرر.

خامسًا : التوسع في تحديد أسس منهجية الحوار من حيث دعم المرتكزات الكبرى التي ينطلق منها؛ وأساسها الاحترام والحرية والانفتاح والمرونة، مع امتلاك الأدوات وتجنب المرسل والمطلق والعام، أو التوجُّه إلى التوقع في نطاق الخاص على حساب العام.

النتائج كثيرة ومتشعبة، ولكل نتيجة أهميتها وخطورتها في ضبط مسار الحوار الثقافي، الذي أصبح مطلوبًا - بشكل مؤكد - في زحام كثرة الاتجاهات، وتضارب الأفكار، وإملاءات الفضائيات مع تضخم ثورة الاتصالات، وتدفق المعلومات بشكل يتطلب وقفة تأمل ومراجعة لكل ما هو قومي ووطني وإنساني في سبيل تحقيق رؤية أوضح، ورسم خطوات منهجية دقيقة بعيدًا عن الارتجال والعشوائية، بمعزل - أيضًا - عن الفوضى والتجاوزات.

الحوار - في حقيقة الأمر - حالة علمية لها بُعد إنساني واجتماعي وقيمي وسلوكي يضمن صدق النتائج إذا ما حسنت أدواته وآلياته، كما يضمن صحة المنهج وسلامة الموقف إذا صحت معه الصيغ والمقاصد والنوايا، قبل أى اعتبار آخر.

ونائج الحوار - في حقيقتها- تظل مطلوبة باعتبارها مدخلاً مؤسساً لجديته وتواصله وصدقه وعمقه، دون انحراف به إلى المزايدة أو الاستخفاف، أو الانحدار من خلاله إلى مناطق تصفيه الحسابات، أو صناعة إسقاطات لاتؤمن نتائجها ولا يصح الوقوع فيها أساساً.

قضية الحوار ونتائجه تستحق من الدراسات التربوية والاجتماعية والنفسية والعلمية ما يتوقع من أهميته وضروراته، دون تجاوز أو قصور بما يميز حقول دراساته وتعددية الآراء حول مساحاته، وضمان تحويله إلى مشروع ثقافي ناجح بكل المقاييس.

الحوار الدينى وتجذد الخطاب

نزلت الأديان لتصحيح مسار البشرية كلما ضلّت سبيلها، وتقويم المعوج من الفطرة القويمة كلما أصابها الإفساد، وضبط حركة الأحياء والحياة، وتقنين العلاقات وإحكامها في صورتها المتوازنة التي تتمتع بالبقاء والمرونة مع تطور حركة المجتمعات دون أن تعرف نهاية للصلاحية.

وجاء الإسلام ليخرج الناس من ظلمات الجاهلية والوثنية وشريعة الغزو والبطش وقهر الآخر إلى نور الهداية واحترام العقل واحترام حرية الإنسان، وتقدير حقه في الحياة، والحوار والفكر، فكان الخطاب الدينى من قبل رسول البشرية الأعظم صلى الله عليه وسلم منذ دعا إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادل أهل الكتاب بالحسنى، وكان بالمؤمنين رؤوفًا رحيماً، وكان أصحابه أشداء على الكفار رحماء بينهم، فكانوا أطلاق عبادة ومصلحي دنيا، عرفوا الجهاد انتصاراً لدينهم، وعرفوا السلم مدخلاً إلى استمرارية الحياة وضمان رقيها، مما يتسق مع دعوة الإسلام إليه، فإن جنحوا للسلم وجب الجنوح له، وهو ما يتسق مع خطاب الإسلام الدائم بعدم المبادأة بالعدوان - والبادى أظلم - حتى مع دعوته لإعداد القوة، فهى القوة المشروعة للدفاع عن النفس والأرض والعرض والمال والحمى والمعتقد، وهى القوة الضامنة لسلامة المؤمن واحترام منزلته، فكان المؤمن القوى خيراً وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، لأنه قادر على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

وكان مطلب القوة مرهونًا صراحةً برد العدوان عملاً بتعاليم السماء، وانطلاقًا من مساحة الدين، حتى مع المشركين [وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه]، ومثل ذلك كان الموقف الحضارى الرائع للإسلام من حرية اختيار العقيدة [وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين نازًا أحاط بهم سرادقها ...]

وهو اختيار ينم عن أصالة هذا الدين، ورحابة إنسانيته التى لم تعرف الجور، ولم تفترض ظلم للآخر، ولكنها رفضت - وهذا طبيعى - أن يقبل المسلم القهر أو يصمت إزاء الظلم، فال مؤمن كريم النفس عزيزها، فإن اعتدى عليه وجب رد العدوان بمثله عملاً بالأمر الواضح والنهى الصريح [ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين] [فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم]، وعلى النهج نفسه - أيضًا - كانت دعوة الإسلام إلى العدل المطلق [ولا يجرمكم شأن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى]. إلى غير ذلك من القيم الإنسانية الرفيعة التى انطلق منها الإسلام منذ وُحِّد بين أجناس البشر وألوانهم، متخذًا من التقوى معيارًا للتفوق، ومن العلم مقياسًا لتفضيل أهله، ومن العقل مدخلًا صريحًا إلى الإيمان [أفلا يعقلون ، أفلا يتفكرون] مع تكرير خاص لأولى الأبواب، وأولى النهى، ودعوة متكررة إلى التدبُّر والتأمل فى أسرار الكون فى كثير جدًا من فواصل الآيات القرآنية.

وتظل القيم الكريمة مرتبطة باحترام إعمال العقل، فإن أخطأ صاحبه فله أجر، وإن أصاب فله أجران، فكانت حرية الإنسان مقرونة بإعمال أفضل ملكة وهبها الله للإنسان دون سائر المخلوقات، ولعل فى إعمالها ما يضمن له سبل النجاة من مهالك الدنيا ومزالق الأحياء.

كان منطلق الخطاب الدينى بهذا الشكل بادئًا من : منطق المساواة، حرية الإنسان، احترام مساحة التعامل بين البشر شعوبًا وقبائل، رفض الظلم، ورفض الإذلال، نشر منطق الرحمة والرفقة، التكافل مع الجماعة، احترام العقل، إعمال

الملكمة، تعزيز العلاقات عبر منظومة الأحكام وصيغ التشريع التي ترقى بالإنسان إلى أعلى منازل إنسانيته، فكان الدين هو المعاملة. وفي هذا المعيار ما يضبط - بالفعل - كل سلوكيات البشر؛ فالمسألة الدينية ليست مجرد طقوس وشعائر، بل جاءت عبقرية الخطاب الديني في ربطها جميعاً بالعمل [وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون] وكان العمل قرينة الإيمان [إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ...] [إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ...] وهو قياس محكم خاصة حين تلتقى في معينه النوايا من حيث الصدق والسلامة، فكان منطق النية محسوباً على المرء أوله [إنها الأعمال بالنيات ...] ثم كانت ترجمة النوايا عبر أفعال وسلوك فكان مسلك الرجل محكوماً عليه بالإيمان إذا اعتاد المسجد ... وكان هذا هو القياس المنضبط لقانون الأشياء، الموائم للمنطق الصحيح.

وبدت فحوى الخطاب الديني في الإسلام مقرونة دائماً بحب الآخر منذ تنادى أصل الخطاب بأن الله خلق الناس من ذكر وأنثى، وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا؛ ثم جعل معيار التقوى أساساً للمفاضلة بينهم . ثم كانت دعوة المصطفى عليه السلام لأن يحب الإنسان لأخيه ما يحب لنفسه وألا يتحاسد الناس، وألا يتباغضوا وأن يكونوا إخواناً في الله تجاوزاً لعصبية الدم وروابط العنجهية الجاهلية، وانطلاقاً من وحدانية المعبود ووحدة أصل الخليقة، واحترام الروابط الروحية.

لنا أن نتأمل حال المجتمع إن حدث هذا التجدد للخطاب الديني الذي يرقى به إلى أعلى درجة يتوقعها أبنائه، بدءاً من الدعوة المؤكدة بحسن العلاقة بين البشر بلا تباغض ولا تحاسد، ولا كراهية، ولا تنافر، ولا فحش، ولا بداءة، ولا سوء خلق. فالحياة شعبة من شعب الإيمان، ثم إن دعوته إلى حب الآخر تظل شاخصة في كل مطلب للحياة؛ بدءاً من الجار الذي وصّى به جبريل محمداً - عليه السلام - حتى ظن أنه سيورثه، وانتقالاً إلى مطلب إفشاء السلام، ونصح القراء، والرحمة بالضعفاء، وفك أسر العاني، وإعانة ذوى الحاجات، والوفاء بالعهود، وإكرام

الضيف، ونجدة المستغيث، وإغاثة الصريح، والصفح عن السفهاء، والعفو عند المقدرة، وسلامة اللسان، وطهارة اليد مما ترجمه الخطاب الدينى مُجْمَلًا فى " حسن الخلق " و" الدين المعاملة " .

تواصل الخطاب الدينى - فى عصر المبعث وما بعده - فى مساق التركيز على مجمل الأبعاد الإنسانية التى انطلقت من تحليل وافٍ للقيم الرفيعة التى دعا إليها الإسلام، ومنها جاء تأصيل البُعد الحضارى الذى انتشر معه منذ انبثق نوره من شبه الجزيرة، ليُعَلِّم الإنسان فى أقصى الأرض وأدناها بين المشرق والمغرب كيف يكون إنسانًا، لا أن يتحول إلى وحش، أو بلطجى، أو إرهابى، أو دموى، أو عدوانى ! ولا أن ينطلق من منظومة الفطوسة أو الصلف والكبرياء، أو الفجور، أو التعتُّت والقهر، أو استعباد خلق الله، أو كراهة البشر، أو العريضة على حساب الأبرياء على النمط الذى انتهجته وأسست له الحركات الاستعمارية التى سارت فى الاتجاه المضاد لهذا الخطاب عبر اندفاعات هجماتها الشرسة على أنحاء شتى من العالم الإسلامى على فترات متعددة من حقب التاريخ قديمه وحديثه على السواء.

فالإسلام دين التواضع والحب، وله من سلامة الفطرة ما يحتاج إلى تعريف الغرب بحقيقته وجوهره، بعيدًا عن التعقيد والتعقر، أو التبغيض والتنفير، فلو كان رسوله المصطفى - صلى الله عليه وسلم - فقطً أو غليظ القلب لانفَضَّ الخلق من حوله، ولو لم يكن كما زكَّاه ربه الأعلى " على خُلُقٍ عظيم " لما ساد هذا الدين وانتشر ما شاء الله له أن ينتشر بين أطراف الأرض.

هكذا يكون سلوك المسلم حبًّا للآخر واحترامًا لمساحات التلاقى معه، والتفاعل مع فكره، والتداخل مع نتاج عقله، والرقى فى مجادلتة، أو مناظرته أو مساجلتة، وهو ما كان سمًّا للثقافة العربية فى ثقافتها وتلاقيها حوارًا مع كل ما حولها بعيدًا عن افتعال التصادمية أو الصراع؛ الأمر الذى ينبئ عن دور علمائنا الأجلاء من ذوى الاختصاص والقرب من كتب التفسير وكتب الحديث لأن يُفقهوا البشرية، وأن يُعرفوها حقائق الإسلام وجوهره، وكيف كان - ولا يزال

- دين سباحة وكرم خلق بالمعنى الشامل لهذا كله، منذ صدرنا للغرب الأوربي في عصور ظلامه فكر ابن سينا، وابن رشد، والكندي، والفارابي، وجابر بن حيان والحسن بن الهيثم، والإدريسي، والخوارزمي، والرازي، والجرجاني، والبخاري، وابن النفيس وغيرهم كثير كثير .. !

أن يتطور الخطاب الديني، وأن يتشكل بلغة عصرية واضحة للأجنبي مفهومة وواضحة لدى الآخر، غريباً كان أو شقيقاً، فهذا مطلب حضارى يتعلق من إيقاع المرحلة، ثم يرقى إلى حد الضرورة، دون قصد إلى تبشير أو أسلمة، ولكنها الدعوة - فقط - إلى تجلية الحقائق، وكشف الأباطيل، وبيان الزيف الذى يحيط بالإسلام إما من معاند، أو مغامر، أو جاهل، أو مغالط، أو حاقد، وإما من غير أهله قصوراً أو عجزاً.

نحتاج اليوم إلى تفعيل هذا الخطاب كما فعّله رسول الدعوة في حجة الوداع يوم أن وضع للبشرية قانوناً شاملاً، يبدأ من تحديد علاقة الرجل بالمرأة، وينتهى عند حدود سياسة الراعى مع الرعية، ومروراً بقضية الإنسان مع أخيه الإنسان عبر وتنظيم قضية الثأر والربا والأحكام، وغيرها من مشكلات الحياة التى بثّها الخطاب المحمدى فى لغة بليغة واضحة وموجزة كشفت جانباً مما أوتيّه من جوامع الكلم، وحددت موقع سنته الشريفة من حقيقة التشريع الدينى القويم.

كتب واضحة، ودراسات مبسطة تُترجم وتحكى قصة هذا الدين فى سر وسهولة؛ بدءاً من حصّه على الفضيلة، وكراهة الرذيلة، حيث تشير إلى ذلك دعوته الدائمة إلى أرفع القيم وأرقى المثل التى بات مطلوبة أن تقربها إلى ذاكرة الناس فى عصر طغيان المادة وتجاهل النماذج العليا. نحتاج المزيد من تجديد الخطاب الدينى القويم بعثاً لسيرة السلف الصالح ممن أسسوا له، وأصلّوا لمقوماته بعيداً عن مزايدات المضللّين والمزيفين، أو المخادعين والمراوغين والمنافقين ممن يستغلون الموجة فى توجيه المفردات أحياناً فى اتجاه خاص بغية الإساءة إلى الإسلام، أو التنفير من صورة المسلم الحق، وكأنها مزقوا السياق، أو تجاهلوا - أو جهلوا - الدلالات

المعمقة التى يعكسها الخطاب الدينى الصحيح فى أجلى صورته، وأكثرها وضوحاً وصراحة وعمقاً، إلى التأكيد على عالمية هذا الخطاب مكاناً، واستمراريته زماناً بحكم مرونته وعمقه، وأصالته وتميزه وساحته وعصريته معاً، وفى ظلال ذلك كله فليتنافس المتنافسون.

ويبقى السؤال : ماذا لو تجدد الخطاب الدينى كما جدته مدرسة المنار الإسلامية وغيرها من مدارس الفكر الكبرى ليتواءم مع طبيعة المرحلة التى ازدحمت بمفردات المعجم البشرى البغيض، وقد بات يزرع تحت ضغوط المادة بكل ما جلبته للبشرية من صور الشقاء والشقاق والخصومة والعداء !

ربما كان فى تجديد هذا الخطاب إنقاذ للإنسانية من رداة واقعتها المتردى الذى لم نعد نسمع فيه إلا جرائم الإنسان ضد أخيه الإنسان، قتلاً أو خيانة، أو غدرًا أو كراهية وبغضاً، أو عدواناً حتى على المحارم، أو سرقة أو رشوة، أو إفساداً فى الأرض، أو مشهداً من مشاهد الفساد والبغى.. وهو ما يتنافى تماماً مع منطق صحيح الخطاب الدينى، ومقاصده الحقيقية، ومرامييه الموجبة التى أوجزت خط الدفاع عن الإنسان فى " الدفع بالذى هى أحسن " حتى يضمن تحول عدوه إلى ولى حميم.

والمأساة الحقيقية أن معجمنا السلوكى على مستوى الأفراد والأمم قد ازدحم بكل ما هو سئ من جراء الاستجابة لبث السماوات المفتوحة، بدلاً من الالتزام بهدى السماء، ومنطق الأنبياء، ومنطق الآيات ! بدءاً من غيبة النفس اللوامة التى تُراجع وتصحح دعوة النفس الأمارة بالسوء، وغابت النفس المطمئنة عنا - أو كادت - وانتقالاً إلى صورة الزيف والتناق، ومخادعة الناس، وانتشار الكذب، وغيبة الضمير (وهى غيبة التقوى) والاستخفاف بمقدرات الإنسان، فعادت البشرية إلى شريعة الغاب - أو قاربت - وعاد منطق الغزو والتلذذ بقهر الضعفاء، حيث يرد انتهاك محارم الإنسان تحت طغيان القوى والأرعن، وهو ما يتنافى تماماً مع إنسانية الإسلام التى تحرم قطع شجرة، أو قتل طفل، أو شيخ، أو امرأة، على النحو

الذى أوصى به رسول البشرية قادة جيوشه، وسار على منهاجه خلفاؤه الراشدون رضى الله عنهم.

وكان المجتمع الإنسانى قد انتكس فعاد إلى الإجرام فى أبشع صوره عبر الاستخفاف بحقوق الإنسان وامتھان كرامته، أو تخريب العمران على طريقة التتار من أعداء الحضارة وخصوم الإنسان، وهو ما شهد امتداده فى زحام حضارات زائفة، ومدنية مراوغة، وواقع بشع يشھد من صور البربرية والوحشية والھمجية أسوأھا، وأشدھا قبحًا، يندى لها جبین الإنسانية وضماير العالم لا تتحرك تجاه منظومة الحق، والخير، والجمال، وحسن الخلق التى التقت عليها ديانات السماء.

يبدو أن غيبة الخطاب الدينى الصحيح قد حولت الإنسان إلى وحش كاسر، لا يعرف الرحمة التى هى أصل من عقيدة الإسلام، ولا يحترم الآخر ولا يحبه، وعندئذ تحول المعجم (البشري) إلى منعطف خطر سيطرت عليه مادية الحضارة بكل ما فيها من قبح أخلاقي، أو تبججات سلوكية، أو تجاوزات ومزادات، أو تغيب للقيم التى يتشدق بها دعائها من أهل الزيف ومروجى الشعارات، أو يكتفى بها أدعياء حقوق الإنسان التى أهدرت حتى فى أعلى درجات السلم الحضاري. مما يستدعى حتمية مراجعة ما يسمى شكلاً بالمنظمات العالمية، وما أفرزته من وهم القوانين والضوابط وبنود الشرعية الدولية والتى من واجبھا أن تحمى حقوق الضعفاء وتضع قيودًا على طغيان الجبابة والأقوياء.

يتشدق البعض الآن بإسناد الإرهاب إلى الإسلام ظلمًا وبهتانًا. والحق أن الإسلام منه براء، وعلى علمائنا وأزھرنا ومجالسنا العلمية وبحوثنا وخطباتنا أن يؤكدوا ذلك عبر كتب علمية مبسطة تترجم؛ لتقرأ فى الغرب الذى تجاهل حقيقة الإرهاب الذى لا يعرف دينًا ولا زمان ولا مكان، فإذا به يلصق بالإسلام ما ليس فيه، كما يلصق بشخصية المسلم الحق ما لا صلة لها به، وإلا ما امتدت دولته من جبال البرانس إلى الصين عبر حركته الحربية والتجارية والفكرية سواء بسواء.

لقد أصبحت لغة العالم الآن شاخصة في منطق الصراع أو بالصمت، أمام مشاهد وخوارم المروءة، واختراق القانون، وأصبح احترام القانون الدولي ضرباً من الهراء في مقابل التجرؤ على اختراقه، أو القفز على قرارات الشرعية من سفاكي الدماء ومجرمي الحروب. فأين القانون - إذاً - وأين الخطاب الحضارى الذى يدعيه إنسان القرن الجديد فى ظل ثورات العلم وتقدم الفكر والثقافة وتراكم المعرفة؟! أم أن جحافل العصور الوسطى مازالت مطروحة والعالم إزاءها أصم أبكم لا يرى لا يسمع لا يتكلم .. ولا يعلق ولا يفعل؟!!

ليتنا نستطيع إقناع العالم كله برونق خطابنا الدينى حيث نشبت بمعطياته ونجدهدده ليحترم فى الإنسان حريته وحقوقه وإنسانيته، ويضمن له حرمانه، وعرضه، وماله ودمه، ووطنه، ويقنن علاقته بالآخرين بعيداً عن منطق الإرهاب والتدمير الذى تندفع منه خطابات أعداء الإنسان.

لقد حرر الإسلام الإنسان كلما جعل تحرير الرقيق فدية فنقل البشرية من العبودية وقهر الإنسان وفجوره فى ظلمه لأخيه الإنسان، وحيث بدا المعجم رديئاً يزكم الأنوف، يحتاج إلى تنقية تعيد توازن الأشياء من منطق الخطاب الدينى الواضح إذا استجاب له أذعياى التحضر، فلم يصموا أذانهم كما صنع مشركو مكة فى عصر المبعث حين أصرؤاً على عبادة الصنم أو الوثن تشبهاً بما كان يعبد الآباء!!

نحتاج إلى خطاب دينى جلى يقف من الدين عند جوهره وصفاء مصادره وأصوله، يوضح للناس أصول حياتهم. ويصحح لهم مناهج فكرهم وطرائق علاقاتهم، ويكشف مقومات فهمهم بلا تعقيد أو غموض، لعل الخطاب يؤتى ثماره فى تنمية وعى المخاطب وإثراء فكره، وتعميق فهمه مما يؤصل لمنطق الانتماء والولاء للمعتقد الدينى عبادةً وعملاً وسلوكاً ومنهج حياة.

إن العبء الآن على عاتق علمائنا الأجلاء يبدو أصعب من أى وقت مضى، فقد آن لهم أن يعيدوا النظر فى تطوير الخطاب العصرى الذى شوّهه البعض بجموده

الفكرى ورداءة أذائه، مما يحتاج إلى تقويم وتصحيح للمسار، وهو ما يؤهلهم لأن يؤدوا الأمانة على خير وجه، انطلاقاً من تجديد الخطاب الجامع بين عطاء الموروث والمستحدث في صيغة من صيغ الانتقاء والاستصفاء الضامن لاصطناع المصالحة الهادئة بين تراثنا وفكرنا العصري المتجدد كل يوم مما يمكن تصوره من خلال زوايا محددة أبرزها :

أولها : تيسير لغة الخطاب الدينى مع البسطاء والعامه من خلال خطباء المساجد في معالجة قضايا عصرية، والبحث عن حلول لمشكلات الحياة من خلال القياس، والاستعانة بعطاء النص الدينى من مصدرته المقدسين : الكتاب والسنة. ولعل انخراط الخطيب في هموم الناس ومشكلات الواقع تقرب المسافة بينه وبين جمهوره، فيسيطر على ضميره ووجدانه وفكره، ويبعث فيه الأمل في إنقاذ العمل وصناعة واقع جديد ومستقبل أفضل.

ثانيها : الارتقاء ببلغة الخطاب الدينى مع المثقفين والخاصة الواعية لأصول المنهج ومقوماته طبقاً لمستوى المدرك الفكرى لدى هذه الفئة، مما يستدعى معها المزيد من التفاعل والمداخلة، والاعتداد على الجدل العقلى الناضج بعيداً عن المساجلات والمطارحات التى قد تقترب بنا من عالم السفسطة أو الاستغراق فى الجدلية الفلسفية بلا مبرر.

ثالثها : الانطلاق من تحديد المصطلح المستخدم فى الخطاب الدينى بشكل جيد ومقنع، فلا داعى لخلط الأوراق أو خلط المصطلحات، أو تداخل الدلالات بما قد يفسد المفاهيم، أو ربما يحول دون فهمها، والوعى بأبعادها الحقيقية إلى قنوات خادعة أو واهمة يحسن تجنبها.

رابعها : ضمان تعددية هذا الخطاب بتعددية المستوى الفكرى والمعرفى والنفسى والوجدانى للمتلقين، وهو ما يمكن ضبطه إعلامياً فى أطر التثقيف المنظم للشباب أو الشيوخ، للأميين أو المثقفين، مع مراعاة احترام هذه التعددية فى مواقع مصادر البحث ذاتها عبر الإذاعات المتخصصة، أو الصفحات

المتخصصة بما تنتقيه من مادة تثقيفية قادرة على الجذب والتشويق إلى جانب الإقناع.

خامستها : ولعله أهمها في هذه المرحلة على وجه التخصيص، وهو الاهتمام والتركيز على نشر الخطاب الدينى فى صورته المطوّرة عبر أنحاء الدنيا؛ ذلك أن مخاطبة الأجنبي تحتاج - بالتأكيد - آليات مختلفة عن مخاطبة العربى بما يستدعى صورًا من الوعى بهذه الآليات، والتمكن منها، والصدور عنها قصدًا إلى إصلاح ما أفسدته الأحداث الأخيرة من تشويه صورة المسلمين، أو التجنى على صورة الإسلام فى أذهان الأجانب؛ الأمر الذى يحتاج إلى المزيد من الحكمة والدقة فى إعادة صياغة الخطاب، وإعادة طرحه بتمعن وتأن وجلد يضمن له سلامة الإنجاز وصمته بما يحمله إلى مشروع تثقيفى له منهجه وأصوله ومقوماته، وله أيضًا تداعياته الإيجابية بكل المعايير.

الحوار وأبواب الاجتهاد

هذه هي الحقيقة الكبرى التي انطلق منها الفكر الإسلامى فى دعوته الدائمة إلى التدبُّر، التأمل، التفكير، التعقل مع تكريم خاص لأولى الألباب وأولى النهى لأنهم يتفكرون، ويتدبرون، ويعقلون، ويتجادلون بالحسنى، ومن ثم فهم يجتهدون.

تبقى المسافة واسعة بين الاجتهاد حين يُبنى على أصول وأسس ومقومات وضمانات، وبين منطق الفوضى الذى قد يبيح فيه كل إنسان لنفسه أن يزعم - زعمًا - أنه مجتهد، أو صاحب الحقيقة المطلقة؛ ويتحول الأمر - آنذاك - إلى تهريج رخيص، أو مزايده مهترئة على حساب المقدسات سواء فى فهمها أو فى تعريف الآخر بها.

وهذا هو الحد الفاصل بين أبناء اللغة الأم حين يفسرون النص القرآنى الكريم - مثلاً - وقد امتلكوا زمام لغتهم وسيطروا على دلالاتها، واستوعبوا صورها ومجازها وتراكيبها، وبين المستشرقين حين يتوقفون عند النص القرآنى فيختلف عطاؤهم التفسيرى كثيرًا جدًّا عن العرب بحكم اختلاف درجة الوعى بين ابن اللغة وبين مكتسبها ومتعلمها.

ولعل هذا المنطلق يقارب فكرة ترجمة الشعر التى تفقده أخص جمالياته فى لغته الأم تصويرًا وتقديرًا على السواء، وهى مسألة مدركة قديمًا وحديثًا فى آن؛ فقد تنبه إليها الجاحظ فى القرن الثالث الهجرى لتمتد الرؤية عبر ما تردد حول القضية نفسها على المستوى النقدى فى عصرنا.

من هذا المدخل يصبح من حقنا أن نتأمل ظاهرة التخصص العلمى التى نحترمها ونقدرها، ونُجل أهلها فى عصر التراكم المعرفى المذهل الذى نعيشه، والذى يذكرنا بمطلب الجاحظ القديم فى طموحه إلى تفصيل موسوعية فكر العالم من حيث إمامه من كل علم بطرف، وهو المطلب ذاته الذى ترنم به الدكتور طه حسين ورفاقه من مؤلفى "التوجيه الأدبى" فى منتصف القرن الماضى.

ولكن هل تسمح ظروفنا المعاصرة بالاكتماء بهذا الطرف من كل علم لتكوين المثقف فى صورته المثلى، أم أن الأمر يمتد إلى إبقاء احترام مطلب التخصص وتعميق الفكرة، وتجاوز أفقية العلم إلى رأسيته وتأصيله ؟

هنا نجد العلماء فى كل تخصص شديدى الغيرة على مناطقهم التخصصية، باعتبارهم أهل الفتوى والرأى والنظرية والخبرة بحكم وعيهم بأسرار العلم وخفاياه وإدراكهم اللبّاب، فإن تركوا لغير المتخصصين منه شيئاً فهو القشور أو النتائج التى قد يفيد منها الآخر دون ادعاء قدرته على تغييرها، أو الإضافة إليها لأنه من غير أهل الاختصاص الدقيق.

من هنا يأتى مطلب الاجتهاد فى العلم فى كل حقوله ومجالاته مرتباً بمقومات وأسس وأصول وقواعد، ولا يترك الأمر فيه فوضى للعامة - مثلاً - أو لصغار المثقفين للإدلاء بدلائلهم فى نظريات العلم أو أطروحاته أو مشكلاته، أو العبث بنتائجه وتجاربهم أو حتى مقدماته : فهذه منطقة تظل محرمة على غير العالم وهى حل لأهلها فحسب، وهذا حقهم الطبيعى بحكم التخصص.

يقودنا هذا المدخل الطبيعى للحقائق والأشياء إلى حتمية احترام العلماء، وإجلال منازلهم، ومنهم - بالتأكيد - وفى صدارتهم أهل التخصص الرفيع؛ حين يتصل الأمر بالنص القرآنى الكريم تفسيراً وإبانة من خلال ضرورة امتلاك أدوات لغوية، وبلاغية، وأدبية، ونقدية، ومجازية وأسلوبية، إلى جانب كم ضرورى من الإلمام بالعلوم المتعلقة بأسباب النزول وعموم الأحكام أو خصوصيتها، أو غيرها

من المدركات الواجبة والمقاصد الضرورية لدى أهل التخصص في الفقه والشرعية والتفسير وعلوم الدين المتعددة، التي سار عليها السلف وجدّد فيها وأضاف إليها الخلف جيلاً بعد جيل بقدر ما امتلك من أدوات وثقافات، أذنت له بالإضافة وتجهيد الرؤى والأفكار.

وعند هؤلاء - بحكم أدواتهم - يصبح الاجتهاد واجباً عليهم، وحقاً لهم، وتظل ضفاف هذا الاجتهاد مبنية على مدى فهم أبعاد النص واستقراء دلالاته، واستقصاء مراميه، وبيان مقاصده وتفسير صوره ومشاهده بعد القراءة والتعمّن والفهم والتأمل العميق، لا أن يبدأ الأمر من فراغ؛ ذلك أن البداية من فراغ ستظل علامة على العجز عن جادة قراءة الآخر أو مناقشة اجتهاده، أو القصد إلى تجاهله، أو حتى الجهل به، أو التنكر له، أو رفضه بلا مبرر، وجميعها صيغ غير مقبولة علمياً، وجلّها غير مأمون النتائج لأنه بمعزل عن موضوعية العالم الحق وثقافته الضرورية.

من هنا يبدو للمجتهد الحق في أن يسأل نفسه : كم قرأت وكم حفظت من النص موضوع التفسير ؟ وكم ألمت بقضايا العلم وأحكامه ومصطلحه وأبعاده ؟ وكم أدركت من أسرار اللغة ومكان عبقريتها وأدواتها ؟ وكم ... وكم ...

هذه تظل بمثابة السؤال العبقرى الدال على تميّز صاحبه ورزاقته فكرياً، بعيداً عن الاندفاع أو النرجسية أو الاستعلاء على الآخر، وكأننا أمام معيار النفس البشرية من حيث إعجاب كل إنسان بعقله، وكأنه وحده محور الكون، وبؤرة العلم بيوطن الأشياء ! بعيداً عن التجانس - أو حتى الاختلاف - مع فكر الآخر، أو الاكتفاء بالانسياس في أعماق الأنا، وهو ما قد يقبل في الإبداع لا في العلم !

بذا يتجلى الخطر في تغيب الآخر الشاخص في أية قراءة، وأى من صور الاطلاع والمعرفة، مما قد يزوج بالإنسان في مناطق المزايدة أو التشويش، أو التشويه أو التزييف أو التخبط أو نشر الجهل، وعندها يصبح اجتهاد الجاهل خطأ في حقه

وحق دينه وتاريخه، وحق أمته. على عكس اجتهاد العالم الذى يحترم ثوابته ومقدسات دينه وتاريخه، ويتخذ من تراث أمته مدخلاً إلى إعادة صياغته والاجتهاد فى الحوار معه، ومن خلاله، ولا مانع - آنذاك - من إعادة تشكيله، وإعادة تقديره، أو حتى تقويمه، والأصل فى ذلك كله اصطناع ضرب من المزاجية بينه وبين إيقاع الفترة ومستحدثات تاريخ المرحلة، دون تليفق للأشياء، فثمة بون شاسع بين التوفيق والتليفق فى قضايا العلم ومناهجه؛ فالعلم أساسه العقل، والعقل هو المدخل إلى الحق والحقيقة إذا ما كان صحيحاً وفاعلاً.

يجدر بالعالم الحق أن يعرف قدره وأقدار الآخرين، فلا يجوز عليهم فيظلم نفسه ويظلم الآخرين من خلال تضخم الذات، وتوهج الأنبا، بما يعكسه من ضيق الأفق وتجاوز الأقدار أو تجاهلها، فمن استسلم لمجرد التوقع بأنه قد علم بكل بواطن الأمور فقد جهل الحقيقة.

إن القراءة السريعة والمهمشة حول كتاب أو ملخص أو موجز أو فكرة فى مساقات الفكر الدينى المتعددة لا تكفى - بالتأكيد - لإعطاء الكاتب الحق فى ادعاء الثقافة فى حوار مطلق أو مرسل، فلو كان الأمر كذلك لبدت المواقف غريبة غرابة من يعطى نفسه الحق فى الفتوى فى كل شئ دون أن يجيد شيئاً بعينه. لسنّا فى عصر "الكشكول"، ولكننا فى عصر الجمع بين مطلب التعددية الفكرية والتخصص العلمى الدقيق الذى يحترم فى الإنسان - أول ما يحترم - إنسانيته وحرية وفكره وعقله.

وإلا فهل يسمح الفلاسفة - وهم أكثر الناس دفاعاً عن العقل وانطلاقاً منه - للبسطاء والسذج من الناس باقتحام عالمهم وصياغة نظريات فلسفية يأخذون بها، على الرغم من زعمنا أن لكل فرد فلسفته ورؤيته للوجود؟ وهل يسمح اللغويون - وهم أدق الناس فهماً لأسرار اللغة - لغير المؤهلين أن يقتحموا سياج علوم اللغة والنحو العربى حتى يزعم جاهل مثلاً أنه مجدد حيث ينادى بنصب الفاعل ورفع المفعول لنقول إنه مجتهد؟! وهل يقبل مثل هذا الطرح فى بقية العلوم؟

الحق أن المسافة بين الاجتهاد والفوضى يجب أن تحترم احترام ما بين القشور واللباب في محاور الفكر ومشكلاته، وإلا اختلطت الأوراق وارتبكت العقول، وتدهور الفكر في غير معترك حقيقي؛ إذ إنه أول ما يجنى - آنذاك - فهو يجنى على شرف العقل ومزنته.

لو كان الأمر كذلك لوجدنا في تراثنا العربى خلطاً عجيباً بين الشعراء مثلاً والمفسرين، فقد ظل المفسر مفسراً، رغم اعتياده على الشعر شاهداً على غرار ما كان من حَبْرِ الأمة عبدالله بن العباس رضى الله عنه. وفي عمق عصور العلم والفقه حاول الإمام الشافعى تبرئة نفسه من الشاعرية ضماناً لمصداقيته علماً وفقياً (ولولا الشعر بالعلماء يزرى .. لكنت اليوم أشعر من لبيد) دون أن يزدري الشعراء ولا الشعر، ولا أن يحقر من منازلهم إلا إذا تعاملوا أو تجاوزوا أدوراهم، أو تحول العالم عن العقل والحق، إلى مجرد شاعر ربما لا تشغله الحقائق بقدر ما يشغله فيض الخيال أو إيحاء التوهم. فكانت الرؤية فاصلة بين منطوق الاجتهاد لدى البسطاء والعامّة، وبينه لدى العلماء من أهل التخصص؛ الأمر الذى أفرز لنا من مدارس العلم ما أذاعته الثقافة العربية القديمة والوسيلة، بين أقاصى الأرض وأدانيها شرقاً وغرباً في كل المعارف الإنسانية.

نحن نحترم العالم في معمله احترامنا للتاجر في متجره، وللأستاذ في قاعة محاضراته، ونعطى كل ذى حقه من التوقير والإجلال، بعيداً عن ركوب الموجات الزائفة، أو الاعتداد بالذات على حساب فكر الآخر عدواناً عليه، أو افتتاناً على رؤاه بدءاً من التمرد إلى الرفض أو التهكم دون استيعابه، أو نقده قبل نقضه. ذلك أن النقد تفسير أولاً ومعاناة وإعمال للملكات والأدوات قبل التقييم وليس العكس، ثم إن هذا العكس قد يمثل مدخلاً إلى خطأ الأحكام وخطأ الخطاب، بل قد يغلق باب الاجتهاد.

وانتهاء من هذا الطرح النظرى تبقى لنا عدة تساؤلات علينا أن نجتهد في الإجابة عليها. ومنها إذا أردنا أن نجتهد :

ماذا قرأنا من حصاد تراثنا ؟ وماذا فهمنا منه، وماذا أَلَمنا به من مصادره ؟ وكيف تحاورنا معه ؟ وهل تقبلناه على علاقته إن نقدناه وحللناه ؟ وهل أعدنا صياغة عطائه ؟ وماذا أضفنا إليه ؟ هل جددنا وابتكرنا ؟ أم اكتفينا بالهجوم والتجريح والازدراء والرفض ؟ هل كنا نصدر عن حب حقيقى للتراث وولاء له وانتماء ؟ أم اكتفينا بإعلان العداء ورفع راية العصيان ؟! هل فهمنا ووعينا وتسلحنا بقرارات كافية فى لغتنا ومكان من أسرارها ؟ وهل قرأنا وتأملنا منطوق علمائها ومفكرها وتاريخها الفكرى الطويل ؟ الخ.

الأسئلة كثيرة تنتهى بنا إلى حقيقة مؤداها أن باب الاجتهاد لم يوصد، ولن يوصد شريطة ألا يختلط مع باب الفوضى، وأن يظل سبيل تساؤلاتنا متدفقاً حول موقعنا الحقيقى بين تعظيم الموروث وتوظيف آليات المعاصرة، والإفادة من مستحدثاتنا فى إحياء النافع والمفيد من كل ما أفرزته قرائح العقل العربى على مدار حركة التاريخ ! وهو ما يفسح المجال أمام عقول علمائنا لمزيد من الإضافة والتجديد، فهم رجال وأسلافهم رجال وليتنا نجتهد مثلما اجتهدوا دون الاكتفاء بالادعاء، ومن ثم وجب احترام المتأخر لاجتهاد المتقدم وجوب الاعتداد بها ببناء الأول وأصل له.

ولا جدال فى أن كثيراً من علمائنا الأجلاء قد قدَّروا منزلة العقل انطلاقاً من تقدير الإسلام له على غرار ما ردهه الرازى فى رسائله حين طالب بضرورة الرجوع إليه - أى العقل - فى جميع الأمور واعتبارها به، واعتمادها عليه، ومضيتها على مضائه وتوقفها على إيقافه، وهو ما صرح به أبو العلاء حين جعله - أى العقل - مشيراً فى صبحه والمساء.

وكذلك كان موقف كثير من العلماء والفلاسفة والمبدعين فى تاريخ فكرنا العربى ولا أدل على تبجيل الإسلام للعقل بما حرمه من الخمر منعاً لتعطيل الملكة، أو إبطال قداستها التى بسببها سخر الله الكائنات للإنسان، فكان العقل أفضل هبة إلهية مُنح إياها.

فالعقل هو المدخل الأول للاجتهاد، ومن شأنه الإصابة والخطأ، ولكن بعيداً عن الشطط الظالم حين يفتى صاحبه في كل ما يجهل، دون احتراز أو تدقيق فيها هو بصدده من منطق الوعي بما بين الحق والباطل من مسافات تتطلب الدقة في منطوق اجتهاد العالم، حين يرمى إلى الحق ويبين اجتهاد غيره حين يقصد إلى تزييف الحقيقة.

سابعًا : الحوار والهوية الثقافية

- ١- الحوار الثقافي والهوية
- ٢- بين الإنسانى والتطبيقى (قراءة حالة)
- ٣- الحوار ومموم المواطنة.
- ٤- أصول الحوار فى تطوير النتائج

الحوار الثقافي والهوية

١- تشخيص حالة :

من المؤكد أن تراث الأمة - أية أمة - هو جزء أصيل لا يتجزأ - أو يكاد - من عقلها وفكرها ووجدانها، وهو - بهذا المفهوم - من أغلى ممتلكاتها وعلى قائمة أرصدها، باعتباره الضامن لصحة مسيرتها من حيث الائتمان على هويتها وشخصيتها، وسلامة كيائها وذاكرتها، ولعل هذا ما استشعره قدماء نقادنا منذ تصوروا أن كل شيء قد قيل، وأن الأول لم يترك للأخر شيئاً، وهو ما رده الشاعر القديم حين رأى نفسه ينسج القول على منهاج أسلافه لا يكاد يتجاوز :

ما أرانا نقول إلا معاراً أو معاداً من لفظنا مكروراً

وكذا كان ما رده شاعر الإحياء وأمير الشعراء :

مثل القوم نسوا تاريخهم كلفيط عى في الناس انتسابا
أو كمغلوب على ذاكرة يشتكى من صلة الماضي انقضابا

حيث يكفى الأمة شرفاً وواجباً أن تخشى على بنيتها وأجيالها من تداعيات فقد الشرعية والهوية والذاكرة، بما ينذر بالتهميش والضياع والفناء، أو تحقيق الانقطاع المعرفي تجاه الماضي بما ينذر بالتخوف من التهاوى مع الآخر دهشة وانبهاراً فحسب.

من هذا المنطلق تتجلى أهمية تراث الأمة، وتعظيم ودوره في توثيق تاريخها، وثمة فرق مؤكد بين ثقافة ضاربة بجذورها في أعماق الزمن، وثقافة مرحلية تفتقد الكثير

من تلك الأصالة، وربما تحاول التعويض بتوظيف ثقافة القوة بإعلائها على قوة الثقافة، وترشيح قانون القوة على قوة القانون، أو تحاول طرح المتغير بديلاً للثوابت، مع محاولة المساس بكيانات الشعوب، أو التهريج الرخيص بمقدراتها، أو محاولة تجاهل معايير أصالتها ومصادر قوتها.

ومعروف عن تراثنا العربي ما تتمتع به من عراقة وأصالة منذ تجاور قلم الترجمة مع قلم التأليف في علوم الأوائل في دار الحكمة التي أسسها الرشيد في عصر التدوين، ونهاها وطوّرها من بعده المأمون في دار السلام. وهو جوار بدا كاشفاً بحق عن جوهر ثقافتنا التراثية التي اتسمت بالموسوعية إلى جانب التخصص، حيث كان علماءنا يلمّون من كل علم بطرف، كما اتسمت بالإنسانية والرحابة التي لم تتعصّب خلاها للأجناس، أو الأديان، أو المذاهب.

ومن هنا كان لهذا التراث ما له من ضمانات الانتشار والذيع دون قهر أو جبر، حيث ألف العلماء العرب في الكيمياء، والطب، والرياضة، والفلك، والجغرافيا، والتاريخ انعكاساً لمعرفتهم الواسعة باللغات اليونانية، والفارسية، والهندسة، والسريانية وغيرها.

وبدا طبيعياً للتراث العربي أن يؤصل للشخصية العربية صقلاً، ومعرفةً، وتكاملاً ومنهجاً، حيث لمعت أسماء شواخه الكبار على غرار ما كان من ذبوع شهرة ابن سينا، وابن حيان، وابن النفيس، وابن الهيثم، والخوارزمي، والجرجاني وغيرهم من نجباء الثقافة الإسلامية وروادها، إلى جانب أصحاب الموسوعات الفكرية من أمثال الجاحظ، وابن قتيبة وغيرها ..

كما بدا لهذا التراث الإنساني أن تتجلى آثاره فيما تم نقله إلى الآخر الذي تعددت لغاته وأجناسه وأديانه، حيث بادر إلى المشاركة في عمق ثقافتنا التي ارتقت عبر الروابط الروحية التي أزاحت العصبية وأسقطت العنصرية البغيضة بحكم ما جاء به الإسلام من مبادئ التأخى والتسامح.

وكانت جزيرة " صقلية " معبراً لثقافتنا إلى الغرب الأوربي عبر إسبانيا وما جاورها، كما كانت الصلة التاريخية بفارس مدخلاً إلى التعرب الفكري والثقافي، وعلى غرار ذلك كان حال الدولة العربية في إقليم مصر في فترة تعربها عبر مدرسة الإسكندرية ومنارات العلم والثقافة.

كما بدا التراث العربي كاشفاً عن عدة ملامح لثقافتنا العربية، منها :

أولاً : احترام التعددية الثقافية والانطلاق من تقدير أهمية وحدة الثقافة وتعددتي فروعها في آن، وهو محاولة قراءة القاسم المشترك في عمقه الإنساني ودلالاته العلمية والثقافية.

ثانياً : أمانة المرجعية وصدق التواصل بين أجيالها، لاسيما في عصر التدوين، وشيوع مجالس العلماء بدءاً من الكتاتيب والمساجد، ووصولاً إلى قصور الخلفاء ومجالسهم الأدبية مع العلماء والنقاد، حيث كانت تناقش القضايا، وتحل المشكلات وتطرح المبادرات الفردية والمواقف الخاصة، وتتجلى الفروق الجوهرية بين العام والخاص.

ثالثاً : ميل ثقافتنا إلى الازدواجية بين العلمية والأدبية، فليس صحيحاً أنها ثقافة كلام، أو جدل، أو حتى إبداع شعري أو نثري، بقدر ما بدا منها في علمية العطاء في شتى فروع العلم ومجالات المعرفة الإنسانية التي انطلقت منها لكي نُعلم الإنسان كيف يكون إنساناً بكل المقاييس ومقومات المنهج.

رابعاً : ما تمتعت به ثقافتنا التراثية من الرحابة والعمق في آن واحد، حيث بدت ثقافة رجة واسعة الآفاق يعرف أقطابها أصول مناهج البحث العلمي التي أفادوا فيها نظرياً من الآخر، وتطبيقاً من خلال الواقع في إعادة قراءته وصياغته وحل مشكلاته.

من هذه الملامح وما يشبهها، يظل مطلب الكشف عن تجليات التراث العربي وإسهاماته في بنية ثقافتنا العربية مدخلاً أصيلاً إلى إحيائه وتجديده وإعادة قراءته

وصياغته حوارًا معه من خلاله، ودراسة له وتحليلًا لمصادره ومرجعياته من خلال مناهج عصرية جادة تحقق صيغ المواءمة والتوافق بين الموروث والعصرى دون تناقضات أو صراعات، بقدر ما يتجلى من روح المصالحة والهدوء في بنية الفكر والوجدان التراثى والعصرى معًا.

٢ - آليات التعامل :

على أن موقفنا من التراث ينبغى أن يتجاوز مجرد التوقف عنده، أو المباشرة بأقطابه وعطاءاته وإنجازاته، وصولًا إلى أهداف أخرى تتعلق بضمانات بقاءه واستمراريته من جانب، وتحديث مناهجه وآلياته بمنطق مرحلى مناسب من جانب آخر، وهو ما يمكن أن نرصده منه عدة محاور :

أولاً : تحول التراث إلى مشروع قومى يتطلب من أبناء الأمة معاودة النظر في قراءته من باب الاحترام والتقدير وإعزاز اجتهادات السلف بعيدًا عن منطق الاستعلاء أو الاستخفاف، أو الامتهان مما يفقدنا الكثير من الموضوعية وتغيب ثقافة الثقة بالذات، وتقدير منازل المرتكزات الكبرى في تاريخ الشعوب بما لها من الأهمية.

ولكى يتحقق هذا الموضوع يتوقع من المؤسسات والهيئات العلمية أن تجدد المادة القرائية بما يُعرف بأساطين الفكر وأقطاب العلوم العربية في فترة مدها وازدهارها، وهذا التعريف يظل المدخل الآمن لضمان ثقافة التواصل والانتفاء في أدق صورها، وأرقى منازلها.

ثانيًا : فتح أبواب الاجتهاد والابتكار في القراءات التراثية من حيث الإحياء والتبسيط والشرح، والتحليل، والتعليق، مع الانطلاق من روح عصرية مبسطة تقربه من نفوس النشء ووجدانه، وترسخ في الذاكرة الوطنية صورًا من الأصالة والتجديد، مع تأصيل المستحدث والعصرى من خلال تعددية الرؤى والأفكار بدءًا من استكمال تحقيق المكتبة العربية بما يضمن لها البقاء

والاستمرارية، مع إعداد جيل من المحققين يدرك جيدًا حجم التبعة، وأمانة الرسالة، وخطورة المشروع التراثي في زحام ثقافات الآخر، التي بات واجبًا الإلمام بها، ومحاولة اللحاق بمنهجها وتنتاجها.

ثالثًا : ترسيخ عدة ثقافات في نفوس الشباب والنشء تبدأ من فلسفة الثقة بالذات وضرورة تجاوز معطيات اليأس والإحباط التي قد تمثل عائقًا يحول دون تقدم الأمة، وتتأتى هذه الثقة من خلق التوازن النفسى والفكرى للموروث دون قصد إلى المباهاة أو الاستعلاء، ودون التهاوى مع الآخر أو الاكتفاء بالدهشة والانبهار أمام منجزاته، وتكتمل ثقافة الثقة بثقافات الانتماء، والمواطنة، والتطوع، والعطاء إلى جانب ارتقاء الثقافات التربوية إزاء احترام ثوابت الأمة ومقدساتها وعدم التهاون في المساس بأى منها.

رابعًا : محاولة التحوّل المرحلي إلى إنتاج المعرفة والشراكة الفاعلة في استيعاب ثورات العلم والتكنولوجيا والسعى إلى تنمية القدرات والمهارات بالشكل العصري المناسب تجنبًا للجمود والتخلف والتراجع، ومحاولة للارتقاء إلى مرحلة التنافسية والجودة، التي بات المطلوب تحقيقها في مواجهة تحديات المرحلة، دون تقاعس أو تردد.

خامسًا : تنمية الذاكرة الشبابية من خلال تيسير ما يقدم لها من المقروء التراثي، بعيدًا عن التعقيد والغموض وبمنأى عن مقومات التنفير وبواعثه؛ بحيث تستطيع الأجيال أن تضمن الرضا والقناعة بطبيعة التواصل والتكامل المنهجي بين السلف والخلف، بما لا يحجب روح التجديد والابتكار والإضافة بشكل علمي منهجي متجدد.

بين الإنسانى والتطبيقى (قراءة حالة)

أصبح السؤال المطروح على الساحة التعليمية - تحديدًا - منوطًا بظاهرة خطيرة تجلت باطراد - مؤخرًا - فى انصراف الطلاب عن الأقسام العلمية إلى القسم الأدبى فى الثانوية العامة، وكأنهم يسرون فى الاتجاه المضاد لمتطلبات المرحلة، بما تشهده من توالى ثورات العلم وتراكم المعرفة، فى نمط غير مسبوق فى العقود السابقة.

يحتاج السؤال - بالتأكيد - إلى البحث عن إجابات موضوعية ومنهجية، تنأى عن مسألة التخفيف أو محاولات التبسيط فى المناهج التى اتجه إليها وضع الدراسة الأدبية بشكل غير مقبول. ولعل الحل المطروح هنا قد يُغضب الوسط الطلابى الذى يتوقع مزيدًا من السطحية بعيدا عن روح الدأب والمجاهدة، أو البحث عن المعلومة فى سياق مصادرها ومرجعياتها المتعددة.

ولعل الإجابة الخاطئة ترتبط بتوافق المناهج الدراسية - إلى حد التطابق - بين القسمين العلمى والأدبى فى سياق المواد المشتركة بينهما، على غرار ما هو حادث فى اللغتين مثلاً: العربية والإنجليزية، وقد تم الانصراف عن خصوصية دراسة اللغتين فى القسم الأدبى عنهما فى القسم العلمى بإضافة عمل فنى روائى أو مسرحى أو ثقافى يحقق التوازن لطالب القسم الأدبى، ويحقق نوعًا من الإرضاء النفسى لطالب القسم العلمى، حين يستشعر شيئًا من الفروق عما يدرسه زملاؤه بالقسم الأدبى بما يحقق شيئًا من التوازن بين القسمين.

ومن المتوقع - أيضا - أن يعاد النظر في مقررات القسم الأدبي، بحيث تصبح أكثر موسوعية مما هي عليه، لعلها تحقق التقارب بينها وبين المواد العلمية، بالإضافة إلى استمرارية مادة علمية - على الأقل - في القسم الأدبي (الرياضة مثلا) وأخرى أدبية بالقسم العلمي (التاريخ مثلا) حتى لا يحدث الانقسام الذهني في غيبة المساحات البينية القائمة بالفعل بين معظم العلوم وتتضخم المشكلة من خلال إحساس الطلاب بسهولة اجتياز امتحانات القسم الأدبي أو سهولة الالتحاق بكليات نظرية تعتمد على المذكرات والكتاب الجامعي أو مذاكرة ليلة الامتحان أو شائعات عدم الدقة في التصحيح، وسهولة النجاح بلا معاناة بالقياس إلى ما يعانيه زملاؤهم في قاعات المحاضرات والورش والمعامل والمكتبات والساعات المكتبية، ودليل هذا مانراه من فوضى السلوك الجامعي لدى معظم طلاب الكليات النظرية في مجالسهم بممرات الجامعة والكليات، أو سلوكياتهم العشوائية ثم نجاحهم آخر العام، في مقابل ما يعيشه زملاؤهم من جدية التلقى العلمي، وحرصهم على التفوق حتى في مجالات الإبداع.

لعل هذه المفارقات تدعونا - عمليا - إلى إعادة النظر في مجمل مناهج القسم الأدبي لتظل في حالة تكافؤ مع نظائرها في القسم العلمي، وعندئذ سيعود الطلاب إلى القسم العلمي بما يعيد التوازن المنتظر في المرحلة الثانوية، ومع الخلاص من حالة التدهور التي آل إليها أمرها بتفضيل معظم الطلاب للسهولة مما لا يحقق آمال الوطن في بناء جيل قادر على الإجابة والتنافسية والاستعداد الكامل للتعايش مع سوق العمل عبر آليات مناسبة ومهارات متميزة، تتجلى فيها القدرة على الابتكار والإبداع والتفوق.

الحوار وهموم المواطنة

في سياق معاشة الواقع وطبيعة الجدل معه ومن خلاله، وبمنأى عن التهويم في مثاليات ورؤى حاملة نستطيع تلمس العلاقة الحميمة بين الطبيعة النوعية لحواراتنا الثقافية المرحلية، وما يتطلع إليه المواطن المصرى في الفترة القادمة، من خلال عدة زوايا واعتبارات:

أولاً : في وجوب تعريف المواطن بمقدار معاناة المؤسسات التعليمية في تعليم الطلاب بدءاً من الإنفاق الحقيقى بمتوسط يتجاوز ستة آلاف جنيه للطلاب الجامعى لا يدفع منها الطالب شيئاً على الإطلاق إلا رمزا، وهو ما يترأى لنا بجلاء عبر كل ما نستقبله من دورات الطلاب الأجانب من جميع الدول الفقيرة أو الغنية والتي يسدد فيها الطالب جزءاً من تكلفة تعليمه بما يضمن الجدية والمشاركة المجتمعية في منظومة التعليم العام.

ولكن الدولة المصرية منذ أخذت بمبدأ المجانية لم تشأ التنازل عنه تحت أى من الضغوط الاقتصادية التي تحولت معها مسألة التعليم إلى قضية أمن قومى مما يجب على المواطن قراءته بموضوعية وحيدة ليسأل نفسه سؤالا موضوعيا: ماذا لو كان التعليم بمصروفات حتى الآن؟! فكم من كبار المثقفين ورواد المرحلة ربما فاتته قطار التعليم فسار في اتجاه مختلف؟.

ثانياً : التوسع الدائم في التعليم بما يتيح لكل طبقات المجتمع دون تفرقة باعتبار المعرفة حقا طبيعيا للإنسان، وهو توسع يحتاج إلى الاستمرارية تفاديا للزحام

والتكديس الطلابي الذي يجهض كل محاولات التحديث في العملية التعليمية؛ الأمر الذي يتطلب - بدوره - مساهمة مجتمعية فاعلة وجادة بحيث تخفف العبء على المواطن والدولة على السواء، وهو ما يتحقق لو أصرَّ رجال الأعمال - مثلاً - على إثبات صدق رموز المواطنة وأصالة الانتماء مع الحرص على رد الجميل للوطن في تنافسهم على المشاركة في دعم التعليم وتطوير منظومة البحث العلمي على غرار ما تشهده الدول المتقدمة في المسار ذاته، من خلال الجهود المجتمعية في العطاء التعليمي والبحثي.

ثالثاً : البحث عن الحلول العملية لأزمة الدروس الخصوصية التي تفاقمت بشكل غير مقبول علمياً أو إنسانياً، حيث نال من معيشة الأسرة المصرية، ومن عقل الطالب، ومن منظومة القيم الأخلاقية والعلمية الكثير؛ ويتطلب الأمر الكثير من الحلول بدءاً من ضبط الثقافة المجتمعية القادرة على هدم هذا الاتجاه، إلى محاولة إحياء البدائل في جدية أداء المعلمين بالفصول المدرسية أو المجموعات الدراسية، أو حتى في جدية البحث عن تخفيف كثافة الفصول بما يعيد التوازن في علاقة الطالب بالمعلم من جانب، ثم في قدرة الطالب على الاستيعاب والمناقشة والحوار من جانب آخر.

رابعاً : التركيز على تفعيل الدور الإعلامي الناجع في طرح حلول عملية لمشكلات التعليم والمجتمع، وهو ما يتأتى بعرض التجارب الناجحة، والنماذج المتميزة للأداء، مع التوسع في مساحات البرامج التعليمية على القنوات الأرضية المتاحة للبسطاء؛ الأمر الذي ربما يغنى الطلاب - بالفعل - عن الدروس الخصوصية، بما يوفر على الأسرة المصرية كثيراً من أموالها المهدرة، وهو ما يصون - أيضاً - عقول أبنائها عبر التحول إلى عقلية امتحانية، بعيداً عن جدية المشاركة في مسارات الفهم والتحليل والمناقشة والحوار.

خامساً : تعريف المواطن بالطبيعة النوعية لرسالة المجتمعية للجامعة من خلال توجُّهها إلى المواطن والشارع ومواقع العمل، خاصة منها ما يقدمه الطلاب

أثناء الصيف عبر القوافل الشاملة، بما فيها من الرعاية الصحية، والوعى البيئى والحاسب الآلى ونحو الأمية وتنمية قدرات ذوى الاحتياجات الخاصة وغيرها من مشروعات تشغيل الطلاب، بما يعود عليهم بالنفع المادى ودعم علاقاتهم بزملائهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، والإفادة من استثمار أوقات فراغهم، إلى جانب تعظيم روح الانتباه ورموز المواطنة.

فهل يدرك المواطن حجم ماتفقه الجامعات - مثلاً - على طلابنا فى المدن الجامعية من ميزانية الدولة؛ أو ما يتم إنفاقه - بالفعل - على مشروعات التشغيل والقوافل من خلال تعاون الجامعات والمحافظات، أو ما يشبه ذلك من خدمات اجتماعية وثقافية عبر المعارض المتعددة التى تبتناها الجمعيات الأهلية مع الجامعات.

من كل هذه الاعتبارات وما يشبهها يستدعى الأمر إعادة صياغة الرؤى والأفكار والآليات والثقافة المجتمعية، تجاه برامج المواطنة، من خلال التعريف بكشف حساب الطالب والمجتمع من جانب، والطالب والدولة من جانب آخر، ثم الطالب والمؤسسة التعليمية بما يحدد له حقوقه وواجباته بشكل علمى دقيق، ومنهج عصرى أكثر تحديدًا وتحديثًا.

أصول الحوار في تطوير المناهج

قد نتفق أو نختلف حول تصنيف أولويات العمل الإصلاحي في العملية التعليمية، ولكننا نتفق - بالتأكيد - حول ضرورته - وجوبًا - بما يتسق وإيقاع المرحلة، كما نتفق - أيضا - على أهمية خطوات الإنجاز الحقيقي في مسيرة التحديث.

صحيح أن المعلم يحتاج التدريب حاجته إلى عدد من الدراسات والبحوث حول ضبط مستواه، وضمان صحة أداؤه، وجودة عمله وإتقانه وقدرته على توظيف التكنولوجيا في خدمة مناهجه، وصحيح - أيضا - أن الإدارة المدرسية تحتاج كثيرا من التطوير والتحديث، ولكن المنهج يظل المؤثر الأول لتمثل المعطيات العصرية، والقدرة على الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة.

ولا يعنى تطوير المنهج ضرورات التبسيط، أو التخفيف، أو التسطيح بقدر ما يعنيه من تحقيق الأهداف المتوقعة من تفعيل الفكر الطلابي في تعزيز روح الابتكار والحوار والمناقشة، وجدية الاطلاع، والاندفاع الجريء إلى التحليل والنقد وإبداء الرأي وحرية التعبير.

ففى هذا السياق تتجلى جدية المدخل المبدئى، بما يليه من بقية المداخل حول المُعلم، واللامركزية، والإدارة .

والحق أن وزارة التربية والتعليم قد حققت إنجازا حضاريا ملموسا فيما صنعتته مؤخرا - على وجه الدقة وسرعة العمل - في إعادة قراءة المناهج الدراسية، - ١٩٥ -

وتشكيل لجان علمية على مستوى جيد من التخصص لفحصها وتقويمها، ثم الدفع بنتائج قراءاتها إلى لجان تنظيمية عكفت على المراجعة والتصحيح بما يحقق طفرة ملموحة، طالما كنا نحلم بها في تحقيق النقلة النوعية لطلاب الثانوية العامة، ممن يستعدون ذهنيًا ووجدانيًا للانخراط في سلك التعليم العالي.

والحق - أيضًا - أن اللجان العلمية الفاحصة والمتابعة قد انطلقت من استشعار مهمتها القومية ورسالتها الحضارية مع تقدير حجم التبعة المجتمعية في محاولة تجاوز حالة الترهل العلمي، والخلاص من الحشو والتكرار والتزئذ إلى مرحلة التنقية والاصطفاء المنهجي، بما يمثل إضافة تفرضها طبيعة المتغير الثقافي بكل صورته ومستوياته.

وبقى من واجب المجتمع أن يتفاعل مع المناهج الجديدة - نقدًا ومراجعة - من حيث استيعاب أهدافها وفلسفتها؛ باعتباره خطوة على الطريق يتوقع بعدها تحولات جذرية من خلال المراجعات الشاملة لبرامج التعليم عبر كل مراحله، ولاسيما أن المرحلة الجامعية في طريقها - على قدم وساق - عبر تطوير المناهج، ومحاولة تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتدريب الطلاب ورعاية المتفوقين والموهوبين، وتشجيع الابتكار والتميز، إلى جانب الاهتمام بالجودة وتعزيز التنافسية، مع الرعاية الخاصة للأنشطة الطلابية بكل صورها.

في هذه المسارات تكون الخطوة الأولى التي اتخذت في وزارة التربية والتعليم في حاجة إلى أن تستكمل من خلال الأقسام العلمية المتخصصة في الجامعات، باعتبار الأقسام هي المؤسسات الحاكمة للوائحها، وهي - أيضًا - المعبرة عن قدرتها على تطوير مقرراتها، دون انتظار إلى مناهج ورؤى فوقية عامة، على غرار ما يتطلبه التعليم العام نتيجة الخلاف البدهي والطبيعي بين الأنظمة والمستويات العلمية والتربوية..

فهل آن لأقسامنا العلمية أن تسير في هذا الاتجاه في تجديد مناهجها، وتحديث

وسائل تقويم الطلاب، وضمان سلامة المرجعية والتعددية الفكرية، والاتجاه إلى التأليف الجماعى وسقوط فكرة الكتاب الواحد والمذكرة الجامعية، التى أدت إلى صبور من التردى العلمى فى الوسط الطلابى تجاه حقائق المعرفة ومصادرها العصرية فى شكلها المتدفق والمركب؟!.

والكلمة هنا هادفة - بالدرجة الأولى - إلى محاولة الخروج من عدة ثقافات إلى أخرى مضادة لها؛ فإن نجحنا في ذلك فقد حقق الحوار ما نتغياه، وإن وفقنا في بعضه فقد حققنا نسبة من ذلك النجاح؛ وإن أصبنا في قليله فقد وضعنا أيدينا على الحقيقة بغية الوعي بأبعادها ومحاولة الخروج من حالة الإحباط إلى ساحة الأمل، التي تترأى لنا.. وقد حفلت بثقافة العمل والإنجاز بديلاً عن ثقافة القول والشعارات والمزايدات والمبالغة، ومثل ذلك ما قد يطرأ على منظومة الثقافات الكبرى، ومنها: ثقافة الانتفاء والمواطنة بديلاً عن الاغتراب والتمرد والرفض، وثقافة العطاء والتطوع بديلاً عن الأثرة والأنانية وهيمنة الذات، وثقافة التلاقى والتفاعل بدلاً من الانشطار والتشنج والاستعلاء، وثقافة الإتقان والتفاني بدلاً من الاستخفاف والتهاون، وثقافة البناء والتعمير والتنمية، بدلاً من الهدم والتخريب والتدمير، وثقافة الوفاء والاعتراف والتواصل بديلاً عن الجحود والانقطاع والفرقة، وثقافة الاندماج وعمل الفريق بعيداً عن التوهج وتضخم الذات، وثقافة الانفتاح والتلقى بعيداً عن التبعية والتهامى والانبهار، وثقافة الوسطية والاستنارة بديلاً عن الانغلاق والجمود والانكماش، وثقافة التعددية والوعي بديلاً عن التآزم والتقوقع والتخلف، وثقافة المناهج والعلمية الجادة بعيداً عن العشوائية والارتجال والفوضى، وثقافة تفعيل والتنفيذ بديلاً عن الادعاء والتزييف والوهم، وثقافة الثقة بالذات والأمة بديلاً عن التجاهل والتفريط، وثقافة الوحدة والتكتل بعيداً عن التشرذم والانقسام والتشتت، وثقافة الحوار والمشارك الإنسانى بديلاً عن الصراع والتصادمية.

والله - سبحانه - ولي التوفيق.

طبعة خاصة تصدرها
الدار المصرية اللبنانية
ضمن مشروع مكتبة الأسرة



ستظل القراءة هي المظلة الرئيسية
للبناء الروحي والفكري والوجداني
للإنسان، والثقافة هي بكل المقاييس
أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل
و«ثقافة السلام» هي الضمان الأكيد
لإرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعي،
والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم
والمحبة والإخاء والديمقراطية،
والتواصل مع الحضارات الأخرى.

سوزanne مبارك

